سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ١٦ فبراير ١٩٦٩

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، عبد العزيز كامل.. للأوقاف وشئون الأزهر، محمد حمدى عاشور.. للإدارة المحلية، عبد الوهاب البرلسى.. للتعليم العالى، حافظ بدوى.. للشئون الاجتماعية وشئون مجلس الأمة ، محمد عبد الوهاب شكرى.. للصحة.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١–	مشكلة مستأجرى الأرض الزراعية فى أوسيم	١
٢–	قضية خلو الرجل فى المساكن	٥
٣–	كيفية علاج العمولات الباهظة فى جهات حكومية والقطاع العام	٦
٤–	اتجاه التكامل الاقتصادى الافريقى الى عزل الجمهورية العربية المتحدة	٢٦
٥–	معونة هيئة الغذاء العالمى	٢٨
٦–	الرسوب الوظيفى	٢٩
٧–	الاصلاح الضريبى وحل المشاكل الجمركية	٣٢
٨–	ضرورة منافسة المنتجات الاستهلاكية المصرية لانتاج الخارج، ومقاومة السلع المهربة	٣٨
٩–	معالجة تراكم الضرائب، وخفض بدل التمثيل بعد ازالة آثار العدوان	٥٠

الموضوع	الصفحة
١٠- عقوبات التهرب من الضرائب واجراءات منعه	٦٤
١١- اليهود هذا العام يائسين ويقولون: إن الحل الوحيد الوصول للقاهرة!	٨٥
١٢- مشكلة استكمال المعدات العسكرية	٨٥
١٣- موقف الولايات المتحدة وبريطانيا الى جانب اسرائيل	٨٧، ٩٠
١٤- عن تدريب الفدائيين الفلسطينيين فى اسكندرية وسيناء	٨٩
١٥- الطائرات الحربية التى ستصل من الاتحاد السوفيتى الشهر القادم ستقلب الموقف كله	٩٠
١٦- موقف ديجول	٩١
١٧- ضريبة التركات ورسم الأيلولة	٩١
١٨- الجيش الشعبى وتأمين الدفاع عن مناطق الجمهورية	٩٣-١١٠

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٩/٢/١٦

- بحث الاجراءات التى تمت حتى الآن فى المحافظات لحماية الأهداف المدنية، كما بحث تشكيل قوات الجيش الشعبى وتوزيعها، وخطة التدريب وبرنامج التسليح لهذه القوات.
- استعراض الموقف السياسى وتطورات أزمة الشرق الأوسط، والاتصالات الدولية التى تجرى الآن فى الأمم المتحدة وفى العواصم العالمية ومع الدول العربية.
- موافقة المجلس على مشروع قانون يقدم الى مجلس الأمة بشأن الأراضى التى كانت تحت الحراسة أو صدرت قرارات بالتحفظ عليها؛ باعتبار هذه الأراضى مؤجرة بالنقد لواضعى اليد عليها بعقود سنوية وليس بعقود لزرعة واحدة.
- الاستماع الى تقرير من وزير التخطيط، عن اجتماع اللجنة الاقتصادية الافريقية الذى حضره فى أديس أبابا.
- مناقشة الموضوعات المتصلة بالتجارة الخارجية، وتوفير السلع الاستهلاكية بأسعار مناسبة.
- بحث تقرير وزير الخزانة، عن عمليات الاصلاح الضريبى فى الجمارك، وضرائب الدخل والأموال المقررة والتركات.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ١٦ فبراير ١٩٦٩

عبد الناصر: كلام أوسيم يظهر مطلعش مضبوط.

مرعى: أنا كنت هناك النهارده.

عبد الناصر: قعدت ٥ دقايق يعنى.

مرعى: لأ.. كان عندى اجتماع هناك، وباين من كلام المستأجرين كلهم إن فيه بعض المستأجرين رافضين العملية، وكان معاهم بعض أعضاء الاتحاد الاشتراكى. على كل حال أنا مابرفعش الضغط فى حالة أوسيم، أنا كنت باعت لجنة فعلا لإتمام الأمر اللى تم النهارده. النهارده الصبح كان فيه اجتماع لتطوير الجمعية التعاونية اتحدد له مدة، وبعدين أنا ماعلمتش إن حد رايح النهارده الصبح علشان كده أنا برضه رحت.

عبد الناصر: هو كلمنى أنور علشان وقف بتاع الاصلاح اللى هناك بتوع الاتحاد داخلين فى العملية، اتصل وشوف فيه ايه؟ قطعا هى العملية اجرام يعنى.

مرعى: أى مسؤولية طبعا أنا مابدافعش عنها.

عبد الناصر: هو البلتاجى قاعد يعنى كان موقفه سئ كمان جدا، يعنى هو اللى كتب.. إنت بتقرا الكلام ده؟

مرعى: أنا بقرا تقرير البلتاجى آه.. هو النقطة بس اللى بقولها لسيادتك: هو قطعا جايز أوى إن يكون أوسيم فيها حاجة.

عبد الناصر: ماينفعش فلاح يسيب أرضه!

مرعى: أيوه.. أنا مابدافعش بس النقطة كلها اللى أحب أدافع عنها لأن برضه من أوسيم نفسها يعنى فى الريف فيه متناقضات.. فيه حاجتين متناقضتين، اللى احنا عايزين نمشى فيه هو احترام قانون معين – زى ما سيادتك بتقول – مثلا إن المستأجر يدفع القيمة الايجارية، حالة الاتزان دى.. كل اللى أنا بادافع عنه هى حالة الاتزان دى، مش معنى إنى أحافظ على حالة الاتزان إنى أطلع مستأجرين. يعنى أنا مابقبلش هذا الوضع بأى صورة من الصور، انما لما تيجى العملية مثلا فى أوسيم بـ ٢٠ مستأجر أو ٢٥ مستأجر، وبعدين بنحاول إن احنا نكبر العملية أولا على نطاق واسع، أنا بخاف من النتائج المترتبة على هذا لأن الكثير من المستأجرين مابيدفعش، والجوابات الأخيرة اللى جاية لى كلها من الناس وبتيجى لى جوابات وبتخلى الريف يبقى فيه نوع من..

عبد الناصر: لأ.. يعنى عملية أوسيم عملية شاذة وعيلة غراب معروفة.

مرعى: أيوه.. ما أنا مابادافعش عن دى أنا باتكلم من زاوية أخرى.

عبد الناصر: فمانخافش، يعنى الجيش لو نزل نقول نخاف واللى يبقى..

مرعى: لأ.. لأ.. ده أنا بقول عن وجهة نظرى فى الموضوع، آه.. قطعا عيلة غراب معروفة وتاريخها معروف أنا مابدافعش عن حاجة، اللى بدى أقوله كله: إن المحافظ كان منتبه وإن..

عبد الناصر: ماحدش والله من دول بيوصل للناس، كلهم بيوصلوا للاقطاعيين من المحافظ لبتاع الاصلاح الزراعى، كلهم بيقولوا وجهة نظر عيلة غراب؛ لأنها ممكن تقول وجهة نظرها هنا وهنا وهنا والفلاحين يعنى غلابة!

مرعى: هو أصله ٢٨٢ مستأجر يعنى ٢٥٢ كانوا مستنيين، هو ده المظهر اللى كان قدامنا يعنى من عيلة غراب مجموع للمستأجرين فيها ٢٥٢، وبعدين هى الحالة الوحيدة اللى موجودة قدامنا اخراج تم بتراضى هى حالة أوسيم، الباقى كله تم بقضاء.

عبد الناصر: آه.. أنا باتكلم على حالة أوسيم اللى قريتها، يعنى التراضى هنا مشكوك فيه ولا يمكن الواحد يصدقه، مافيش حد مستعد يسيب الأرض اللى مأجرها.

مرعى: لو سمحت لى سيادتك فى هذا موضوع علشان القانون إحنا مدخلينه بكره فى مجلس الأمة وكانت اللجنة التشريعية النهارده، ولازم سيادتك تكون على علم تحب أقرا لك؟ يعنى إحنا متفقين فى النص مع اللجنة التشريعية يعنى أنا أفضل أقراها لسيادتك قبل المناقشة بكره فى المجلس.

عبد الناصر: إتفضل.

مرعى: استثناء من حكم الفقرة الأخيرة للمادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ٥٢ المشار اليه والقوانين المعدلة له: "تعتبر مؤاجرة الأراضى الزراعية اللى كانت مملوكة للأشخاص الذين طلعوا لتدابير الحراسة أو الذين صدرت قرارات بالتحفظ على أموالهم وممتلكاتهم من اللجنة العليا لتصفية الاقطاع أو لجنة الرقابة العليا للدولة أو من أى سلطة أخرى.. علشان نغطى قرارات المحافظين، المادة جاية.. مرخصة زراعة هذه الأراضى زرعة واحدة فى السنة. "وكان هذا الترخيص قائما فى تاريخ رفع الحراسة أو التحفظ عليها أو فى تاريخ استثنائها من أحكام القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ المشار اليه، ويعتبر هذا الايجار بالنقل على تلك الأراضى فى هذا التاريخ، وتسرى فى شأنها أحكام قانون الاصلاح الزراعى الخاص بتحديد العلاقة بين مستأجرى الأراضى الزراعية والملاك، وينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية". وده المشروع.

إحنا كنا مقدمين بعض المواد التفسيرية الأخرى، انما اللجنة التشريعية أقرت هذا النص.

النقطة التانية: كان أثير موضوع الهيئة العامة للانتاج الزراعى، هو كان فيه أراضى اللى هى تحت الحراسة الهيئة العامة للانتاج الزراعى مأجراها، وبعدين لما صدرت قرارات اخراج أخذ رأى المستشارين القانونيين زى ما قلت فى اللجنة بالنسبة للحراسة وبالنسبة للاصلاح الزراعى، واتقال إن الأرض دى إحنا بنخليها وبنسلمها للملاك. أنا قلت فى الاجتماع المساحة ماهياش فى ذهنى بالضبط، انما هى المساحة اللى كانت مأجراها هيئة الانتاج كانت ٣ آلاف فدان، محتفظة هى بالأرقام السريعة لأن ملحقتش أعمل أرقام هى ١٢٠٠ فدان أو ١٣٠٠ فدان هى محتفظة بيها الباقى هى سابته للملاك. اذا حبيت

سيادتك إن احنا ندخلها ايجار يعنى نقدر نستردها ايجار من اللجنة والاتحاد الاشتراكى والاصلاح الزراعى.

عبد الناصر: نأجر للفلاحين؟

مرعى: آه.. نأجر للفلاحيين اذا سيادتك رأيت هذا الاتجاه، هو بس علشان نصلح الرقم اللى أنا قلته فى اللجنة، وباخد رأى سيادتك.

عبد الناصر: إنت ايه رأيك؟

مرعى: هو أنا رأيى أنه طالما إن احنا ماشيين فى الايجار، إن احنا نأجرها بس ناخده على درجتين.

دلوقتى هو فيه القمح مزروع وفيه القطن أرضه بتتجهز، أؤجر القطن للفلاحين دلوقتى وأسيب القمح للملاك وأخش على محصول الذرة أؤجره للفلاحين. يعنى من دلوقتى تبقى موزعة الأرض معروفة للمستأجرين، انما أسيب محصول القمح للملاك علشان ماخشش فى تكلفة لأن القمح دلوقتى كبير فى التكلفة، اذا وافقت سيادتك على كده.

عبد الناصر: حد ليه رأى تانى؟

أبو نصير: دى عايزة نص تانى فى القانون يبيح له هذا الحق، القانون الجديد مايقدرش هو يأجرها لأن هى كانت صاحبة الصفة فى الحراسة وأجرتها للهيئة فالهيئة سابتها خلاص وعادت ملكيتها، النهارده هاخد ملكيتها من جديد وأؤجرها للفلاحين فلازم بنص قانونى.

عبد الناصر: لأ.. ماهو..

مرعى: يعنى أنا مش معتقد إنه محتاج نص قانونى يعنى أنا هاجيبهم ونأجر الأرض.

أبو نصير: آه.. لو بالتراضى لكن لو رفضوا مثلا يأجرها..

عبد الناصر: هنحطهم تحت الحراسة، ده أبسط حل للموضوع يعنى! (ضحك)

أبو نصير: هنحطهم تحت الحراسة ٢٤ ساعة ونأجر الأرض بتاعتهم.

عبد الناصر: لأ.. ونبيعها بقى للاصلاح الزراعى، هو مكتوب النهارده الراجل بتاع المساكن ده رجع تانى ورفع قضية، حقيقى الكلام ده؟

عاشور: أيوه يافندم.. أنا كنت هاتكلم فيه يافندم بخصوص ما أثير فى اللجنة المركزية فى الصحف عن خلو الرجل؛ بعد ما المحكمة استئنفوا وأخدوا استئناف، المحامين فى الجيزة اجتمعوا ورفعوا قضية أمر أداء. أنا كلمت السيد وزير العدل على اعتبار إنه له الحق فى الحجز والطرد، فالسيد محافظ الجيزة باعتلى الظهر جواب وبيقول لى: إن الموضوع عايز بحث قانونى على اعتبار إن دى هتسرى فى القاهرة وفى الجيزة كمان.

عبد الناصر: طب ما إحنا نحل الموضوع ومانخليش حد يفتح الموضوع تانى؛ إن احنا نحط العمارة دى تحت الحراسة وكل واحد يرفع قضية نحط عمارته تحت الحراسة. فهو ده بعد ما يتحط تحت الحراسة، ماحدش هيرفع قضية خالص ولا أمر أداء ولا قانونى ولا محامين ولا قضاة.

عاشور: وأنا كنت كلمت السيد وزير العدل وهو كان ليه وجهة نظر.

عبد الناصر: ولا وزير العدل كمان! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: بتقول لسامى وبيعمل قرار الحراسة ويحط العمارة تحت الحراسة، وبنخلص من الموضوع والراجل ماياخودش ايجار ولا ياخد حاجة وننفذ وبهذا ماحدش يعمل العملية دى تانى.

بالنسبة للموضوع دلوقتى الحقيقة فى الفترة الأخيرة يعنى طالعة ريحة الواحد مش مستريح لها بالنسبة للعمليات، وأنا اتكلمت قبل كده هنا مرتين فى مجلس الوزرا ثم اتكلمت فى مجلس الأمة. وهو طبعا وأنا باتكلم باعنى حاجة يعنى النهارده فيه عملية اثراء وعمولات باهظة فى البلد وفيه عمولات مع اتفاقيات الدفع وناس بتاخدها، والتقدير المبدئى لهذه العمولات بتطلع ملايين الجنيهات يمكن ١٠ أو ١٥ مليون جنيه للعمليات اللى بهذا الشكل!

الكلام كله سامعه وأنا طالب تحقيقات ومكلف الأجهزة كلها تجيب معلومات عن هذه العملية، وبعدين بيقولوا: إنهم بيدوا فلوس للملحقين التجاريين بتوع الدول الشيوعية، وبيدوا فلوس هنا لناس فى وزارة الصناعة ولناس فى وزارة الاقتصاد هم الجماعة دول!

وكل واحد جايب له ضابط مسنود عليه، وأنا اعتقلت امبارح واحد وطالب التحقيق معاه اللى اسمه البولاقى، هدخل فى هذه العملية انشاءالله لما تيجوا من الحج هتلاقينى خلصت لك على كل قطاع التجارة.

فيه كلام تانى على ناس بتاخد عمولات من اللى بيشتغلوا فى الشركات ومتصلين بناس كانوا هنا وطلعوا بره وفاتحين مكاتب بيشتغلوا، وأنا عندى أساميهم ولكن باعمل check على العملية دى وبالشبهة هاخد فى هذه العملية، وطبعا بالاضافة الى اللى ماسك المؤسسة شديد يعنى سمعته سيئة جدا، وبيتقال إن له فلوس بره.. الى آخر هذه العملية، فما هى أقوالك؟

زكى: هو فيما يختص بالعمولات، أنا قلت فعلا: إن الدول الشرقية بتدى الحقيقة، الدول الشرقية بالنسبة للعقود اللى بتعملها هنا فبتيجى وبيبقى أسهل لها إنها تتعامل مع القطاع الخاص لأنها بتقبض فلوس؛ فبييجى مثلا واحد بيعمل عقد مستشار تجارى أو واحد من بره سواء من روسيا أو تشيكوسلوفاكيا أو غيرها بتيجى تعمل شراء أحذية أو شراء جلود مصنوعة أو أى عملية من العمليات؛ بتيجى بتروح لواحد بتقول للصانع إحنا بنشترى منك عن طريق فلان، فلان بيطلع كمال عبد الحميد بيطلع الحمامصى بيطلع كل الشلة بتاعة زمان اتكونت تانى وأصبحت عن طريقها..

عبد الناصر: طب ليه طلعت؟! الحمامصى ده مثلا ماشى فى عملية الجلود وكسبان فيها مبالغ باهظة؛ يعنى فى العملية بيشترى بأسعار رخيصة وبايع للشارى..

زكى: هو الحمامصى بيعمل ازاى؟ بيروح لمصنع بيبيع الأحذية مثلا لكن اذا ماكنتش بتروح له مش هتاخد العملية، وهو بيقبض فلوس مقابل هذا بيقبض من الجماعة الشيوعية بيقبض ١٠، ٢٠، ٣٠، ٤٠ ألف جنيه عمولات!

عبد الناصر: لأ.. طب غير القطاع الخاص القطاع العام؟

زكى: لأ.. ده بالعكس ده إحنا قلنا للقطاع العام: إدفع عمولات علشان تاخد العملية ماتخليهاش تروح للقطاع الخاص.

عبد الناصر: يدفع عمولات للناس دول؟

زكى: لأ.. مش لدول مفروض يدفع للشرقيين للدول اللى هى بتتعاقد معانا أما دول مايخشوش فى هذه العملية، اللى هو لما القطاع العام يدفع معناها أنه بيستبعد دول لأن دول لما بيخشوا بيروحوا للقطاع الخاص. فده ماشى بس ده مش ماشى يعنى مثلا على القطن لأ.. على البصل لأ.. على الرز لأ.. كل السلع.

عبد الناصر: لأ.. فيه حاجات تانية.

زكى: وكل ده ماشى فى السلع غير التقليدية يعنى عمليات الجلود وعمليات الأحذية..

عبد الناصر: يعنى الواحد طبعا مش عاجبه إن فيه ناس كسبت مئات الألوف من الجنيهات فى السنتين الأخرانيين دول، طب ازاى؟!

زكى: ما أنا بقول لسيادتك آهو: بييجى وفد من روسيا مثلا ويروح للراجل ده ويتصل بيه وهم عارفينهم وبيقعدوا معاهم ومنظمين يعنى العلاقة بيهم، بيقولوا له: إحنا عايزين نعمل عملية يعنى بتاع ٦، ٧ مليون للسلعة الفلانية دى. وهو بيروح يتصل باللى بيصنع علشان يورد له؛ يعنى بيروح مثلا ييجى يشترى روايح يقوم بتاع الروائح يقول له: العملية مثلا بـ ١٥٠ ألف جنيه أو كذا، بيقول له: طيب ضيف عليها ١٠ آلاف جنيه! ماعندوش مانع يدفع ١٠ آلاف جنيه وياخد هو ١٠ آلاف ياخد جزء له ويدى لدول الجزء التانى.

وأنا قلت الكلام ده من أكتر من سنة هنا قلت اللى حاصل، وحتى أنا قلت: إن لابد إن احنا ندى للقطاع العام فرصة لكى نتخذ الاجراء إنه يكفل له إنه ياخد العمليات دى كلها منه.

عبد الناصر: طيب السؤال التانى.. هل القطاع العام مابيشتغلش عن طريق هؤلاء الوسطاء المصريين؟

زكى: فيه بعض عمليات آه.

عبد الناصر: آه.. أنا عايز أعرف هذا الموضوع.

زكى: فيه بعض العمليات حصلت كده، آه.. صحيح اللى هى بيتعمل مناقصة وبعدين ييجى نبص نلاقى مزايدة لعملية من العمليات تصدير نلاقى هو ده اللى جايب الاعتماد من بره. هو قدر يجيب العملية أكتر من القطاع العام بسعر أعلى، يقوم هو يخش فى العملية وياخد عمولة علشان هو اللى جايب الاعتماد، واللى بيتولى التصدير فى القطاع العام؛ فيه حصلت آه.. بعض العمليات كده.

عبد الناصر: هل بقى مدى العمليات دى معروف ليكم؟

زكى: آه.. معروف.

عبد الناصر: يعنى هو دلوقتى الكلام اللى فى البلد العملية اتسعت اتساع كبير جدا، وإن فيه ناس بتثرى وبيتقال: إن فيه ناس هنا يعنى ناس مسؤولين فى الدولة بياخدوا فلوس فى الاقتصاد وفى الصناعة، ازاى؟! ومش عليكوا إنتو يعنى الاتنين لأ.. على ناس مش هاوضح يعنى، اذا كان عليكوا كان هيبقى موضوع لازم نتكلم فيه، وبعدين بيتقال: إنهم بيدفعوا هناك وبيدفعوا هنا فده طبعا موضوع..

زكى: بيدفعوا لمين؟

عبد الناصر: بيدفعوا لناس عندكوا وبيدفعوا لناس فى الدول التانية، أنا ابتديت أحقق يعنى هنمسك العمليات كلها. وبعدين هم الناس دول مستعدين يفضحوا بعض، يعنى نمسك واحد نحتضنه ويحكى لنا الحكايات اللى فى السوق كلها. هو ده اللى أنا ماشى فيه ويجيب لنا كل العمليات، وأنا كلفت أمين النهارده إنه يدور ويجيب العمليات كلها، وقلت للأهرام أيضا إنهم يجيبوا لى العمليات كلها. وبعدين البولاقى يعنى باين إن فيه ناس برضه داخلين من سلطات مسؤولة بيسندوه وبيهددوا وبيعملوا!

بعدين النقطة التانية بقى يعنى فيه نقطة تانية برضه على شراء القمح اتأخد عمولة على القمح، أنا بعت لك الموضوع ده من فترة ومش عارف يعنى اذا بيتاخد عمولة دولار على القمح بنطلع بـ ٢ مليون دولار فى عملية بيتاخد عمولة على القمح فى عملية فرنسا.

زكى: قطعا لازم الشركة ليها عمولة ليها ربح معين لكن عمولة هنا يعنى!

عبد الناصر: عمولة بتتقسم يعنى ده كلام واحد وكان واحد يهودى يعنى حكاية كده طويلة يعنى مين؟! طبعا اذا كان فيه عمولة فلازم بيحصل قسمة، أنا طالب من أمين إنه يجيب لى هذا الموضوع. وبعدين فيه تانى أسامى ناس فاتحة بره وبيشتغلوا مع شركات التجارة هنا، وأيضا بيقسموا العمولة مع ناس مسؤولين فى شركات التجارة أو الأرباح.

زكى: أنا أقول لسيادتك عليها دى تيجى ازاى، دى تيجى إن فيه فعلا شركات بره كان لها وكلاء زمان النهارده بدل الوكلاء يقوم يتفق مع ٢ – ٣ – ٤ مصريين، ودول معروفين يعنى نقدر ندخل لهم نقدر نقول الأسماء اللى احنا نعرف عنها. وكل عملية بتقوم بها هذه الشركات بتديله هو عمولة على هذه العملية، مقابل ايه؟ مقابل إن هو بيدعى وبيقول صدقا أو كذبا المهم إن هو بييجى وبيدخل فى العملية أو بيخليها ترسى.

عبد الناصر: لأ.. هم كلامهم إن العمولة دى بيحفظ منها جزء باسم فلان، اسم فلان اللى هنا واللى احنا بنديله ماهية يحفظ منها برضه!

زكى: جايز.

عبد الناصر: جايز، وده يعنى شرعى؟!

زكى: لأ.. بقول: إنه جايز يكون حصل هذا ماعرفش ماقدرش أقول.

عبد الناصر: طيب ازاى نضبط؟ ليه الكلام ده طالع دلوقتى يعنى أيام ما العمليات دى ابتدت تحصل زمان إحنا مسكناهم كلهم الحقيقة وخلصنا على هذه العملية. دلوقتى العملية دى ابتدت ريحتها تطلع خالص الحقيقة، برضه مش من السهل إن أنا يوصل لى كلام اللى أما تبتدى العملية تبان وتبتدى الناس تتكلم عليها أعرف أنا العملية؛ خصوصا أما يكون ماعرفش عن طريق الأجهزة المختلفة، لكن هم فى نفس الوقت كانوا باعتين لى.. المخابرات كانت باعته لى عن هذا الموضوع.

وبعدين الحقيقة هو إبقاء الناس مدة طويلة فى هذه المحلات يعنى عملية مش مضبوطة؛ لأنه على طول بياخد الناس. وبعدين دلوقتى العملية الجديدة اللى هى عملية الشركات أيضا اللى هى بتستورد. فيه حاجتين موجودين..

فيه شركات بتستورد، هى عملية بس إنها هى من قرار إنها بتحتكر الاستيراد بتمضى تاخد عمولة وتزود فى السعر وتعمل اللى هى عايزاه.

وفيه عمليات فى التموين كتير فى هذا الموضوع فى الشركات، ويجيبوا سعر ايه ويغلوا ايه ويوطوا ايه ويحملوا ايه على ايه؟ ودى الحقيقة عملية هتخلى نفس الاقتصاد بتاعنا بيبقى محمل بحاجات كتير!

وبعدين فيه طبعا عملية المجالس السلعية، وأيضا هو مطلوب التحرر من المجالس السلعية ومن شركات التجارة يايتحرروا الاجراءات اللى بتحصل يانرجع للأسلوب اللى احنا كنا عاملينه.. كل واحد هو يستورد ولا نقصر العملية على ناس يبتدوا ياخدوا عمولات ويعملوا ايه والعملية تمشى بهذا الشكل ويتلاعبوا فى الأسعار.

يعنى هذا أيضا موضوع عايز الحقيقة بحث.

زكى: تسمح لى، هو موضوع المجالس السلعية هو من الناحية العامة أولا: اللى حصل إحنا وفرنا للبلد ملايين الجنيهات، ونجيب الأسعار والسلع وننزل أى سعر وناخد فى الاعتبار السعر العالمى كان ايه نزل ولاّ لأ؟ ونعرف هل ده وفرناه صحيح ولاّ لأ؟ والدليل ده واضح يعنى باحصاءات رسمية. وناخد نسبة التبادل التجارى أصبحت لصالح البلد يعنى فوق الـ ٣٠٪، فمافيش شك إن حصل تحسن كبير جدا فى قيمة السلع اللى بنشتريها من الخارج وفيه كفاءة فى عملية الشراء.

طبعا منستبعدش احتمال انحرافات ده موضوع آخر بناقشه، أنا باتكلم على السياسة.

النقطة التانية بالنسبة للمجالس السلعية: المجلس السلعى مش إحنا اللى طلبنا هذا، ده المجالس السلعية لصالح الهيئات لأن المجلس السلعى رئيسه مش الشركة مش رئيسه فى الغالب من نفس المؤسسة يعنى أى مجلس سلعى رئيسه فى القطاع الآخر. وبعدين المجلس السلعى هو اللى بيضبط السلع لأنه بيجعل فيه منافسة بين الشركات أكتر من شركة بتخش المجلس السلعى، وبعدين هذه الأسعار بتروح بتتاخد، هو الحقيقة اللى حصل اللى خلى إنه بيبان إن فيه بعض تأخير أحيانا مش المجلس السلعى.

هو المشكلة مشكلة زنقة النقل وزنقة السيولة؛ لأن احنا لما نيجى نمسك نلاقى مثلا صادراتنا حوالى ١٧٠ – ١٨٠ مليون جنيه عملة حرة، اللى بيدفع فيها كاش لا يزيد عن ٤٠ مليون جنيه، وبعدين فيه ييجى ٧٠ مليون جنيه تسهيلات مصرفية، وبعدين حوالى ييجى ٥٠ مليون جنيه أو ٦٠ مليون جنيه تسهيلات موردين ووسائل دفع أخرى.

فإذاً أى سلعة هتستورد لو كان الكاش جاهز كان على طول بنقدر نتصرف، لكن فيه سلع بتيجى بتسهيلات مصرفية وفيه سلع بتسهيلات موردين وفيه سلع مثلا بتيجى بتسهيلات غير هذا وذاك.

فبنيجى نقول: نفرض إن أنا على فلوس لبلد من البلاد ودفعنا لها، أقوم لازم أرجع آخد بهذا القدر بضاعة لأنى ماعنديش كاش. فلو ماكانتش العملية تتحط فى كل واحد مايمكنش التجارة تمشى؛ وده اللى مخلينا قدرنا نمشى يعنى هو هذا وده واضح من الميزانية النقدية واحصاءاتها وأرقامها.

فأنا بقول: إنه المجالس السلعية بالعكس أدت الى خدمات كتيرة الحقيقة، وبالعكس يمكن دى تمنع الانحراف لأن دى هيئة محايدة وبيجى فيها عديد من الأسعار ووسائل الدفع المختلفة؛ فدى بتدى فرصة إنها تتعرف على الحقيقة ايه الأسعار وأقل الأسعار هى اللى بتمشى، ففكرة إن فيه احتكار مافيش لأن ماتقدرش أى شركة تجيب زى ما هى عايزة.

عبد الناصر: لأ.. فيه احتكار فى الشركات، يعنى مثلا التموين لما يجيب لازم يجيب عن طريق شركة وده يجيب عن طريق شركة، وهى اللى تقول له السعر وبتحط عمولة وكل حاجة!

زكى: لأ.. التموين مابيجيبش من المجلس السلعى.

عبد الناصر: آه.. لكن الشركة الفلانية بتجيب.

زكى: بتعرض على المجلس السلعى، وفيه عمليات بتروح للشركة وييجى أسعار غيرها.

عبد الناصر: لأ.. أنا شوفت حوادث فى التموين، يعنى عندى وقائع مش معايا هنا لكن الشركة قالت سعر والسعر غير حقيقى، مستوردة الشركة مش عارف مستوردة ايه من تركيا والتانية مستوردة إيه، وبعدين دخلوا فى جوابات مع التموين والتموين قالت: لأ السعر ده أكتر من السعر العالمى.. مش كده؟

زكى: باحب إن سيادتك تعرف الوضع مع تركيا واقفة التجارة، ولما عملنا امكانيات إننا نتوسع فى الاستيراد منهم مشينا، فلما استوردنا استوردنا وماقدرناش نصدر عاوزين نصدر استوردنا والعملية وقفت على كده. وبعدين الأتراك اتصلوا قالوا طب دلوقتى الاتفاق واقف، فبحثنا قالوا: عايزين عمليات أسمنت جت فى عملية الأسمنت ماأمكنش، قالوا: عندنا عروض الأسمنت العالمى بالسعر كذا. وده فعلا يعنى السفير نفسه باعت عشر تلغرافات بيقول: مش معقول كده والسعر بينا أظن كان فرق دولار أو ١,٥ دولار حاجة زى كده، فقلنا: مانضيعش العملية نبيعها بخسارة البيعة دى بالفرق ده والشركة تبقى تعوضه عن طريق الشاى. فجت الشركة تتفق مع التموين علشان تعوض خسارتها فى الأسمنت من الشاى التموين ماوافقش؛ فدى تبقى مسألة سياسة دولة لو عايزين نقدر نقول ماتمشيش دى ودى..

عبد الناصر: لأ.. وفيه مواضيع تانية كمان غير دى.

زكى: أنا مستعد نناقشها ونشوفها.

مرزبان: هو الموضوع كان مع الأخ شديد هو عارفه، الحقيقة كان أكبر من هذا لأن هى الصورة حصلت زى ما أنت باعت لى وقلت لى: إن احنا مانتحملش خساير قطاع آخر، ولو يكن القطاع الآخر أو أى حته تانية تتحمل خسايرها، وإحنا التموين لا يتحمل أى خساير حتى تظهر كل سلعة بالميزانية بتاعتها.

وسيادتك وافقت على هذه النظرية وبلغتهم بالتنفيذ، انما الحقيقة العرض اللى كان من شركات التجارة ماكانش عرض دقيق أو أمين؛ لأنهم قالوا لنا: السعر ٨٥٠ دولار النهارده، إحنا قلنا: لأ.. منشتريش غير بآخر الأسعار اللى كانت سائدة على الأقل العام الماضى وهى كانت ٨٢٠، فعرضوا على سيادتك إن مافيش خساير يبقى ٨٢٠. وأنا قلت فى جوابى لك خاصة إن الأسعار متجهة الى النزول بما يزيد عن ٢٠٪ هذا العام، ورغم هذا كله تجاهلوا وقالوا طيب إحنا موافقين على ٨٢٠، وبعدين راحوا عملوا عقود مع الدول الخارجية وجابوها لنا بـ ٨٢٠ أو إنهم هيتحملوا الخساير.

لما جينا عند فتح الاعتمادات إحنا أصرينا إن التموين هو اللى يفتح الاعتماد؛ لأن قلنا فى الصفقات الكبيرة والعمليات الكبيرة لابد إن احنا نطمئن الى أسعار الاستيراد.. الى آخره.

بالبحث والتحرى اتضح لنا إن السعر ماهواش ٨٥٠ ولا ٨٢٠ ده السعر ٧٠٠ دولار، كانت الأسعار انخفضت والسعر الحقيقى عند فتح الاعتماد ٧٠٠ دولار، يعنى الفرق ١٢٠ دولار عن السعر؛ فأنا وقفت الاعتمادات خالص، قلت: مش معقول الناس بيعرضوا ويبعتولى صور عقود بـ ٨٢٠ دولار وبعدين عند الفتح يتضح إن السعر الحقيقى ٧٠٠ دولار!

وبعد ماوقفتها جالى شديد وجالى محمد فايق، وبعدين قال لى: يعنى لعلمك إن السعر كمان مش ٧٠٠ حقيقة إحنا واخدين ١٪ برانى والسعر الحقيقى ٦٩٣ دولار! طب ما أنا من حيث المبدأ أدفع التكلفة الحقيقة للسعر الخارجى خسائر الأسمنت وغير الأسمنت عملية تتعلق بالتصدير أو بالصناعة أو بأى حته تانية، لكن أنا أدفع بالفعل التمن الفعلى للسلع المستوردة. فقال لى: إحنا كل اللى اتعاقدنا عليه ٦٥٠ طن، إحنا كنا موافقين على ٢٠٠٠ كانت الفكرة، فزى بعضه علشان مانخسرش ونتحمل ننزل بالسعر الى ٧٥٠ وسط وأعدك إن احنا مانكررش، قلت له: على الأقل نتخذ مبدأ.

عرضنا مذكرة بهذا وكلمت الأخ شديد وكان معانا فى مجلس إدارة هيئة السلع التموينية وعملت مذكرة بالعملية كلها كما حصلت، والأخ شديد قال لى: إن احنا متأسفين وماعلش أن دى حصلت ولا تتكرر. وخدنا قرارا بهذا إن احنا وافقنا على العملية بالصورة دى، والشركة التانية التجارية الاقتصادية بتاع الصاوى خدتها بـ ٦٩٣ وبعدين العملية مشيت بدى. وقلنا من حيث المبدأ ألا تتكرر أى خسائر أخرى للشركة والنتيجة نتحملها للسلع بتاعتنا ولازم نكشف الأسعار الحقيقية وتكون الاعتمادات تفتح باسمنا، وشديد يعنى قايل هذا الكلام ومشيت العملية بس هو يمكن..

عبد الناصر: وهو الصاوى كمان يعنى ماهواش فوق مستوى الشبهات ولا شديد فوق مستوى الشبهات ومصيرهم الى السجن الحربى يعنى الحقيقة! وبعدين أنا عندى عمليات تانية غير اللى بيقولها برضه أسعار غير تانية غير..

مرزبان: طب والعملية بتاعت فرنسا يافندم، أنا برضه سمعت إن goldschmidt الجماعة اليهود أصلهم فى مصر، ويعنى الأسعار لأن احنا جيبنا أسعار بعديها حوالى ٤ دولار أو ٣ دولار أنقص، كانت متقدمة برضه عن طريق ناس تانيين بس العملية اللى إنتو عملتوها كان فيها ٩٠ ألف طن المعونة أو المجانية.

عبد الناصر: لأ.. ده موضوع تانى.

مرزبان: آه.. لكن لما نحسب برضه العملية.

زكى: دى على ٣ سنين.

مرزبان: إحنا سبناها على أساس دى خلصت يعنى.

زكى: لأ.. مش سبناها ده غلط نناقشها مش نشطبها لكن يعنى نوضح المسألة.

مرزبان: لأ.. هم بعتوا لنا واتعاقدتوا وخلصتوا العملية هنناقشها ليه؟

زكى: لأ.. نناقش العملية دى حاجات بتتناقش لأنه الواقع يعنى نشوف اذا كان موضوع سياسة خطأ نصححه انحراف نناقشه، لكن فيه مسائل يعنى مدروسة وفيها مصلحة للبلد.

عبد الناصر: ماهو علشان كده ماكلمتكش بالتليفون ولا بينى وبينك، أنا جيت أكلمك هنا لأنه الحقيقة ماهواش موضوع الواحد، الموضوع الحقيقة كلكوا بتسمعوا الكلام مش أنا بس اللى بسمع وبعدين إيه..

مرزبان: هى اذا كانت ملحوظة عامة ياحسن، أنا باعتقد يعنى هو وجود المجالس السلعية ووجود الترخيص بتاع الاستيراد فى مؤسسة التجارة اللى مسيطر عليها شركات التجارة ده اللى معقد العملية. يعنى لو قلنا: هذه العملية فى وزارة الاقتصاد نفسها تعمل التجهيز والتنفيذ والتجميع للاتفاقيات والتصدير والعملية والعهدات، يبقى جايز علشان يبقى جهاز محايد بعيد عن المؤسسة، لكن اللى بيحصل إن هم نفسهم اللى بيدوا الترخيص للاستيراد فهم المتحكمين فى العملية.

يعنى عندنا فيه حالات من معدات الصين – وأنا قلت لك وأنت وافقتنى – يعنى معدات الصين إن احنا بنقعد شهرين تلاتة ونجيب أسعار وكل حاجة وهم ماعندهمش خبرة بعملية الهندسة البحرية ولا معدات الصيد. وبعدين ياخدوا نفس العرض، ياخدوا علشان خاطر ١٪ يأخروه ٤ شهور ٥ شهور لغاية ما يعرضوه فى المجلس السلعى علشان يمشوه باسم شركة تانية، وقلت لك: أنا مش عايز استثناء من المجلس السلعى، اللى يجيب عرض أرخص يبقى هو اللى يفتح الاعتماد.

عبد الناصر: هو المفروض إن احنا مانفتحش سكك لناس نفتح لها مجال للفساد، واللى يبقى إحنا اللى بنفتح السكك يعنى.

صدقى: لو سمحت سيادتك يعنى مثال على الحالة اللى احنا بنتكلم فيها دى، موضوع الأسمنت الحقيقة إحنا مافيش صعوبة فى تصدير الأسمنت، السعر اللى عرضاه تركيا كان سعر أقل من الأسعار اللى معروضة علينا، فجم قالوا لنا: لأ.. عايزين نصدر لهم الأسمنت بالتضحية لأن عايزين ناخد منهم شاى، وبالعكس راحوا للتموين وقالوا لهم: ده إن احنا عايزين نشترى منهم الشاى علشان عايزين نصدر لهم الأسمنت! اذا كانت العملية بهذه الحالة لا التموين عايز الشاى ولا إحنا عايزين نصدر الأسمنت، طب بنمشى فى العملية ليه؟!

الحقيقة ده كله لأن شركة التجارة بتاخد عمولة هنا وهنا وهنا بصرف النظر عن المكسب والخسارة اللى الدولة بتتحملها! فلذلك يافندم هو فيه مبدأ بسيط جدا إحنا بنستورد وبنصدر ومصلحة الدولة فى الاستيراد أن نستورد بأقل سعر ممكن ومصلحة الدولة فى التصدير أن نصدر بأعلى سعر ممكن.

نسمح للقطاع العام بأنه يجيب عروض، شركة صناعة عايزة تستورد خامات بتجيب هى عروض للاستيراد، وشركة التجارة بتجيب لها عروض السعر الأقل نستورد بيه. فى التصدير العكس هى جابت سعر للتصدير ١٠ دولار والتانية جابت ١٠ دولار وواحد سنت، بنخلى اللى جابت سنت زيادة هو اللى يصدر.

بالطريقة دى أولا: بنحصل على أحسن العروض، ثانيا: الحقيقة بنكشف الانحراف يافندم؛ لأن الكلام اللى بيتقال النهارده ده بالنسبة للأسعار إن السعر اتقال بـ ٨٢٠ وحقيقته ٦٩٣ ليه؟! لأن هى شركة واحدة فى السوق ده اللى جابت سعر، لو كانت عارفة إن فيه شركات تانية هتجيب من نفس السوق أسعار كانت هتضطر إنها تقول السعر الحقيقى إيه، واذا رسيت العملية عليها تاخد العمولة بتاعتها.

فالحقيقة إن المبدأ واضح إنه لو أقرينا إن القطاع العام سواء المستخدم بنفسه أو جهاز التجارة اللى هو المفروض يعنى ده اختصاصه أيضا يجيبوا عروض، والعرض الأحسن للدولة فى جميع الحالات هو الذى يسرى. مافيش مانع إن فى النهاية الجهاز المنفذ يبقى شركة التجارة وتقوم بالعملية دى وتاخد عنها عمولتها ١، ٢٪، لكن يبقى ضمنا إن الأسعار اللى حصلنا عليها هى أحسن أسعار تحقق الصالح للدولة، وأيضا تمنع الانحراف مادام فى واحد تانى هيجيب عرض هيكشف مافيش حاجة هتبقى فى المستخبى، دلوقتى الحقيقة يافندم إحنا العملية مستخبية.. دى نقطة.

النقطة التانية: إن فيه أسواق قفلت على شركات شركة واحدة واخدة سوق بحاله، وبعدين لما يصادف إن احنا نيجى نتكلم فى عملية إن السعر غير كذا، يتقال: لأ.. إن فيه عوامل سياسية وإحنا أصلنا بنصرف فلوس فى الأسواق دى.. والى آخره.

افريقيا مثلا كلها يعنى العملية دى مش مربوطة اطلاقا، ولما بنتكلم بيتقال: لأ.. أصل إحنا اللى بنقوم بدور تانى، بنقول برضه علشان المسائل تبقى واضحة: اذا كان هناك مصروفات طب ما الايراد ييجى يخش الدولة، وبعدين يبقى المصروفات أيضا بتصرف بمعرفة الدولة. أما إن المسائل تبقى عايمة إن احنا دى بندفعها بالخسارة لأن احنا بدنا نمشى أمورنا فى السوق ده، وبعدين بندفع شوية زيادة فى السعر لأن الفلوس دى هناخدها مش عارف هنعمل بيها إيه..

عبد الناصر: لأ.. هو فى افريقيا كلها مافيش أبدا هذا الكلام ماعدا فى السودان، وموضوع السودان هو مبلغ مش كبير يعنى المبالغ مش كبيرة، هو يعنى العملية ممكن إنها تتعرف وتبقى العملية معروفة يعنى بقية الدول مافيش..

زكى: هو ماحدش أبدا قال إن ده..

عبد الناصر: لأ.. قالوا أنا جالى جواب من مرزبان، وأنا قلت لك مافيش داعى هذه المواضيع تتحط فى جوابات.

زكى: غير السودان يعنى ماهو السودان يعنى له وضعه الخاص.

عبد الناصر: هو النقطة ياحسن هم بتوع شركات التجارة ليسوا فوق مستوى الشبهات بل مشكوك فيهم! على هذا الأساس أول ما ابتدوا يحتكروا التجارة لسبب أنا بقول: ليه ابتدت العملية تطلع.. ابتدت الريحة تطلع سواء كان شديد أو الصاوى خليل أو الجماعة دول الكلام عليهم؟ ماعرفش إنت سمعت ولاّ ماسمعتش؟ ولكن أنا من فترة سامع كلام عليهم وسامع إن ليهم فلوس بره.

أنا قلت لك على شديد، وبعدين دلوقتى التانى الصاوى خليل ولو إنه مستخبى كان أيضا عليه كلام؛ وبهذا تبقى العملية الحقيقة اذا ابتدا تحصل العملية بهذا الشكل الشركات على طول بيبقى الكلام ده بيزيد وبندخل فى عملية فساد كبير.

كيف نصل لحل فى هذا؟ أنا رأيى إن الناس بالذات الناس الأساسين فى العمليات دى مايعقدوش مدد طويلة، وبعدين يعنى اللى بالشبهة اللى عليه حاجة مانسيبهوش يعنى أبدا الحقيقة.

وبعدين الناس اذا حسوا بالأمان أوى أو حس واحد إنه مسنود والله مستعدين يعملوا فرصة اذا كان هياخد دولار فى القمح وبيجيب نص مليون طن بيجيب نص، يعنى ٥٠٠ ألف طن بيجيب يعنى مبلغ كبير..

مرزبان: أنا ماعرفش يافندم اذا كان ده صحيح ولاّ لأ، أنا مدى علمى إن هم جماعة مستبيعين وفيهم عدد كبير بيقولوا: إن هم قدموا استقالتهم ومستعدين يسيبوا ومش عايزين يقعدوا ومرتبين لنفسهم فى الخارج وبيشتغلوا بره!

عبد الناصر: وأنا مرتب لهم كمان يعنى (ضحك) هو مين يعلم هذا الكلام؟ (ضحك)

مرزبان: أنا بقول بمناسبة إن الموضوع يعنى اتفتح لكن ده كله كلام الواحد ماعندوش اثبات..

عبد الناصر: لأ.. اذا كان شديد رايح يشتغل مع الهند وبعدين واخد أخو حسن عباس معاه!

زكى: أخويا قال: مافيش حاجة.

عبد الناصر: لأ.. يعنى هو..

زكى: اللى حصل الآتى بقى أنا هاقول لسيادتك: شديد راح اتصل بعبد الفتاح عباس زكى وبيقول له: عايزك تشتغل معانا فى شركة هيشغل فيها قطن – هو بيشتغل فى القطن – طلب هذا شديد، عبد الفتاح عباس زكى لا راح ولا هيروح.

عبد الناصر: لأ.. رايح.

زكى: لا.. لا.. ماحصلش.

عبد الناصر: أنا الكلام اللى عندى إنه رايح.

زكى: وأنا بقول لسيادتك إنه..

عبد الناصر: أنا عملت check امبارح على هذا الكلام مع أمين وقال لى: إنه رايح، مش كده؟

هويدى: طب هو فيه كلام طبعا على انشاء شركة بره فى الخارج، ويمكن هيكون فيها محمد شديد وفاتح الأخ عبد الفتاح فعلا..

زكى: صح.

هويدى: ولكن محمد نفسه يمكن هيتقدم باستقالة – محمد شديد – علشان يخرج بره فى الخارج، بيقال: إن طبعا محمد شديد له أموال بره فى الخارج، لكن العرض فعلا الاشتراك فى الشركة كان على عبد الفتاح أخو الأخ حسن عباس.

زكى: ده حقيقى، وأنا حتى سيادتك لما قلت لى على شديد أنا قلت: ده هو ماشى لأنه قال لى: أنا هاستقيل، قلت له: لما ترجع استقيل، لما قلت لسيادتك يبقى فوق يعنى ننتهى من الموضوع. أما هو فعلا اتصل بعبد الفتاح وعبد الفتاح رفض قال له: لأ.

عبد الناصر: أنا عرفت النص الأول دلوقتى بعرف النص التانى، على العموم أنا قلت لأمين: خليهم يستقيلوا هم الاتنين ومنديهمش فيزا! (ضحك) أنا قلت ده فى كلامى امبارح لأن مش معقول اذا كان ليه فلوس بره أسيبه يطلع يصرف الفلوس بره. اذاً على العموم نقبل استقالة شديد بقى من بكره مادام اتكلمنا عليه النهارده لأن هذا الكلام هيتعرف الصبح، نعتبره مستقيل من الليلة يعنى من دلوقتى من الساعة سبعة وعشرة، بعدين أمين مايديهوش فيزا.

هويدى: حاضر.

عبد الناصر: ويروح يشتغل فى الشركة وبعدين هو..

زكى: هو بره هو سافر إسبانيا وراجع..

هويدى: لما يرجع.

عبد الناصر: يبقى مش راجع إلا اذا حبست المجلس ده لغاية ما يرجع! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: اذا مارجعش أمين عليه يجيبه إنشاالله فى صندوق! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

مرزبان: هو فيه نقطة تتعلق بالتوزيع الداخلى، برضه لازم نحدد جهاز المجالس السلعية اللى بتتدخل فى عملية التوزيع. بتصر بعض الشركات حتى السلع اللى جاية إنها تحجز لنفسها نسبة معينة، وبعدين أنا خدت اجراء عنيف مع الصاوى بالذات؛ يعنى ساعات بتيجى المؤسسة الاستهلاكية لازم كل دفعة يحجز منها ١٠٪ بيقول بيوزعها على الموظفين، وبعد ما يوزعها على الموظفين بياخدوها ويبيعوها، قلت: مافيش مانع الموظفين يشتروا بأسعار عادية. يعنى هو مبدأ فصل عملية الاستيراد عن الموزع اللى بيوزع داخلى..

زكى: إذا سمحت لى إحنا متفقين وفى اللجنة الاقتصادية متفقين إن احنا نشتغل فى التجارة الخارجية والتوزيع ملناش دعوة بيه، لما شركة تقول: لأ.. الوزير يكلمنا ونقول له لأ..

مرزبان: لأ.. أنا حلتها أنا بس بقول هذا الكلام.

زكى: أنا ماسمعتهاش إلا دلوقتى!

عبد الناصر: هو برضه استمرار الناس مدة طويلة فى عملهم الحقيقة..

زكى: أنا قلت مانعملش التوزيع الداخلى، أصلا أنا نفسى طلبت من سيادتك كده وقلت كده للأخ صدقى فى اللجنة الاقتصادية.

عبد الناصر: ماعلش ياحسن، روق أعصابك!

زكى: أنا رايق.. لكن أنا مابوزعش..

عبد الناصر: الناس اللى بيقعدوا مدة طويلة ممكن يعملوا أى حاجة يعنى.

زكى: هنغيرهم.

عبد الناصر: لازم نعمل العملية دى.

الموضوع التانى: إن فيه شركات تجارة بتاخد مقاولات اسكان وبعدين بتديها لمقاولين من الباطن وعمليات بهذا الشكل؛ عمليات يعنى إحنا ماشيين فيها العمليات دى وماشية المخابرات فى هذا الموضوع. والقطاع العام نفسه بيعمل.. بيفسد يعنى النهارده بيفسد، وكلهم برضه يعنى مش هنسيبهم الحقيقة، ولكن العمليات دى كلها إنتو لازم الحقيقة تلتفوا اليها؛ العملية مش مكسب بأى طريقة يعنى شركة تجارة باين ولا شركة زى ماعرفش الشركات دى.

زكى: النصر خدت عمليات فى الخليج..

عبد الناصر: لأ.. لأ.. هنا فى الداخل، خدوا عمليات مقاولة هنا للداخل وادوا فلوس لناس وإدوا مش عارف ايه وسوا وإيه! العملية هم بيحققوا فيها وباين فيها برضه عمليات فساد كبيرة جدا وناس بتاخد فلوس وبتدى فلوس وعمليات بهذا الشكل! فشركة تجارة ولاّ شركة ماهياش شركة مقاولات تاخد ليه عملية بهذا الشكل وتدى مقاولات لقطاع خاص أظن أو مكاتب أو عمليات بهذا الشكل؟!

فالحقيقة إحنا موضوع الفساد ده هو يعنى أخطر موضوع بالنسبة لأى حاجة ولو بالشبهة يعنى ولو ماقدرش أثبت، ماقدرش أثبت كفاية إن يطلع كلام إن فيه انحراف! فلازم يعنى ننظف الدنيا كلها ونبعد عن هذا الكلام؛ لأن كل حاجة نقدر نقف.. الهزيمة واللى مش فاهم ايه والوضع الاقتصادى وارتفاع الأسعار نقدر نرد على كل العمليات إلا موضوع واحد الحقيقة لا أستطيع أن أرد عليه إن يبقى فيه corruption – ويعنى إحنا قاعدين – فى أى قطاع من القطاعات. وأنا برضه تفتكروا أنا قلت التجارة واتكلمت هنا والاسكان، وبرضه كنت أعنى العمليات اللى بهذا الشكل.

وأنا دلوقتى يعنى مشغل الحقيقة أمين مشغل كل الناس اللى عنده علشان نشوف العمليات دى، ونشوف العلاقات المشبوهة وكل هذه العمليات نخلص منها يعنى إحنا مش حاميين حد ومافيش حد محمى فى هذه الدولة.. مافيش حد حماية من أولها لآخرها مافيش حد بنحميه.

والحقيقة اللى ممكن يطربق الدنيا كلها إن هذا الكلام يتسع، والبلد يتقال إن فيه ناس بتاخد فلوس علشان المواضيع تمشى؛ الموضوع هو الحقيقة لا نرضاه ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن نتقبله.

هو الكلام النهارده أساسا على القطاعين دول قطاع التجارة وقطاع الاسكان، والحقيقة أنا فوجئت بقطاع التجارة من أول ما اتكلمت هنا؛ لأن العملية دى كانت الأول طلع كلام وبعدين انتهى وحصل خوف، ولكن بعد عملية لجنة تصفية الاقطاع والكلام ده كان فيه أياميها كده مافيش حاجة وبعدين مشيت الأمور وابتدى هذا الكلام يطلع.

فيه حد سمع هذا الكلام ولاّ أنا بس اللى باسمعه؟

صوت: لا.. ماسمعتش.

عبد الناصر: إنتو مااتكلمتوش ليه؟! (ضحك)

بدوى: مثلا أنا سمعت عندى برضه حاجة بسيطة وحتى كلمت السيد أمين هويدى عليها، فيه واحد كان بيروح ايطاليا علشان يستورد آلات علشان التصوير الجوى، بلغنى إنه خد عمولة! الكلام ده كان سنة ٦٢/٦١ بلغنى إنه خد عمولة، وأنا فى سبيل إنى أشيله خالص أنا كنت كلمت السيد أمين هويدى برضه، وهو اتحقق من الكلام اللى قلته ده وهو فعلا بياخد عمولة وفيه حاجات زى كده بتحصل..

عبد الناصر: وبعدين عايزين حل لموضوع، مش معقول النهارده نخلى ناس تشتغل فى التجارة وإحنا بنعمل تحويل اشتراكى ويكسب واحد مثلا فى السنة ٣٠٠، ٤٠٠ ألف جنيه! هل معقول إن ده يمشى؟! وبعدين اذا كان ده ولاّ ده دول أعمل لهم ايه دول هاعتقلهم؟ هنحل ده ازاى؟!

زكى: هو ده جه عن طريق إن الدول الشرقية اتصلت بيهم الحقيقة اتصلت بالقطاع الخاص، يعنى حلها إن احنا بنقول: إن القطاع العام بيجيب اللى بياخدوه دول..

عبد الناصر: يعنى هو البولاقى ده كسب قد ايه؟ ده واحد بيتكلم أول امبارح فى الشركة بيقولوا له: ادى البولاقى ٤٠ ألف جنيه! واحد بقى من الرقابة الادارية وكيل الرقابة الادارية بيقول لهم: ياتعملوا ياتدوا له ٤٠ ألف جنيه ليه عمولة، ٤٠ ألف جنيه بعد الشركة ما اتحطت تحت الحراسة! وناس طبعا مرعوبين فى الرقابة الادارية، وناس واصلين هنا وهنا أنا مش فاهم يعنى ٤٠ ألف جنيه فى دقيقة.. بعد الشركة ما اتحطت تحت الحراسة هيقبض ٤٠ ألف جنيه! هو أمين بيحقق أنا قلت له: يجيب الناس ويحقق فى الموضوع الحقيقة.

إذا كان العملية طب فى دقيقتين بياخد ٤٠ ألف جنيه بيبقى خد فى السنة كام؟! وبعدين الكلام إنهم وصلوا لمئات الألوف من الجنيهات أرباح المجموعة دى! وهو راجل أصله موزع، أنا جبت تاريخه وراجل يعنى مافيهوش حاجة، لكن فاتح كام شقة وبيسهر الناس وبتاع ومش فاهم ايه وخلاص مشى الشغل هنا وهنا!

وبعدين هو بيقول: إنه بيدفع فلوس للدنيا كلها يعنى طبعا، وبعدين مخوف الدنيا كلها بتاع المؤسسة ده لطفى ده مرعوب منه والتانى ده مرعوب منه ومش فاهم مين مرعوب منه، ليه؟ لأنه هو مدى منظر إن هو يعنى راعب الناس كلها. الحقيقة العملية الوحيدة اللى علشان أضيع هذا المنظر إن أنا قلت لهم يعتقلوه! (ضحك) لأن مافيش حد الحقيقة، وهيحققوا معاه ونشوف العملية دى ماشية ازاى.

فاتكلمنا دلوقتى فى هذا الموضوع بقية الناس كل واحد فيهم بيطلع له ١٠٠ ألف جنيه أو ٢٠٠ ألف جنيه مكسب، وطبعا مافيش ضرايب ولا فيه حاجة يعنى ماحدش بيدفع ضرايب ولا حاجة، طب هنعمل ايه فى العملية دى؟ هل ده بيتمشى مع الكلام اللى احنا ماشيين بيه؟!

صدقى: هو يمكن يافندم لو خلينا التصدير يجب أن يتم أيضا عن طريق القطاع العام يمنع.

عبد الناصر: ما هو إحنا لما قلنا ٧٥ و٢٥ الحقيقة برضه قصدى بتوع البطاطس، الورد، العملية دى الحقيقة لأن العملية دى كل عملية نقدر نصدرها مكسب لينا.. هو ده السبب الحقيقة وبعدين القطاع العام ساعات بيقفل يعنى.

صدقى: ما هو ده المدخل اللى دخلوا منه يافندم.

عبد الناصر: لأ.. دول ماكانوش موجودين رجعوا ازاى؟! يعنى إحنا كان موجود البسيونى جمعة والجماعة دول كلهم خلصنا من المجموعة دى كلها، طب الشلة دى رجعت ازاى؟ متصلين فى لندن، وهو فيه مجموعة فى سويسرا وفيه مجموعة فى ايطاليا متصلين يعنى بيشتغلوا!

صدقى: التانى شغال على الاستيراد، دلوقتى دول شغالين على التصدير على اعتبار إن دول شغالين مستورد.

عبد الناصر: لأ.. ليه طلعوا؟! دول طلعوا السنة دى بس السنة ونص اللى فاتت يعنى!

زكى: ماهو بيطلعوا زى ما بقول لسيادتك لأن الأصناف دى ماكانتش موجودة؛ لأنه مابيشتغلش على ولا قطن ولا رز ولا بصل مايقدرش، لكن هو بيشتغل على المجموعة العديدة من السلع غير التقليدية اللى طفرت من ٢، ٣، ٤ مليون لـ ٢٠، ٢٥ مليون.. الأحذية والجلود والبيرة والحاجات دى وكثير من السلع الصناعية الصغيرة. وهو بقى بييجى يروح للصنف زى بتوع الريحة بتوع الكولونيا.. واحد بيقول له أنا بشترى منه وروسيا بتقول ٢٠٠ ألف، الراجل بيروح يقول له: خلى الـ ٢٠٠ ألف ٢٢٠ ألف إنت مش خسران حاجة وإن ماكانش كده مش هتاخد العملية. وهم يعنى ٢٢٠ بياخد عشرة أو عشرين ياخد لروحه شئ ويدى للمستشار التجارى أو البعثة اللى جاية.. آدى العملية.

عبد الناصر: بس مش ممكن يعنى، يعنى هنقلب هنرجع المجتمع تانى بللى عنده ٢٠٠ ألف و٣٠٠ ألف و٤٠٠ ألف! اذا كان الجدع ده عمل له ٣٠٠ ألف فى سنة ولاّ ٢٠٠ ألف يبقى فى ١٠ سنين هيعمل ٢ مليون يعنى!

البشرى: الأصناف السيئة هى اللى..

عبد الناصر: لأ.. وبعدين يعنى مجموعات بقى وضباط فاسدين وكل واحد جايب له ضابط معاه، فازاى بنحل هذا الموضوع؟

صدقى: وواضح جدا يافندم إن هم بيخلوا الناس الكويسين فى الحكومة ينحرفوا.

عبد الناصر: لأ.. دول هم مش بس الحكومة دول هم استطاعوا إنهم يحرفوا بتوع الاتحاد السوفيتى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: والناس دى يعنى عايزين نبحث هذا الموضوع بالذات.

زكى: ده حل برضه، إنه ماتطلعش استمارات تصدير للدول الشرقية إلا عن طريق القطاع العام نبحثها يعنى.

عبد الناصر: نبحثها والله لأن الموضوع ده موضوع اجتماعى وهيطلعوا فيه السحراوى وكمال عبد الحميد برضه بيشتغل فيه.

زكى: وصلاح حسين والحمامصى والبولاقى.

عبد الناصر: ده أخو جلال الحمامصى؟

زكى: ابن عمه قريبه.. قريبه هو أيضا.

عبد الناصر: حسان الحمامصى.

زكى: قريبه.

مرزبان: اتوضع تحت الحراسة هو نفسه.

زكى: والشامى أيضا.

عبد الناصر: هل فيه حد عنده معلومات تانية عن هذا الكلام؟

غانم: هو بس فيما يتعلق برضه بالتعامل مع الدول الاشتراكية، أنا مضيت كذا اتفاقية سياحية مع الدول الاشتراكية، وبعدين وجدت بعد ما نتفق وياهم وبنمضى البروتوكول التجارى، وبنجيب شركة قطاع عام بتمضى مع شركة القطاع العام السوفيتية مثلا أو المجرية أو الرومانية أو تشيكية، بنلاقيهم بيجروا تانى يتصلوا بالقطاع الخاص، وبعدين ياخدوا منهم شروط، ساعات بيبقى زينا وساعات تبقى أغلى وساعات تبقى أرخص، ويتعاملوا مع القطاع الخاص مابيسيبوناش خالص انما بيسيبوا حصة للقطاع الخاص.. بقت عملية مريبة!

كان جالى برضه المستشار التجارى، وأنا قلت له: أرجوك إحنا لما بنتعامل إحنا دولة اشتراكية وإنتو دولة اشتراكية لما بنعمل تعامل لازم يكون بين القطاعين العام. ووعدنى بهذا انما برضه لغاية دلوقتى بيدى حصة للقطاع العام وحصة للقطاع الخاص لأسباب مانيش فاهمها! وكافة البلاد الاشتراكية آخر بلد تشيكوسلوفاكيا برضه عملت المستحيل لغاية ما بقت التعامل بين شركة القطاع العام بتاعتنا – اللى هى مصر للسياحة – وبين شركة القطاع بتاعتهم، وبعدين راحوا عاملين حاجة بره الاتفاقية اسمها سياحة الشباب غير سياحة المجموعة اللى متفقة عليها وأعطوها للقطاع الخاص! فالظاهر بتبقى زى ما أنا فهمت إنه بيبقى ليهم مصلحة معينة بعض الموظفين فى هذه البلاد، وبرضه أنا ميال للرأى اللى بيقوله السيد وزير الاقتصاد: إن التعامل مع البلاد الاشتراكية يقتصر على القطاع العام.

عبد الناصر: نشوف يعنى ندرس الموضوع بندرسه يعنى بحيث إن احنا مانقللش من الصادرات، لأن اذا مصدرناش الحاجات دى هنضطر نصدر بدلها قطن هيقولوا عايزين قطن وعايزين رز وحاجات بهذا الشكل.

هل خلصتوا التعديلات فى مذكرة التخطيط؟

جاب الله: الحقيقة إحنا أوشكنا..

عبد الناصر: سافرت وجيت.

جاب الله: أنا لقيت الاجتماع هناك مش مجدى أوى والعمل فى الخطة ومجلس الأمة ملح، فطلبت نائب رئيس البعثة بخصوص التوصيات الرئيسية، ويمكن يكون من المناسب عرض نشاط اللجنة فى نقطة واحدة خاصة بينا على إيد السكرتير التنفيذى.

عبد الناصر: ده مؤتمر ايه ده؟

جاب الله: اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وتحت اسم التكامل الاقتصادى الافريقى قسموا القرار الى أربعة أجزاء شمال وشرق وجنوب ووسط شمال وشرق ووسط غرب، وده طبعا تقسيم جغرافى مش تقسيم اقتصادى. فى القسم الشمالى ضموا الدول العربية الافريقية الستة مع

بعض سموه القسم الشمالى؛ وده طبعا تحقيق للهدف الاستعمارى بعزل افريقيا العربية عن افريقيا جنوب الصحرا.

النقطة التانية: إنه فى سنة ٦٤ صار فيه أسماء التكتل المغربى دى تجمع الدول المغربية الأربعة، وكونت لجنة وزارية من وزراء الأربع دول ولجان للسلع المختلفة للصناعات المختلفة، وساروا شوط طويل فى تكتيل دول المغرب مع بعضها. وبعد كده السودان مالقوش مصلحة إنه يبقى فى الاقليم الشمالى لأن السودان أقرب له يتاجر مع أوغندا وكينيا عما يتاجر مع مراكش، فالسودان طلبت الانضمام للاقليم الأوسط؛ فيبقى الخطة إن مصر تنعزل عن بقية الدول الافريقية سواء كانت عربية أو سواء كانت افريقية.

وأنا اعترضت على هذا التقسيم لأنه تقسيم جغرافى وليس تقسيم اقتصادى، والتقسيم الاقتصادى يتميز بتغير حدوده مع تغير التكلفة والأسعار وطرائق الانتاج وهكذا. وقبل هذا الاعتراض تؤيده بعض الوفود، وكنت مندهش إن وزير تخطيط كينيا اللى هو برضه غربى أوى أيدنى انما هو بيسعى بعد السن الكبير اللى وصله كينياتا إنه يكسب شعبية.

على أى حال أخذ بوجهة النظر إن هذا التقسيم مايتمشاش مع المنطق الاقتصادى؛ لأن التقسيم الجغرافى لايتماشى مع المتغيرات الاقتصادية، وأنه يجب أن يكون فيه مرونة فى التقسيم، بل وإن أى مصلحة تجمع أى مجموعة بلاد متجاورة أو أجزاء بين بلاد متجاورة أى مصلحة فى التكامل هى اللى تسرى.

يتصل بده برضه أيضا وده طبعا جاى تبع هيئة الأمم اللجنة الافريقية تبع هيئة الأمم المكتب بتاع بيروت، فى إنه الدول العربية اللى شرق قنال السويس الستة برضه بيعاملها ككتلة واحدة. يعنى كل دراساته اللى درست فى شهرين التلاتة إنه تكاملها فى التجارة والتبادل، تكاملها فى رؤوس الأموال، تكاملها فى السلع الزراعية والصناعية، برضه فى نفس التيار اللى ماشية فيه اللجان المتخصصة بتاع هيئة الأمم؛ بتلم الدول العربية فى شرق قناة السويس وتعالجها كوحدة، والدول العربية اللى غرب قناة السويس تعامل الدول المغربية الأربعة كوحدة، والسودان يجد مصلحته فى الانضمام للاقليم الشرقى الافريقى.

فوجدت الاتجاه كله إنهم بيحاولوا يعزلونا عن بقية الدول سواء كانت عربية أو افريقية! كذلك كان واضح إنه الاقليم الشمالى اذا كانت الدول المغربية الأربعة بتتكتل وتتكلم بصوت واحد – وأنا سبق حضرت اجتماع فى سنة ٦٦ للاقليم الشمالى – فبيبقى الممثل المصرى لوحده؛ يعنى اذا قال رأى، الأربعة يردوا اذا كانوا مختلفين معاه مش مجتمعين على إنهم يتكاملوا كدول كل واحدة لوحدها تحس إنهم صغروا ليتكلموا ويهتموا للأصلح، بيتكلموا واحد قصاد أربعة!

فالنظرية النهارده وجدت من الضرورى إننى باعرضها تحت أنظار سيادتك من ناحية نشاط الوكلات المتخصصة لهيئة الأمم فى عملية العزل دى اللى اسمه التكامل، وإنه انتهت اللجنة وإحنا هناك على ابداء الكثير من الموجودين على إنهم اعترضوا على هذا التقسيم، قالوا: إن التقسيم تعسفى أو التقسيم ماهواش منطقى أو التقسيم جغرافى! أنا سميته ده من ناحية سياستهم الاقتصادية لازم نتسع مع كل الدول بقدر ما يفيد هذا التعاون يعنى مايتسابش للجان اللى بيحطوها، ومنين ما نكون لينا مصلحة فى التبادل التجارى أو فى التعاون الاقتصادى بنمشى فيها ونكون متنبهين لمثل هذه الأمور.

عبد الناصر: هو الكلام ده عادة مش ممكن يمشى نظرا للتباين اللى موجود بين الدول، نمسك الدول اللى فى شرق قناة السويس العربية لا يمكن أن يمشى هذا الكلام. وبعدين هذا الكلام مش جديد، ده هم من أول ما ابتدوا حصلت برضه اعتراضات مننا على هذا الكلام.

مرعى: اذا سمحت لى سيادتك بيذكرنى كلام الدكتور سيد جاب الله بموضوع خاص بهيئة الغذاء العالمى، هو كان جاب بعثة للدكتور بكر ولى وأمكن إن احنا نتفاوض معاهم على ٤٥ مليون دولار فى ٥ سنين؛ لأن الفلوس اللى بتديها هيئة الغذاء العالمى ماهياش قرض دى معونة نوعية يعنى زيت – قمح – دقيق. هى البعثة موجودة هنا دلوقتى وقابلتنى وقابلت الدكتور بكر ومرت على الدكتور حجازى، وأعتقد هتمر على الأخ حسن فى ظرف أيام يعنى..

عبد الناصر: هو هنا جنتر بيعمل ايه؟

زكى: بيعمل الزيارة السنوية دى لكل بلاد العالم.

عبد الناصر: لازم ييجى لنا يعنى؟ (ضحك)

زكى: آه.. لكل البلاد، هو هيسافر بعد بكره مش ضرورى يعنى اجراءات روتينية بييجى يشوف.

عبد الناصر: لأ.. أحسن جاى يعمل devaluation ولاّ حاجة!

زكى: بالعكس ده عامل تقرير كويس أوى أنا شوفت مشروع التقرير بتاعه.. كويس جدا.

عبد الناصر: مابيقولش devaluation يعنى؟

زكى: بالعكس ده بيقول: إن احنا استثمرنا أقل السنة اللى فاتت، وهو طبعا بيتكلم جاب سيرة devaluation علشان الجواب، قلت له: مش وقته، هو اقتنع وقال: إن ده متروك لكم.

عبد الناصر: طب بالنسبة للخطة الاقتصادية إحنا هنتكلم فيها؟

سليمان: إحنا انتهينا الى المبالغ اللى ممكن تتعمل بيها الخطة، وهو فيه نقطتين لازم نبحثهم مع سيادتك وهما.. وزارة الحربية، وخطة إعداد الدولة للحرب. دول نخلصهم وانشاءالله نقولهم الجلسة الجاية ونتكلم فيهم.

عبد الناصر: أنا متهيألى خطة اعداد الدولة للحرب دى مبالغ فيها جدا الحقيقة، وكل واحد يعد نفسه للحرب بوسائله الذاتية! (ضحك) لأن لما نقول: خطة اعداد دولة للحرب بندخل.. أما عمليات وزارة الحربية فهى عمليات لابد منها. على العموم نبقى نتقابل ونتكلم فى هذا الموضوع، الموضوع التالت الضرايب والرسوم.

هويدى: دقيقة واحدة يافندم بعد اذن سيادتك، إحنا هناقش اطار الخطة؟

عبد الناصر: لأ.. هناقشها بعد ما أشوفها أنا مع اللجنة يعنى هناقشها الجمعة الجاية انشاءالله.

حجازى: لو سمحت لى يافندم قبل الضرايب كان فيه موضوع خدنا عليه موافقة علشان هنعلنه بالنسبة لموضوع الرسوب الوظيفى، لأن احنا أخدنا موافقة مبدأية على أساس إن احنا نحدد التاريخ. وأنا شايف بعد دراسات عملناها إن احنا نحدد التاريخ أول مارس علشان نعلم الجهات ويتنفذ القرار؛ يعنى على أساس المجموعة الأولى يادوبك خلصانين منها فى ٣١ ديسمبر. فالقرار هيطلع على أساس أن تحسب الأقدميات الى ٣١ ديسمبر، وتخفض المدد على حسب القرار اللى احنا خدناه فى المجلس قبل كده على اعتبار إن الصرف وهو

تاريخ الترقية وهو عبارة عن ١ مارس؛ فبعد إذنك يعنى بنعلنه ده على أساس نوضح إن هو هيفيد ٥٥ ألف فى الحكومة.

عبد الناصر: الحكومة ولاّ فى التربية والتعليم؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: ماهى نص الحكومة يافندم! لأ.. وعامل راحة نفسية ضخمة. بقية الاقتراحات إحنا بنعمل دراسة إحصائية ومش هانقدر ندخلها يعنى مش هانقدر نخصص لها حاجة؛ لأن الاعتمادات الاضافية زائد طلبات القوات المسلحة فى خلال هذه الفترة بتمنعنا من إن احنا ندخل فى أى اعتمادات أخرى.

هو لو سمحت يافندم الموضوع هو مذكرة الضرايب والرسوم بتدى..

البرلسى: قبل الضرايب والرسوم تسمح لى يافندم.

عبد الناصر: آه.

البرلسى: كنت ذكرت الأخ حجازى نقطة وهى طبعا بتحتاج ضرورى اعتماد، لما جينا نطبق الرسوب الوظيفى فى وزارة أو فى وزارتين على ما أعتقد كان لما بعض الموظفين اترقوا قبل كده فى حركة سابقة أظن فى ٦٤، ماكانوش قالوا ترقيتهم فى ديسمبر كالمعتاد بل رقوا فى فبراير سنة ٦٤، بعدها بشهرين لما جم يحسبوا الرسوب الوظيفى لما جينا نرقى ديسمبر الماضى طلع منه مجموعة الموظفين دول اللى كانوا خدوا من غير لزوم الشهرين فى المرحلة السابقة وفيهم موظفين صغيرين. فكنت قلت للأخ حجازى: ياترى ماكانش ذنبهم هم كان ذنب تنفيذى إنهم مارقوهمش فى ديسمبر رقوهم فى فبراير أظن عندنا فى التعليم العالى وفى الانتاج الحربى؛ فكنت طلبت منه إنه يتفضل ويبحث هل نقدر دول نلحقهم أيضا؟ لأن يعنى هى عاملة الشعور بعدم الإنصاف خصوصا للدرجات الصغيرة.

حجازى: هو إحنا الحقيقة خايفين إن هذا الموضوع ولو إنه قد يبدأ فى جهة والتانية، يحدث إن جهات أخرى تسير وراه فمانعرفش أبعاده إيه! دول قطعا هيخشوا فى الميزانية اللى جاية يعنى وهيستفيدوا فى الغالب من السنة.

البرلسى: لأ.. مش هيستفيدوا، مش ذنبهم هم يعنى ٦٤ مرقاهمش فى ديسمبر اتأخروا فى الاجراءات واترقوا فى فبراير، جينا نحسب المدة قالوا: لأ.. ده إنتو تتموا فى فبراير مش فى ديسمبر.

حجازى: بنخاف يافندم بمجرد إن احنا نسيب ٣١ ديسمبر ندخل فى دوامة مانعرفش مداها إيه؛ يعنى دلوقتى التعليم العالى وتو ما إتعرف إن فيه ناس اترقوا فى فبراير..

البرلسى: هم قالوا لى: اتأخروا يوميها التعليم العالى وبعض الناس فى الانتاج الحربى، ماعرفش اذا كان فيه حد تانى ولاّ لأ ماعرفش.

صالح: السكة الحديد.

حجازى: السكة الحديد آهو! وبعد شوية المواصلات لأنهم دول بيطالبوا برضه بنفس الطلبات؛ على أساس إنهم كانوا خاضعين لقانون التوظف بعدين حولوا لقانون ٤٦ لما صدر، فعايزين دلوقتى يخشوا يحسبوا أقدميات فى ظل القانون القديم. فقلنا: لأ.. يعنى نخلى القاعدة واحدة ومانفتحش على نفسنا باب مانعرفش آثاره إيه، والموظفين تو بيحسوا إن أى خطوة حصلت بالنسبة لأى مجموعة الباقى كله بيتحرك. حتى كان فيه اتجاه من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة إن احنا نفتح الباب بتاع الترقيات الى ٣٠ يونيو؛ بحيث يستمر التطبيق على كل واحد يكمل المدة فى خلال ٦ أشهر. برضه قلنا: لأ.. لأنه معنى هذا هنفتح باب الترقية على مدار السنة كلها ويبقى كسرنا بتاعت الترقيات فى ٣١ ديسمبر، فضلنا نخليها على أساس الميزانيات الجديدة يعنى بندخل مافيش مانع مليون جنيه تانى مادام بيعمل إسعاف وبيحسن الحالة مافيش مانع.

لو سمحت يافندم هو التقرير الهدف منه يعنى فى الواقع إن احنا ندى اطار منه بس للناحية الضريبية والموارد السيادية فى البلد، وبعدين الخطوات كسياسة عامة للاصلاح الضريبى؛ لأنه حتى فى مجلس الأمة فى أول جلسة أو تانى جلسة، بدأ بعض الاخوان يتكلموا على الضريبة الموحدة وقانون الجمارك، يعنى فيه اتجاهات الى إن احنا نعمل تغيير جذرى فى النظام الضريبى.

المرحلة الحالية تحتاج أولا: إننا نحل المشاكل والتراكمات الموجودة فى المصالح الايرادية؛ سواء الجمارك أو الضرايب أو الأموال المقررة قبل ما ندخل مثلا فى عملية تجميع الضرايب فى وعاء واحد أو عمل ضريبة واحدة.

الموقف النهارده من الضرائب السلعية اللى هى الجمارك وفروق الأسعار بتكون ٦٨٪ من الموارد السيادية فى البلد؛ معنى هذا إن ده قطاع من القطاعات اللى لابد فى الاصلاح الضريبى يأخذ أهمية خاصة، وأى هزة فى الضرائب الجمركية أو فروق الأسعار بتأثر على الموارد اللى بتمول ميزانية الخدمات. برضه نتيجة الضرايب المتتالية فى الدفاع والأمن القومى أصبحت تمثل ١١,٤٪ من الموارد السيادية، وبرضه بتدى فكرة الى حوالى ٥٠ مليون تقريبا ضرايب دفاع وأمن قومى.

بعد كده جت الضرايب على دخول الأعمال ٩,٣٪ اللى هى ضرايب الأرباح التالية والشركات، والجزء الأكبر من هذا الدخل جاى من القطاع العام والقطاع الخاص أصبح يشكل قدر ضعيف جدا فى الـ ٩,٣؛ وبالتالى الاصلاح الضريبى لابد أن يأخذ فى الحسبان دخول القطاع العام وتأثيره على الحصيلة الضريبية وعلى الموارد السيادية.

ضرايب الدعم، وهى نتيجة القوانين المتتالية والرسوم بدأت تحتل نسبة ٦٪ فى الضرائب أو الموارد السيادية.

بصفة عامة الضرايب على دخول الأفراد ٣,٤٪ وشوية ضرايب أخرى ١,٩.. ده التكوين بتاع الموقف الضريبى فى البلد. معنى هذا إن العملية الجمركية وعملية فروق الأسعار اللى بدأت سنة ٦٥ لابد أن تتبلور فى صورة قانون؛ لأنها كلها بتصدر بقرارات وزارية وقرارات لجنة تنفيذية عليا. فإحنا بصدد التفكير فى قانون لضريبة الأعمال وده موجود فى معظم الدول الاشتراكية، هذا القانون يعتبر تطوير لرسوم الانتاج وفروق الأسعار؛ بحيث إن احنا نقدر نجمع الضريبتين مع بعض ويصدر قانون يجمع كل هذه القرارات المتناثرة على مر السنين اللى فاتت، والحقيقة الدراسات ماكانتش مستوفاة.

عبد الناصر: بدون تحديد الأسعار طبعا؟

حجازى: نعم يافندم؟

عبد الناصر: بدون التحديد.

حجازى: لا.. ماهو القانون هيطلع يخول السلطات فيه على حسب دراسات يبقى يصدر قرارات منظمة لعملية فروق الأسعار. وطبعا عملية الجمارك يافندم أول جزء النهارده القطاع العام طبعا هو اللى بيستورد والى حد كبير هو اللى بيصدر، الرسوم كلها وجميع المشاكل الخاصة بالجمارك كلها مع القطاع العام، نقدر نقول دلوقتى بقت easy من الناحية الجمركية فيما عدا الوفاء ببعض الحصيلة نفسها مابتدفعش بشكل منتظم. وبالتالى بنقدر نقول إن المشاكل الجمركية الخاصة بالقطاع العام محدودة للغاية يمكن فى طائفة المستخلصين فى الجمرك، العمليات المطلوبة فى الجمارك تنظيمية بحتة أكتر منها تعديل فى القانون فى حد ذاته. يمكن نضطر نراجع التعريفة الجمركية لأنها من سنة ٦٣، وفيه مشروع قانون كان معد هو ده محل الدراسة وبنعمل تحليل للرسوم وفرضها على النوعيات المختلفة من السلع.

طبعا بتتأثر بالخطة، الدليل على هذا إنه السنة دى مثلا فيه عجز فى الرسوم الجمركية فى الـ ٦ أشهر الأولى؛ لأن عملية الاستيراد ماكانتش ماشية كما يجب أن يكون، وبالتالى الرسوم طبعا بتتأثر بالخطة نفسها وتنفيذها، السلع النهارده بقت تموينية واستهلاكية أكتر منها سلع رأس مالية وبالتالى بتؤثر على الحصيلة العامة.

وموضوع فروق الأسعار يافندم لجنة الصناعة والأسعار بدأت فى الدراسة، وأنا باعتقد إن احنا لابد أن نستوفى دراسة شاملة لكل السلع اللى موجودة يعنى محلية، ونعيد النظر فى بعض السلع فعلا لأن فيه كثير من السلع اتفرض عليها الرسوم. النهارده الحصيلة بتقل، وفيه انخفاض فى الحصيلة فى بعض العناصر حتى البريد آخر مثل البريد، لما رفعنا أسعاره النهارده بدل ماهو كان فى الميزانية ٣,٧ فائض هيجيب عجز ٩٠٠ ألف أو مليون جنيه؛ يعنى فيما معناها فيه ٤ – ٥ مليون جنيه غير مقدر فى الميزانية لأن ارتفعت بشكل كبير أثرت على الحصيلة حصل نوع من الانخفاض، الحقيقة بيؤدى فعلا الى عجز بعد كده فى ميزانية الخدمات. معنى كده إن لازم يبقى فيه جهاز يدرس هذا الموضوع مش مجرد عملية رفع أسعار، واتخاذ قرارات يبقى لها تأثير.

المشكلة التانية: عملية تحصيل الرسوم الجمركية مع شركات القطاع العام، التيسير اللى حصل إنه بيفرج عن البضائع دون تحصيل الرسوم، فبعض الشركات مابتسددش الرسوم! يعنى إحنا بنرجو يبقى فيه توجيه بس لأن عملية السيولة وعملية الحصيلة بتقل نتيجة عدم السداد؛ كان لغاية آخر أغسطس فيه ١١ مليون مستحقات طلب شركات، إحنا بنوالى المتابعة لأن دلوقتى مافيش تعطيل فى الافراج وبالتالى بياخد بضاعته وبعد كده يعطل عملية التحصيل.

عبد الناصر: بنشوف مين الناس دول.

حجازى: موجودة يافندم.

عبد الناصر: نديهم فترة شهرين اللى مابيعملش نروحه، ماينفعش غير كده.

حجازى: الحقيقة أنا تقدمت بمشروع ولكن سحب فى آخر لحظة، على أساس إنه لازم نمس الناس دول فى بدلات تمثيل فى مكافآت فى علاوات فى أى شئ.

عبد الناصر: مادام مش هتعمله حاجة يدفع ليه؟! اليهود مادام ده مش هتعمل لهم حاجة ينسحبوا ليه؟! (ضحك) ده زى الحكاية دى مادام مش هتعمله حاجة غير أنك تكتب له جواب ومايردش عليك.. يعنى هو أبسط حاجة إنه مايردش عليك..

حجازى: ماهى دى مشكلة من المشاكل اللى بتأثر على الموارد، وبعد كده بنقول: مافيش موارد وفيه عجز فى الموارد.

عبد الناصر: لأ.. بنجيب الناس دول وبنقول لهم فى خلال شهرين اذا مانفذش الكلام ده بنروحه.. يعنى العملية كدا.

مرزبان: اللى حصل مع الدكتور حجازى إحنا أثرنا فى اللجنة هذا، وسألنا الناس اذا كان فيه أسباب وفعلا خليناهم فى مدة بسيطة عملوا اقرارات مؤقتة أو تحت السداد واتفقوا..

حجازى: بالنسبة للضرايب، ومن أجل هذا بصينا لقينا فيه زيادة فى الست أشهر الأولى عشرة مليون لأن ماهو لازم نستخدم وسيلة.

عبد الناصر: هو أى واحد مايردش ومايفذش لازم ناخد ضده اجراء، اذا لم ناخد اجراء وهو يعلم إن احنا مش هناخد اجراء مش هيعمل حاجة!

قناوى: هو بس فيه حاجة تغير فى الرسوم الجمركية ومستحقاتها على السد العالى ٣ مليون جنيه، وهو فيه اختلافات على السد العالى – على ما أذكر – بينا وبين مصلحة الجمارك على تقدير النسبة المئوية اللى بتستحق للجمارك؛ لأن هى بتعتمد فى الميزانية لو مااعتمدتش فى الميزانية الكام مليون دول مش هيدفعهم السد العالى برضه.

سليمان: اندفع ٣ مليون.

حجازى: ده كان فى أغسطس سنة ٦٨ وقت ما عملنا التقرير، ما هو إحنا بصراحة يافندم لما بنجيب التقارير هنا فى المجلس بيحصل حركة بعديها، وبالتالى باستفيد أنا من الحصيلة. يعنى كذا موضوع بمجرد ما جيه المجلس كان ليه تأثير فى إن أنا خدت حصيلة؛ مثلا حسابات ختامية كنا داخلين بحوالى ١٠ أو ١١ مؤسسة، إتأجل فى جلسة وتانى جلسة وتالت جلسة ودلوقتى بقى أربعة، ليه؟ لأن فيه متابعة.. مادام الموضوع معروض يبقى فيه متابعة، زى ما قال الأخ محمد لما قدمنا على الضرايب وقلنا إن احنا مستعدين نقبل اقرارات مؤقتة خارج القانون، فعلا الحصيلة فى خلال الأشهر الأولى معظم الشركات بدأت تسدد، وبالتالى بقى فيه فائض أو زيادة فى الحصيلة لمجرد إن الشركات العامة زى مابنشوف يافندم القطاع العام هو الممول الرئيسى للضرايب والرسوم فى كل مناحيه، وزى ماهنشوف فى شرح ضريبة الأرباح التجارية إن القطاع العام بيدى مثلا ٣٧ – ٤٠ القطاع الخاص بيدى ٧!

وبالتالى جميع المشاكل الضريبية بتنشأ بعشرات الألوف من القضايا والاشكالات مع المصلحة، ومن أجل هذا أنا حطيت هذا التقرير. عاوزين نلغيها لأنه كل المشاكل اللى بتترتب على النزاع ماتساويش العبء؛ اذا كنت بحط قرش صاغ على السجاير بيجيب لى ٥ مليون، فى نفس الوقت اللى لما بنعمل التحليل بنلاقى قدر من الحصيلة الضريبية اللى باخدها من القطاع الخاص، وخصوصا مافيش دفاتر منتظمة مافيش بيانات سليمة بتؤدى الى الأخطاء.

البشرى: هو توضيح صغير، هو عدم السداد فى الواقع ماهواش راجع أساسا الى إهمال، ده بعض الشركات مركزها المالى سئ جدا والدكتور حجازى يعلم هذا.

حجازى: هنتكلم فيها.

البشرى: يعنى يمكن عدم السداد ناتج عن عسر فى السيولة وعسر فى الاقتراض؛ يعنى هى النقطة طبعا إحنا الكلام ده كله متفقين عليه؛ كل شركة يجب أن تؤدى وكل شركة يجب إنها تاخد حقها، وكمان نصلح الموقف اذا كان الموقف بتاع الشركة سئ.. بس هى دى النقطة اللى حبيت أوضحها.

حجازى: يعنى موضوع التمويل يافندم إحنا هنتكلم عليه، لأن برضه عملنا فيه دراسة وفيه بعض اقتراحات جاية فى الموضوع التانى، إحنا المشكلة مع الجمارك النهارده فى الركاب موضوع السلع طبعا وعملية.. وإحنا متقدمين باقتراح نعمل ضريبة موحدة على السلع اللى جاية؛ بحيث يبقى فيه سعر موحد على كل السلع بغض النظر عن نوعية هذه السلع.. ده هيبسط اجراءات وهيخلى العملية أكثر سهولة. وكان فيه اقتراح برضه بإن السلع المستوردة فى حدود ١٠٠ جنيه، الـ ١٠٠ جنيه بحيث اللى تكون لأغراض تجارية؛ وبالتالى يعنى إحنا بنطلب برضه موافقة على إن احنا نطبق هذه القاعدة.

القاعدة النهارده مطبقة إن فيه عملية تيسير حاصلة حاليا، التيسير فى إن الراكب اللى راجع ومعاه بـ ١٠٠ جنيه سلع، النهارده المترددين جايين ومعاهم سلع لها الصفة التجارية؛ فمادام لها الصفة التجارية لابد أن تصادر لا تخضع للضريبة لأنه لازم يجيب اذن استيراد بيها. فإذا خدنا هذا الاجراء، معنى هذا إن الجماعة المترددين والتجار اللى بقوا بيشكلوا مشكلة النهارده، تو ماهنبتدى نصادر، قطعا مفروض العملية تبدأ فى النقصان على الأقل اللى جاية عن طريق المطارات أو اللى جاية عن طريق المراكب. إحنا بنقترح إن ده نعلنه فى خلال الأيام القادمة، وإن احنا هنصادر كل بضائع جاية فوق العشرين جنيه اللى هى المسموح بيها طالما إن كان لها صفة تجارية؛ لأن كل واحد اللى حاصل النهارده ٥ – ٦ جايين كل واحد معاه كمية من سلع معينة ماهياش للأغراض الشخصية ولكن لعملية الاتجار.

القواعد الحالية واجراءات الاستيراد منصوص فيها على أساس إنها صفة للتجارة، هو التحليل بتاع كلمة صفة للتجارة اللى واضح إن المترددين كلهم جايبين للتجارة؛ لأن الشنطة كلها مفهاش غير سلع للبيع مش لأغراض شخصية. النهارده بناخد عليها جمارك، وفى طيارة واحدة الأسبوع اللى فات واخدين حوالى ٣ – ٤ آلاف جنيه جمارك على مجموعة من المترددين ٧٠ واحد أو ٩٠ واحد!

الحاجة التانية: إحنا قلنا مع الأخ شعراوى: إن الدعوات أصبحت للتجار المترددين بيروح ٣ – ٤ مرات فى الشهر أو كل شهر مرتين تلاتة، ومعروف فى الجوازات إن دول رايحين جايين علشان عملية استيراد السلع دى؛ بحيث أصبح فيه فرق فى البلد بتأجر ناس وبتبعتها وتجيب. فبرضه بنطالب عملية الدعوات لمثل هؤلاء الأشخاص بيتأشر وبيمنعه من السفر، هيجيب فرق تانية.. وهكذا؛ يعنى هيحاربها بنوعين..

أولا: عن طريق الجمارك، نصادر كل السلع اللى جاية فوق العشرين جنيه مادام لها صفة تجارية.

ثانيا: عن طريق منع الدعوات طبعا كلما أمكن، وهو عنده هناك فى الجوازات بيقدر يأشر ويعرف فلان الفلانى طلع ٣ – ٤ مرات، الدعوات ماتفتحتش علشان كل واحد يعرف يسافر فى أى وقت طالما بتؤدى هذه العملية الى تهريب.

عبد الناصر: وإحنا قلنا: تدرسوا موضوع التهريب فى الجلسة اللى فاتت أظن.

حجازى: هى بس كانت النقطة دى يافندم موجودة فى المذكرة.

عبد الناصر: آه.. يعنى بنحط ده مع ده فتبقى العملية كلها، ليه نعافى ٢٠ جنيه؟

حجازى: هى تقريبا فى كثير من دول العالم بيدوا للراكب اللى راجع رخصة بإنه يحمل بعض الهدايا اللى لها صفة شخصية فى حدود معينة. هو فيه اقتراح إننا نلغيها خالص؛ نلغيها خالص معناها إن احنا نفتش جميع الشنط، يعنى كل راكب لازم بعد كده هيتفتش! يعنى الاجراء الكامل.

معنى هذا إن مافيش أى راكب يدخل ومعاه أى نوع من أنواع الهدايا، وبالتالى الموظفين أنا شخصيا ماقدرش أقول على مستوى يعنى بيقدر يعامل اللى حصل مثلا من أسبوعين أو الأسبوع، العشر أيام اللى فاتوا الطيارتين اللى جم دول واحدة ورا التانية، والراجل ضرب نفسه بسكينة علشان يعمل تهريج فى الجمرك فيطلع المجموعة اللى موجودة فى

الجمرك كلها! كان فى المطار حوالى ٧٠ و٤٠ حوالى ١١٠ واحد فى طيارتين وقعدوا يفرزوا فى الشنط من الساعة ٤ الى الساعة ٢ أو ٣ صباحا. يعنى العملية النهارده بقت حاجة صعبة جدا، ولو ضربنا ١٠٠ واحد فى ١٠٠ جنيه بس معناها ١٠,٠٠٠ فى اليوم، والنهارده طيارة بيروت وطيارة دمشق وطيارة عمان الـ ٣ طيارات بيشتغلوا ٧٠ راكب على الأقل من الـ ٩٠ كلهم تجار.

بعدين مينا اسكندرية، النهارده مراكبنا بتشتغل يومى على ٦٠٠ راكب وكلهم معاهم بضائع. وبعدين الجمهرة اللى حصلت مهما حطينا من أجهزة فى الجمرك يعنى عندى ٦ – ٧ – ٨ فى الجمارك بيفتشوا، إبتدوا يعملوا زى عصابة تقريبا وبيخشوا كمجموعات بيهددوا! يعنى هو اللى حصل إن بعضهم لما نزل كان فيه مجموعة من اللى فى الطقم بتاع التفتيش اتغيرت، فوجدوا أوجه مختلفة ابتدوا يثوروا! الجدع اللى ضرب نفسه ده ويقول إن الراجل ضربه وهو ماضربهوش ولا حاجة! ويعنى ١٥٠ واحد فى المطار كل واحد معاه شنطة فيها على الأقل بـ ١٠٠ أو ١٢٠.

عبد الناصر: دول مصريين كلهم؟

حجازى: معظمهم دلوقتى مصريين.

مرزبان: بيمولوهم ناس من العرب من الخارج من بيروت أو من البلاد العربية.

حجازى: عندنا بضائع يافندم مصادرة حاليا بحوالى ربع مليون جنيه، يعنى عملية ابتدينا النهارده عمالين نصادر وناخد.

عبد الناصر: ماهو لو كان عزيز بيشد حيله فى الشركات الصناعية، كنا ننافس الحاجات اللى بتيجى من بره.

صدقى: نقدر يافندم بس شوية شوية.

عبد الناصر: (ضحك)

حجازى: وكل السلع اللى جاية شرابات وقمصان وبلوزات.

عبد الناصر: آه.. ماهو بالذات هو عمليات الستات كلها يعنى مواضيع، وبعدين أنا عندى المجلة بتاعت الصين تجارية بتطلع باستمرار بيشتغلوا عاملين حاجات زى ايطاليا فى عمليات البلوزات والمفارش والحاجات دى كله قطاع عام؛ اشمعنى إحنا القطاع العام عندنا اللى مش ماشى بالشكل ده؟! وبعدين لما تمسك المجلة عامليها مجلة بالألوان بديعة مافيش حاجة مابيطلعوهاش، وقطعا بعد مدة هيضربوا الأسواق كلها! يعنى مفارش، ملايات سرير مشغولة، طبعا أنا استغربت إن الصينيين..

هويدى: طول عمرهم شطار.

عبد الناصر: لأ.. بعض اللى بيعملوه ده نازلين يشتغلوا فى ملايات السرير وعاملين برانيط واسبته وعاملين فى المجلة كل حاجة. الحقيقة كل ده بقى مين بيعمله؟ أكيد قطاع عام.

صدقى: يافندم لازم نمشى فى هذا، الحقيقة إحنا مشينا فى الفترة اللى فاتت فى إن الجودة مش مهمة ففتحت الباب للى بييجى من بره لأن وصلنا الى كميات..

عبد الناصر: لأ.. يعنى مثلا هم مواضيع الستات، يعنى الست مستعدة تدفع ٢٠ جنيه فى بلوزة كويسة اللى هى بره بتلاقيها بـ ١,٥ جنيه وبيجيبوها هنا يبيعوها بـ ٢٠ جنيه! إنت الحقيقة عندك شركة الشوربجى، وتجيب ناس ويقعدوا يشتغلوا على إيديهم ويعملوا حاجات زى دى ونصدر؛ ده ايطاليا مثلا بتصدر حاجات زى دى رخيصة جدا، وانجلترا بتصدر حاجات رخيصة، لكن إحنا الحقيقة ماحناش ماشيين فى العمليات دى!

وبعدين مواضيع حاجات الستات، الشراب بتاعنا مثلا اللى هو شراب برضه، العملية دى هم عايزين شراب مافيهوش خياطة وميتقطعش، لبنان عاملين يعنى عندهم الصناعة عاملين بهذا الشكل.

صدقى: سيادتك يافندم المكن كله مصدر، وبعدين حتى قطع غيار الابر.. الابرة دى هى اللى عليها نتشة يعنى سيادتك الناس تقول: ايه الشراب فيه نتشه دى جاية من المكنة نفسها! فالحقيقة إحنا بنجدد دلوقتى كل هذا وده هيوصلنا للـ quality، وبعدين لازم نمشى مع العالم لأنه مانقدرش نقول إنه آهو كده كفاية لأنه زى ما حاصل دلوقتى الناس بتجيب من بره. فالحقيقة هنمشى يافندم انشاءالله الصيف الجاى هيكون فيه تحسين كبير.

عبد الناصر: وأنا كلمت حسن علشان نجيب بلوفرات، الحقيقة قلت له: نستورد بلوفرات السنة الجاية بدل ما باجيب صوف وبعمل بلوفر ويطلع بـ ٥ جنيه؛ البلوفر فى انجلترا بجنيه.. حقيقى ولاّ مش بجنيه؟!

مرزبان: فيه بجنيه.. آه.

عبد الناصر: لا.. علشان التلامذة، أنا النهارده لو عندى ٥ أو ٣ تلامذة، ٤ تلامذة عايز فى الشتا بيلبسوا بنطلون وبلوفر وقميص.

مرزبان: بس هى الحقيقة الشكوى من البلوفرات اللى كانت معروضة إن كلها مخلوطة بنايلون وده اللى أساء اليها، يعنى خسارة الصوف اللى اتحط فيها.

عبد الناصر: وغالية.

مرزبان: ودى متفرقش كتير نفس السعر اللى..

عبد الناصر: ٥ جنيه!

مرزبان: فهو فيه يعنى الكمية ماهياش انما لو ممكن جيه الصوف وعملوا المواصفات اللى كنا بنعملها من ٣ – ٤ سنين.

عبد الناصر: بس هيطلعه بـ ٥ جنيه برضه؟

صدقى: لأ.. يافندم سيادتك ليك حق يعنى موضوع شركات الأصواف لما نقصوا..

عبد الناصر: يعنى أحسن بدل ما أستورد صوف بتستورد بلوفرات جاهزة، اذا كانوا يطلعوا ينافسوا هذا الكلام يتفضلوا.

صدقى: ما أنا بقول لسيادتك: إن العملية..

عبد الناصر: ونجيب صوف للستات تشتغل.. يشتغلوا فى التريكو.

صدقى: لو تعرف سيادتك التريكو ده المصنع بيوقف عليه بـ ٤ صاغ ومسعرينها بـ ١٤ قرش، ليه؟ لأنه عملية الأسعار كان مافيش مانع اللى عايز يرفع أسعاره يرفع أسعاره، فلما نقصنا حصة الصوف للشركات وأصبحت شغالة بـ ٤٠٪ نلتقطها، بقيت كسبانه أكتر لأنهم عوضوا هذا بإنه راح رافع السعر بلا قياس. والكلام اللى سيادتك بتقوله.. هانرجع الموضوع بإن احنا نشغله بالطاقة الاقتصادية وفى نفس الوقت نحاسبه على السعر، هينزل بالأسعار الى ما كانت عليه انشاءالله.

حجازى: هو يافندم كانت اللجنة الاقتصادية خدت قرار بانشاء الأسواق الحرة الداخلية، الحقيقة الموضوع يحتاج الى حل عاجل. إحنا عندنا دلوقتى سوق المطار الداخلى برضه كل يوم والتانى فيه مشكلة خاصة بيه، وبعدين بعد اللجنة ما خدت قرارها إحنا وقفنا فى التنفيذ الحقيقة. النهارده مع السلع اللى موجودة الضخمة اللى كل يوم بتزيد عندنا فى الجمارك احترنا! دلوقتى نزلناها للقطاع الخاص نزل فى أول مزاد ٦٠٠ تاجر كل واحد طبعا عاوز ياخد الكميات، فبعنا الكمية لغاية دلوقتى بتاعت ١٥٠ ألف لـ ٢٠٠ ألف فى خلال الـ ٦ أشهر الأولى، عندنا ٥ مزادات يعنى جاهزين للبيع فيها سلع بما يقرب من ربع مليون جنيه.

فأخيرا إحنا اتفقنا مع الأخ مرزبان، لأن الحقيقة برضه هتوصل لإيدين التجار وترجع تتباع على الرصيف وفى المحلات. التجربة مع القطاع العام للأسف أنا بقول برضه كان فيها تسرع، وده اللى أنا خايف من تنفيذه رغم إن احنا داخلين فى مشروع مشترك مع المؤسسة الاستهلاكية. كان القطاع العام كل يوم بياخد تلات وخميس يروحوا وياخدوا الكميات اللى بتوصل أول بأول الجمرك، وبعدين اتضح إن التجار بيمولوا موظفين

فى شركات القطاع العام، وبالتالى البضاعة بتخش القطاع العام ثم تخرج مباشرة يعنى بقدر الامكان المعظم يوصل لإيدين التجار، وطبعا بيقدروا يتفقوا إنهم يخفضوا السعر.

لما أنا لغيت الجمارك تقوم بالبيع وخليت لجنة المبيعات فى الوزارة هى اللى تشرف على العملية، فى أول مزاد ارتفعت الأسعار الى ثلاثة أضعاف القيمة اللى كانت بتحصل عليها الجمارك، ومنعت القطاع العام من إنه يدخل فى القطاع مادخلش وبالتالى حققنا أسعار مرتفعة.

دلوقتى لقينا الكمية اللى عندنا ضخمة والتجار بيخشوا ياخدوا علشان ياخدوا فواتير وبيحموا نفسهم برضه، فبنقول النهارده طيب ما نحدد مع القطاع العام بضاعة بكميات كبيرة بـ ١٠٠ ألف ١٥٠ ألف، والمضبوطات من ليبيا بتزيد يعنى بتوصل ساعات كميات ضخمة جدا من البضائع بتتضبط طبعا. دلوقتى مع مصلحة الأمن الجمركى للداخلية أنا متصور إن العملية بتزيد يعنى هتزيد عملية الضبطيات، فاتفقنا معاهم يعنى عملنا لجنة مشتركة وهنسلمهم بأسعار معينة على أساس إنه مايبقاش فيه ميزات؛ لأنه لقينا العملية هتوصل تانى لإيدين صغار التجار.

هو كان يحسن إنه لو فتحنا السوق الداخلى ده، كانت البضائع دى تيجى وأنا أسلمها بصفة مستمرة الى السوق الى يعنى شركة من الشركات تخصص محل للمبيعات اللى هى باستمرار كل أسبوع فيه.

وأنا بقول: إن احنا نتابع العملية من ناحية المخابرات أو المباحث لمتابعة مين اللى هيخش يشترى؛ إحنا عايزين نوصلها لإيدين المستهلكين بالأسعار اللى بتحددها وزارة التموين، وقد تكون فى دى برضه نوع من المنافسة للناس اللى على الرصيف والمحلات. لكن إحنا فاتحين محل ماحناش مستوردين فيه البضائع، ولكن على الأقل بنديله البضائع اللى بنصادرها أولا بأول، مافيش ما يمنع اذا كان قرار اللجنة الاقتصادية الأولانى بينفذ اذا كنا هنسمح بمشتريات بعملات أجنبية ولو فى حدود مبلغ معين. فى الحالة دى بنلغى سوق الوافدين اللى موجود فى المطار اللى عامل اشكال كل يوم، وبتتركز العملية جوه فى شركة أو شركتين أو محل أو محلين فى داخل البلد؛ بتحل جزء كبير من الاشكال اللى احنا بنوقع فيه النهارده فيما يتعلق بالبضائع المهربة.

فالحقيقة هو الأخ عزيز بعد ما خدنا القرار فى جلسة لاحقة وجينا ننفذ، كان اعترض إنه من حيث المظهر العام إننا بنفتح محل فيه سلع أجنبية! ولكن التجربة فى الدول الاشتراكية الكثيرة ماحلتش هذه المشكلة إلا عن طريق المحلات اللى بيتباع فيها بعملة أجنبية، وزى ما جابها قبل كده سلع وباعها بـ ١٠ أضعافها وكسب مبالغ ضخمة من

وراء هذه السلع، بنقدر إحنا نعمل عملية شبيهة لهذا وبتحل لنا بقى المشكلة اللى أنا بفاجأ بيها كل يوم.. يعنى المخازن اللى تتملى باجمعها وباسلمها.

فى الحالة دى بيبقى شركة، وألغى سوق الوافدين اللى موجود فى المطار اللى باستمرار فيه اشكالات ما بين الجمرك وما بين الناس اللى هم جايين واصلين. وأنا برضه بيؤسفنى أقول: إن اللى بيستغل السوق الداخلى عدد كبير من اللى بيشتغلوا فى المطار والهيئات المتعاملة مع المطار، وناس كتير من اللى جوه البلد أى واحد واصل بيقدروا ياخدوا أى بضاعة على الباسبور بتاعه.

فالحقيقة ده موضوع أرجو إن يبقى فيه توجيه.

صدقى: لو سمحت سيادتك، يعنى أنا وجهة نظرى فى هذا إن احنا أولا: لازم نحسب الأعباء اللى على الانتاج المحلى قبل أن نسمح بمنافسة غير محملة بهذه الأعباء جاية من بره؛ لأنه الحقيقة الأعباء الكبيرة اللى أصبحت فى تكلفة الانتاج المحلى لازم نحسبها، حتى نضعه على الأقل على قدم المساوة فى المنافسة مع المستورد دى أول حاجة.

ثانيا: اذا كنا هنسمح باستيراد سلع من الخارج يعنى معنى هذا إن احنا هنخصص قدر من النقد الأجنبى لهذه السلع، أمامنا سبيلين.. إن احنا نفرش بالمبلغ المحدد فى جميع السلع، فى هذه الحالة برضه مش هنمنع السوق السودا لأنه المعروض من كل السلع مش هيكون أد الطلب.

أنا بقول: اذا كان هذا هو الوضع مش هنقدر نجيب كل حاجة بالقدر اللى يغرق السوق؛ طب ما نركز على الحاجات اللى فعلا السوق محتاج لها، واللى ليس لها مثيل من الانتاج المحلى، واللى هى فعلا النهارده كثير من هذه المحلات بتعرضها. يعنى فيه سلع كثيرة جدا إحنا مابننتجهاش.. كاميرات، ساعات، ولاعات، حاجات من هذا القبيل، الأجهزة الالكترونية، الخلاطات.. وهكذا. دى لما تيجى يعنى ده طبيعى على أساس إنها مابتنتجش محلى، لكن هل مثلا أنا أجيب أقمشة قطنية من الخارج؟! يعنى ده التحفظ اللى أنا بدى أقوله، وبالتالى يبقى السوق كمل من الانتاج اللى يكفى السوق وبمستوى كويس معروض كفاية، واللى احنا مابننتجهوش بنكمله بحاجة جاية من الخارج وبنعرضها بالقدر الكافى والكمية الكفاية اللى ماتخلقش سوق سودا لهذه السلع.

أيضا هو ده التنظيم بس اللى أنا عايزه.

حجازى: طب ما نتفق على السلع بس هو المبدأ نفسه إن السلع بنقدر نتفق عليها.

صدقى: وهو لما قدم الكشف الحقيقة شمل كل حاجة.

حجازى: نعم؟

صدقى: الكشف اللى قدم فى هذا الوقت شمل كل حاجة الحقيقة تقريبا.

حجازى: يعنى هى فيه سلع كبيرة أو جزء منها فعلا مابينتجش محلى، وبعدين يعنى مثلا فى شركة الطيران السوق الداخلى أنا سألتهم يعنى المبلغ اللى بيتداول العملة الأجنبية نص مليون فى السنة، انما الربح اللى فيه قد ايه كعملة أجنبية؟ محدود خالص يعنى.

البشرى: نصه.. ٥٠٪.

حجازى: ٥٠٪ يعنى نص مليون – ٢٥٠ ألف جنيه – أنا بقول: بنخصص الـ ٢٥٠ ألف أو النص مليون عملة أجنبية هيجيب مش نص مليون هيجيب مليون؛ لأن لما هاخد النص مليون وأعمل اعادة تشغيل بيه، وبعدين هو حاليا لا بيدفع ضرايب جمركية ومافيش غير الربح اللى بيحطه شركة الطيران، لو أنا باخد النص مليون هيوصل الى مليون عملة أجنبية يعنى هيزيد معدل الربحية.

هى كانت الفكرة المعارضة على أساس إن شركة الطيران بتاخد هذه العملة الأجنبية لتمويل البنوك، إحنا ماعندناش مانع وأعتقد الاقتصاد يعنى بتوافق على هذا مادام حصيلة وبتيجى مثلا مادام هيمول شركة الطيران، ليه لأ؟! ما تخصص بعيد عن إدارة النقل أو على الأقل يعنى يبقى معروف إن العملات اللى هتزيد تخصص الى مثل هذا الاستخدام. انما هى الفكرة يافندم وجود حاجة تمتص العملات الأجنبية اللى موجودة.

ثانيا: مافيش مانع إن احنا نبيع جزء من هذه السلع بأسعار ١٠٠٪ – ٢٠٠٪ على حسب السلع، فى جملتها بتبقى محكومة وماتنافسش البضاعة المحلية اللى بقى الأصناف اللى معروف إنها رديئة؛ يعنى لازم يبقى فيه برضه اصرار على إن الحاجات دى تتحسن، يوم ما القطاع العام هيحس إن فيه منافسة هيقدر يحسن السلع بتاعته، انما بيطلع شراب بعد أول لبسه بيبوظ ويعنى سلع كثيرة من السلع اللى بنشوفها محتكرة!

يعنى لو عملنا نص مليون وخصصنا مبلغ معين زائد كل المصادر اللى بيصل النهارده الى كميات ضخمة من ليبيا ومن المطار ومن المراكب، واللى أعتقد مش هنقدر نمنعه منع كامل لأن معنى منع كامل إن أنا أفتش كل أنسان وافد!

النهارده طبعا بيقدروا يفتشوا الناس؛ لأنه عارفينهم بيروحوا مرة واتنين فابتدوا ينمروهم فابتدت طبعا الشنط تتفتش؛ أفتح شنطك يروح فاتح شنطة، ادفع ضريبة يقوم دافع ضريبة، الجماعة البيروتية والناس اللى ماهماش مصريين بيدفعوا بالعملة الأجنبية.

المصريين بنفكر نقول: طب إنتو كمان إدفعوا بالعملة الأجنبية، هيدفعوا بالعملة الأجنبية، بس يعنى دى حلول كلها مؤقتة انما فيه حالة طلب عندنا..

عبد الناصر: إقعدوا وقدموا لنا مذكرة علشان نفكر يعنى ما نفاجأ بالموضوع. هو النقطة الحقيقة مانقدرش نقول إن الصناعة المحلية مش هتتحسن إلا بالمنافسة، أنا الحقيقة قلت ده علشان البلوفرات لأن السبب إحنا بنستورد الصوف وبعدين إحنا رفعنا سعره وبوظنا العملية، وأنا شايف إن بالذات البلوفرات لن يمكن تخفيض سعرها. أنا يعنى بقول هذا الكلام للأخ عزيز بيقول هيخفض لكن أنا عايز بلوفر بجنيه – جنيه ونص يعنى للولاد، وبعدين من الجدع ده اللى هو اللورد سيف المحل اللى فى لندن ده بجنيه البلوفر اللى هو اليهودى ده.. بجنيه!

حجازى: ده جنيه ١,٥ جنيه ٢ جنيه ده أحسن يعنى بلوفر!

عبد الناصر: يعنى بنيجى هنا إحنا بنقول البلوفر بـ ٤ جنيه بـ ٥ جنيه وللأولاد الصغيرين وده مستحيل! ولهذا يعنى بلاش بنلغى صناعة البلوفر خالص بنلغيها من البلد وهانستورد وألغى، مش هنعمل بلوفر بقفل صناعة البلوفر؛ بنقول كده لكن مانجيش بقى بعد كده ونقول المنافسة هى اللى تصلح الصناعة! لأ.. إحنا مسؤولين.

يعنى الحقيقة هو فى الدول الاشتراكية فى الحكومة لازم كل واحد يكون مدير عام يعنى جمعية عمومية، يعنى بنقول إن احنا عايزين يمكن ساعات بتستغربوا باجى أتكلم على شرابات الستات والحاجات دى بس ده النهارده..

الحقيقة سنة ٥٢ ماكانش الموضوع بهذا الشكل، كنا بنتكلم على الكادر والموظفين وماكناش لينا دعوة أبدا بالعمليات دى ولا البنوك، وآهو عبد المقصود أحمد بيشتغل هنا والشوربجى وكل واحد ماشى بيشتغل. النهارده إحنا المسؤولين، يعنى بيطلع شراب وحش معناها إن الحكومة مهملة كلنا مهملين، نعمل نمطى معناها إن احنا بنستغفل الناس ويعنى

الناس لا تستغفل وبيعتبروا إن احنا ناس نصابين! وهذه الحقيقة الحاجات اللى فقدت الثقة فى الحكومة وزعزعت!

بتخلط، كل الناس بيعرفوا إنك خالط الصوف بتاع البيجامات! أنا جبت صوف بيجامات وفصلته وماقدرتش ألبسه الحقيقة بعد أيام واضطريت حتى أبعت أجيب صوف من الخارج! لأول مرة ألبس بيجامات من الخارج، وكلمت عزيز قلت له: عيب إن أنا أبعت أجيب صوف يعنى بعت جبت كذا بيجامة من بره وأطلب هاتولى بيجامات من بره! يعنى الواحد ساعات بيلبس بلوفر أو بيلبس كرافته بس عمرى ما اشتريت بلوفر ولا كرافته، يعنى حد بيجيب البلوفر ده بيجيب كرافته لكن الدور ده بعت اشتريت، ليه بقى؟ لأن هو صوف مخلوط بخيش، الواحد على طول بعد يومين بيحس إن عنده تسلخ! وبعدين بعت جبت الصوف من التانى وعملت منه منفعش! اللى هو ماعرفش اسمه ايه؟

صدقى: الفيبل السادة.

عبد الناصر: أيضا طلع مخلوط بخيش وأصبح لا يمكن لبسه!

مرزبان: لو سمحت يافندم، فيه نقطة بس قانونية الحقيقة اللى ادت المظهر الحالى الأخير اللى أصبحت السلع المعروضة موضع تجارة رسمية فى جميع المحلات. يعنى كانت أغلب الدكاكين والمحلات دى الكبيرة والصغيرة تخشى إنها تعرض هذه السلع لأن عارفة إنها مهربة، يمكن كان نشاطها محدود فى الشوارع وفى الحتت الصغيرة، وطلعت فتوى من مجلس الدولة إن حصلت بعض الضبطيات من الجمارك لبعض هذه المحلات.

حصلت فتوى من مجلس الدولة قال: إنه البضاعة ولو إن كانت مهربة مادام خرجت من الدايرة الجمركية فليس لأحد سلطان عليها، يبقى التاجر حر إنه يعرضها للبيع كيفما يشاء، هى دى اللى خلت كل التجار أصبح عندهم الجرأة إنه ياخد.

ولذلك لما جات المزادات، فيه البعض ماعندوش مستند يعنى كانت المشكلة بالنسبة له إنه يثبت مصدر البضاعة إنه سدد الرسوم الجمركية واللى تبقى معضلة؛ فلما حصل مزاد الأول إحنا خدنا القطاع الأول يدخل يشوف الأسعار، وجد إن الشراب اللى فيه شرابات جت من العراق وفيه شرابات بـ ١٤٠ قرش، وجدوا إن التجار بيدخلوا يشتروا بـ ١٢٠ قرش وهم بيبيعوها بره بـ ٦٠ قرش و ٧٠ قرش. الراديوهات الـ sony والتانى وصلت الى ٥ جنيه و ٦ جنيه وبيبيعوها بـ ٧ جنيه و ٨ جنيه والناس يشتروها بـ ١٥ جنيه، وإحنا لما سألناهم واستطلعنا كان كل هدفه إنه يحصل على اذن أو فاتورة أو ايصال.

هذا الايصال بيخليه يتاجر عليه ويبيع بقى مئات المهرب والمسدد والغير مسدد؛ ولذلك أنا كنت اتفقت مع الأخ عبد العزيز قلت له: هى دى اللى هتدى سند. وبعدين الدولة حتى علشان نراجع الأسعار أو الكميات أو.. الى آخره ليس هناك أى سند للعملية! ده اللى خلانا دخلنا فى العملية لمجرد تنظيمها، وقلت له: أنا واثق مع شهر واتنين وتلاتة إن هم لن ييشتروا بهذه الأسعار. وفعلا دلوقتى بعد شهرين أو تلاتة بدأت البضائع تتكدس ومابيقبلوش عليها، مش محتاج الفاتورة النهارده زى الأول.

عبد الناصر: النهارده برضه متهيألى الموضوع ده موضوع الحاجات المهربة تخلصوه، وتقولوا كل كلامكم فى اللجنة وبعدين تجيبولنا موضوع؛ لأن هنقعد نتكلم نحكى الكلام اللى قلناه الجلسة اللى فاتت مرة تانية!

حجازى: لا.. ده علشان اقتراحات خاصة بفرض ضرايب، يعنى تعديل النظام الجمركى فيها بفرض ضريبة موحدة كأساس خارج عن الاطار نفسه، يعنى بالنسبة للجمارك يعنى.

عبد الناصر: ماهو برضه داخل ضمن التهريب، يعنى أولا هو حسن مثلا كان بيكلمنى باستيراد بدون تحويل عملة، لكن استيراد ايه؟ أى حاجة أو مثلا قطاع غيار وحاجات دى؛ كل ده الحقيقة أنا متهيألى كل الموضوع بتفحصوه مع بعض.

سليمان: إحنا طلبنا دراسة كاملة تعملها الخزانة مع التموين.

زكى: إحنا بعتناها، اللجنة اجتمعت وخلصت وبعتنا مذكرة للجنة الاقتصادية يعنى أول اجتماع كان..

حجازى: طيب تسمح لى أنقل للموضوع التانى: فروق الأسعار.

عبد الناصر: هاتتكلم فى التهريب برضه؟

البشرى: لأ.. دقيقة واحدة، برضه فى التهريب فيه حل سليم، هو طبعا التهريب ده ليه جانب سئ وسيادتك طلبت اعادة بحث الموضوع، بس ليه جانب تانى: إنه بينافس الصناعة المحلية. وبعدين فيه برضه باعرض على النقطة الأولى اللى هو الأسلوب بتاع تداول التجارة الخارجية، برضه فيه جوانب بتكبت الصناعة المحلية؛ فأنا بقول: لو نوسع اطار البحث من زاوية نشوف ماهو الاجراء المناسب للصناعة المحلية بحيث مانخليهاش تنحرف وتسوء، وفى الوقت نفسه ماتتعرضش لمنافسة شديدة تقتلها وهى لسه برضه أركانها ماستوفتش الجانب السليم؛ لأن فيه برضه عمليات قاسية دلوقتى بنقاسى منها موجودة فى الدايرة العامة بتاعتها.

الموضوع طويل فلو نجتمع ونتكلم فى هذا الموضوع فى اللجنة الاقتصادية من هذه الزاوية نبقى fair مع الصناعة المحلية، نعطيها حقها وفى الوقت نفسه نقسو عليها اذا كانت خارجة عن الصواب.. آسف.

حجازى: موضوع فروق الأسعار يافندم، يعنى برضه – بعد اذن سيادتك – هو اذا كانت اللجنة الاقتصادية بنعرض عليها قانون ضريبة الأعمال؛ على أساس إن احنا نطور رسوم الانتاج وفروق الأسعار، وبنحاول ندخله فى الدورة الحالية على أساس إن احنا نحل جميع المتناقضات الخاصة بالقرارات الخاصة بفروق الأسعار.

برضه عملية توريد فروق الأسعار فيه شركات بتحجز، باقترح برضه إننا نفرض غرامات أو فوايد تأخير؛ لأن احنا برضه حتى الحكومة بيفرض علينا فوايد؛ فنعمل نظام لفرض غرامات على أى تأخير لأن المفروض دى فلوس تحصل لحساب وزارة الخزانة، اللى حاصل إنها بتتحصل وبتتحط فى شركة ولا تورد الى وزارة الخزانة إلا برضه بعد إلحاح وجرى وراء الفلوس!

وبالتالى يعنى أنا خايف من الموارد، الفلوس فعلا بتتحصل والمورد يبقى موجود بس موجود فى الشركة مش موجود فى مصلحة الضرايب. فإحنا بنفكر فى فرض غرامات بنسبة معينة على هذه المبالغ برضه، ولو ربطنا هذه الغرامات بإدارة الشركة إن اللى هيفرض عليه غرامات عن تأخير مثل هذا التأخيرات، بيعامل برضه المعاملة نفس الكلام اللى سيادتك تفضلت لو سمحت لنا بيه.

صدقى: فيه اجراء عملى لو سمحت، لو بييجى لنا المسؤولين عن شركات من هذا النوع بيان بالحاجات المستحقة، متهيألى إن احنا نقدر ندى أمر للتنفيذ.

عبد الناصر: إنتو عاملين اعلان على حجز فى التليفزيون؛ مافيش داعى اعلانات للحجز.

البشرى: ماهو أصل حصل خلط شوية فى السياسة السعرية، إحنا سعرنا كل أجهزة التليفزيون من ضمنها فيلبس، وفيلبس كان اتأخرنا شوية عقبال ماجيبنا المورد بتاع قطع الغيار بتاع فيلبس؛ فهو مش موجود النهارده فيلبس انما هييجى فى إبريل.

عبد الناصر: يعنى حكاية إن احنا نعمل اعلانات وتعالوا احجزوا واعملوا مافيش داعى، ماهو مادام مافيش فيلبس ما ياخدوا التانى.

البشرى: نشأت كده شوية حاجات، يعنى راحوا فى حتة وشمعوا مخزن من المخازن كان فيه كام تلفزيون كده؛ فيعنى علشان الناس تعرف إن فيلبس جاى نوقف الاعلان خالص.

عبد الناصر: مافيش داعى نحجز لا عربيات ولا تلفزيونات بيبان إن احنا عندنا waiting list، نعمل اعلان إن احنا عندنا waiting list فى ده وفى ده وفى ده فى الوقت اللى احنا بنقول للناس: ده إحنا خفضنا الأسعار لأن التليفزيون مخزون!

البشرى: لأ.. بس هو موجود يافندم.

عبد الناصر: بس الاعلان ده بيبين العكس، يعنى إحنا كلام الناس برضه.. ليه ماخفضتوش السمنة؟ ليه ماخفضتوش الشاى؟ ليه مخفضتوش السكر؟ بنقول لهم: خفضنا التلفزيون لأن التلفزيون موجود فى المخازن والناس مااشتروهوش! بصيت لقيت الاعلان ده إن الحجز واللى مش فاهم ايه بيكذب كل الكلام اللى إتقال، حتى اللى نزل فى الاتحاد الاشتراكى اللى بيقرى الاعلان بيقول إن احنا ناس كذابين! (ضحك) نقول له: عندنا مخزون وده بيطلع حجز والحجز بالأفضلية؟!

البشرى: هو بعض الناس بس فضلوا..

عبد الناصر: لأ.. إحنا جينا هنا وقلنا كلام وطلع مجلس الوزرا وقال فايق كلام نفس الاعلان بيلغيه، اللى هو إن احنا عندنا مخزون! فأى واحد يقرأ الجورنال ويلاقى بعمل حجز هيقول: هؤلاء الناس كاذبين وضحكوا علينا! ماحدش فيكو لاحظ برضه من ليلة الحجز معناها إن احنا الحقيقة كلامنا للناس غير كلام كنا بنضحك عليهم ونقول لهم: لأن بنحجز يعنى مافيش فى المخازن!

البشرى: لأ هى المحلات مليانة.

عبد الناصر: لأ.. أنا بقرا الجرنال أنا مابشتريش التليفزيون، اللى اشترى التلفزيون ده مش هيشترى ولا هينزل المحلات هيصبح يقرأ الأهرام فى الصفحة الأولى الـ waiting list!

حجازى: بالنسبة للنوع التانى من الضرائب، برضه كل المقترحات اجراءات الهدف منها.. إحنا بنسمع عن ١٥٠ مليون متأخرات فى الضرائب وكلام على الورق فى الدفاتر موجود بقاله سنين، وأخذت اجراءات لحل بعض المشاكل ولكن للأسف النتيجة ماهياش جذرية.

الحقيقة أنا عملت دراسة كان الهدف منها إن أنا أعمل عملية هدنة ضريبية حقيقية مش مجرد اجراءات شكلية. اتضح إن الضرايب على دخول الأعمال اللى هى على الأرباح، القطاع العام بيشكل منها ٤٠ مليون والقطاع الخاص بيشكل ٥,٨ مليون.

القيم المنقولة اللى هى الجزء التانى من الضريبة القطاع العام بيشكل ٢١ مليون والقطاع الخاص بيشكل ١,٧ مليون؛ بمعنى إن ٦١,٥ مليون جاى من القطاع العام و٧,٦ مليون جاية من القطاع الخاص، معنى هذا إن القطاع العام هو المورد الرئيسى للضريبة الخاصة بالأعمال.

عملنا تحليل لعدد الممولين، وجدنا إن ايرادتهم تزيد عن ألف جنيه يمثلوا ٢١ ألف ممول، الايرادات اللى من ٥٠٠ الى ١٠٠٠: ٢٣ ألف ممول، ايرادات لا تزيد عن ٥٠٠: ١٤٠ ألف ممول، والايرادات المعفاة: ٣٢١ ألف ممول صفحة ١٩. معنى هذا يافندم إن من عدد ممولين الجمهورية حوالى ٥٠٧ ألف فيه ٣٢١ ألف ممول معفاة من الضريبة؛ لأن ايراداته فى حدود الاعفاء.. حسب اذا كان متجوز أو عازب له حدود اعفاء معينة، معنى هذا إن ٦٣٪ من ممولى مصلحة الضرائب لا يسددون مليما واحدا!

فإحنا بنقترح علشان نحل تراكمات الماضى، إحنا ندى الناس دول كارت اعفاء دائم لمدة ست سنوات بمعنى إن هذا الشخص بياخد اعفاء ولا تراجع حساباته لمدة ست سنين. أنا متصور إن مثل هذا الشخص بقاله كذا سنة معفى ولكن كل سنة يروح للمأمور ويقول له س و ج ماعندوش دفاتر طبعا، وبعدين أنا بقول: بتوصل الى إنه يقدر ياخد منه حاجة فى خلال السكة وهو بيحاسبه، وبعد كده يكتب تقرير إن الراجل ده معفى!

فجميع الاحصاءات اللى موجودة بتقول: إن ٣٢١ على ٦٣٪ من الممولين معفيين حاليا من الضريبة، الجزء اللى بيكسب لغاية ٥٠٠، ١٤٠ ألف ممول واللى بيكسب من ٥٠٠ لـ ١٠٠٠، ٢٣ ألف ممول واللى أكتر من ألف جنيه ٢١ ألف.

اللى حاصل نتيجة الجهاز وعدم امكانه إنه يفحص فى يوم سنة بسنة إن احنا متأخرين فى الفحص الضريبى فى بعض الحالات أربع سنين وخمس سنين، وشكوى بتثار باستمرار إن الممول ييجى بعد ٣ – ٤ سنين يقول له: تعالى بقى لما أحاسبك ويبتدوا يجيبوا له من ٣ – ٤ سنين ويفرضوا عليه الضريبة، وطبعا ماعندوش دفاتر وبرضه س و ج وبعدين فى الآخر خالص بيقدر عليه ضريبة معينة نتيجة تجميع الضريبة من ٣ – ٤ سنين، يبقى عاجز عن الدفع وينشأ بعد كده متأخرات اللى هى بقول وصلت الى ١٥٠ مليون! بيحاولوا يعملوا لها اسقاط فيه اسقاط حوالى ٥٠ مليون منها لا يمكن تحصيله، ولكن فيه لجان بتشتغل علشان تعمل العملية.

أنا بقول: نبتدى نركز الخطة اللى معمولة على أساس نركز على اللى فوق ألف اللى هم ٢١ ألف، دول نقدر فى خلال سنة نخليهم up to date، يعنى نفحص جميع الحسابات الخاصة بيهم والتقديرات الضريبية بحيث يبقى نوصل هذه المجموعة الى إنه يتحاسب سنويا. وهم دول اللى بيجيبوا الجزء الأكبر من ٧ مليون، لأن لما برضه فحصنا الضريبة التجارية ٥,٨ مليون فيها على الأقل ٢ متأخرات يبقى كل اللى بنحصل عليه من القطاع الخاص على مستوى الجماهورية مايزيدش عن ٣ – ٣,٥ – ٤ مليون.

معنى هذا إن علشان مانقولش كل سنة فيه تراكمات فى الفحص الضريبى وبالتالى فيه أعباء، لأن الممولين النهارده مابيقدموش اقرار لأن عارف على بال ماتحصله مصلحة الضرايب يكون إنقضى ٣ – ٤ سنين. على بال ماييجى يحاسبه آهو يعترض ويروح اللجنة، وبعد ما يروح اللجنة وبرضه مايتفقش مافيش مانع يروح المحكمة وبعد كده اتحدد له الوعاء الضريبى بتاعه؛ والله أنا ماعييش فلوس أدفع قسط لى على عدد سنين الضريبة عليه ٣ سنين × ٢ يبقى ٦ سنين.

معنى كده إن الحكومة بتحصل على الايراد بتاعها على عدد طويل من السنين!

كان الاقتراح اللى موجود فى المصلحة إن احنا نزود عدد الموظفين، وكان مطلوب اقتراح بزيادة عدد الموظفين فى مصلحة الضرايب بما يكلف الخزانة مليون جنيه، فى ذلك الوقت رفض الاقتراح وبقت الحالة على ماهى عليه؛ أنا شايف إن الحل الأخر هو اللى صح.

بالنسبة للقطاع العام، أنا اتفقت مع الجهاز المركزى للمحاسبات إنه ياخد المراجعة الضريبية فيما يتعلق بالقطاع العام؛ لأن اللى حصل حاليا إن الجهاز المركزى بيفحص والضرايب بتفحص فيبقى فيه عملية مراجعة مرتين علشان أوفر امكانيات لتنفيذ هذا البرنامج. اتفقت مع الجهاز المركزى طالما جهاز حكومى وفيه محاسبين بيفحص لأغراض الجهاز وبيفحص للأغراض الضريبية، وتم الاتفاق على هذا يبقى مافيش اشكالات هتنشأ نتيجة مراجعة مرتين على شركة قطاع عام، بالعكس نقدر ندعم دلوقتى الجهاز المركزى للقيام بالعملية. فيبقى مراجعة شركات المساهمة للقطاع العام فى مصلحة الضرائب بنلغيها بالكامل؛ يبقى هيوفر طاقة من الموظفين للانتهاء من البرنامج.

الخطوة التانية: بنركز على الألف اللى هم ٢١ ألف ممول، وأنا أعتقد فى خلال سنة بنقدر نخلص up to date ٢١ ألف ممول محاسبة؛ بحيث الراجل يقدر ياخد حسابه سنويا، وبالتالى بنقضى على مشكلة التأخير والتراكمات اللى موجودة فى مصلحة الضرائب، كل سنة يحطوا خطة على أساس هيخلص لغاية سنة مثلا ٦٢، وبعدين لغاية سنة ٦٣ لغاية سنة ٦٤، ودايما فيه عملية ترحيل للموقف!

إحنا مقسمين العملية على أساس إن المعفى يعفى لمدة ٦ سنين ما لم يكون له نشاط جديد، اذا كان فيه نشاط اضافى أو نشاط جديد يبقى بنراجعه. الـ ٥٠٠ ايراداتهم لغاية ٥٠٠ بنراجعهم كل أربع سنين، وحاليا بنربط عليهم حاجة اسمها ربط حكمى يعنى ضريبة ثابتة؛ ولكن بيسمح لمأمور الضرائب إنه يراجع الضريبة الثابتة فطبعا ممكن يتلكك لأى واحد ويرجع يعيد النظر فى المبلغ الثابت ده يبقى ماعملناش حاجة! بنديهم ضريبة ثابتة ويفحصوا، تانى سنة يحاولوا يزودوا عن المبلغ طبعا علشان يخش معاه فى اشكالات وكثير من الاشكالات ناتجة من هذا.

أنا بقول: معدل الزيادة حتى لو كان أمثال هؤلاء المعفى ده أبو ١٥٠ أو ٢٥٠ هيزيد ايراد الضريبة اللى أنا هاخدها متساويش العبء اللى أنا باعمله، مافيش مانع يعوض أى عجز لهذه الحصيلة لو بيدفع رخصة ودى مع التموين ممكن تتعمل. الـ ٣٠٠ ألف ممول دول لو أنا بافرض عليه فى الرخصة بتاعت المحل جنيه فى السنة، وبادى له هذه البطاقة وأقول له: إنت معفى لمدة كذا سنة، قطعا الراجل هيكون سعيد جدا ومش هيشوف وش راجل الضرايب، وفى نفس الوقت هيدفع الرخصة بتاعت المحل الجنيه طالما إنه يعنى العملية هتبقى جذرية ماهياش فيها نوع من المتابعة.

بالشكل ده مصلحة الضرائب تبقى up to date كثير من المشاكل اللى بتنشأ، آه.. هو يعنى ممكن يدى له ٥ جنيه ويقول له: عافينى السنة الجاية لو كانت الضريبة هتبقى عليه مبلغ ١٠ أو ١٥ جنيه. بهذا الشكل أنا بقول: حوالى ٨٠ أو ٨٥٪ من الممولين بتوع القطاع الخاص مشاكلهم هتنقضى؛ لأنه فى خلال هذه الفترة ممكن نقضى على كل المشاكل مرة واحدة، وفى سنة واحدة بحيث نقدر ننقل الى قانون لضريبة موحدة.

الحقيقة يعنى لازم نتحرك الى كثرة التعدد بتاع الضرائب إن احنا نجمعها فى نوع من الضريبة، بس مانقدرش نعملها إلا لما نحل كل المشاكل الخاصة بالموقف. وبالتالى اتفقنا فعلا مع الجهاز المركزى وهيبدأ فى عملية المراجعة وباستفيد أنا من الطاقة.

إحنا بنقترح بقى إن احنا نعمل تشريع أو تعديل فى التشريع الضريبى علشان مسألة الاعفاء بالكامل؛ علشان الضريبة الحكمية على اللى لغاية ٥٠٠ جنيه على الضريبة الحكمية لغاية الـ ١٠٠٠ جنيه اللى هى نوع من الضريبة الثابتة، فيه بعض تيسيرات أخرى الهدف منها برضه تبسيط الاجراءات الضريبية.

سيادتك يعنى لو سمحت لى، مثلا عندنا النهارده بنقدم اقرار بيروح له نموذج أو اتنين أو تلاتة، يبعتوا ربط أولى وبعدين يبعت له عملية مراجعة، اللى ما بيقدمش اقرار بيروح له ربط واحد وبالتالى معظم المشاكل بيروح له اقرار واحد وبعد كده بيروح على طول للى بيعمل طعن.

إحنا بنقول: جميع الممولين نروح لهم مرتين.. مرة ربط أولى يراجعه، وبعدين نعمل له ربط نهائى بعد المرة الأولى، وبالتالى ندى له فرصة لأنه يدافع عن نفسه بدل ما بنديله مرة واحدة، وبعد كده بيروح للجنة الطعن أو المحاكم فبنديله فرصة إن هو يبين وجهة نظره.. ده بيحتاج الى تعديل تشريعى.

أيضا فيه بعض أخطاء بتنشأ فى تطبيق الضريبة، النهارده القانون بيقول: تو مايكون الربط النهائى لا يجوز الرجوع فيه، إحنا بنقول: أى خطأ مادى أو بعض الأخطاء اللى ناتجة من بعض العناصر الخاصة بحساب الضريبة؛ برضه بندى فى التشريع أو فى التعديل التشريعى ما يمكن من إن مثل هذه الأخطاء يمكن الرجوع فى عملية الربط الضريبى، وبالتالى بنحل كثير من الاشكالات اللى بتوصل المحاكم، وإحنا عارفين مقدما إن احنا بنخسرها فى المحكمة.

بعدين مقترحين تحصيل الضريبة عند المنبع، يعنى مانستناش لغاية عمليات المحاسبة إن احنا نعمل نوع من التقسيط؛ بحيث إن الممول يجوز له إنه يسدد ضريبة على أقساط على أساس السنة السابقة. فالشكل ده بيدى له فرصة إن هو بدل ما يفاجأ بعبء ضريبى كامل طبعا عملية التقسيط هتساعده على سداد الضريبة.

ده بالنسبة للأرباح التجارية اللى هى الأرباح الخاضعة سواء القطاع العام أو القطاع الخاص.

القطاع العام حله عن طريق الجهاز المركزى، القطاع الخاص عن طريق إن احنا نقسم الممولين الى ٣ فئات.. فئة اعفاء كامل وفئتين عليهم ربط حكمى، بنحط ضوابط الربط الحكمى وبنخفض المدة للمراجعة مش هنعملها سنة. بالنسبة للى بيكسب لغاية ٥٠٠ واللى بيكسب لغاية ١٠٠٠ بنخفض المدة؛ بحيث إن احنا نقدر نراجع أرباح الناس دول كل ٣ سنين أو ٤ سنين.

ده هيحل كثير جدا من الاشكالات الحالية، وباعتقد فى خلال سنة ممكن مصلحة الضرائب تبقى up to date بحيث تقدر تحاسب كل ممول فى البلد من الضريبة على الأرباح سنة بسنة مش زى الوضع اللى موجود النهارده.

بالنسبة للضريبة على دخول الأفراد اللى هى على كسب العمل أو على المهايا والأجور، الأول إحنا بنقترح طبعا عملية الضرايب فى السنين اللى فاتت خلت العبء الضريبى على الأجور مرتفع جدا؛ بحيث يعنى مافيش احتمال لارتفاع فى ضريبة كسب العمل.

بمراجعة الجدول الضريبى فى فئة معينة لقينا الضريبة بترتفع بشكل مفاجئ مابين ٥٠٠ جنيه و٦٠٠ جنيه؛ يعنى الموظفين أو العاملين فى هذه الفئة بنبص نلاقى الضريبة على طول بتتطلع من ١,٩٪ الى ٧,٤٪. هذه الفئة اللى فى النص نقدر نقول: إن دى طبقة متوسطة بتحتاج الى نوع من المراجعة، ده ناتج من إن الأجر بيعفى لغاية ضعف حد الاعفاء، اذا كان ٢٥٠ يوصل لغاية ٥٠٠ يبقى له اعفاء تو ما عدا الـ ٥٠٠ بجنيه واحد يتلغى الاعفاء ويخضع لشريحة عالية من الضريبة، وبالتالى بنبص نلاقى الضريبة بترتفع من ٢٪ الى ٧,٥٪.

إحنا بنقول: يجب ألا يضار الشخص من انتقاله من فئة الى فئة؛ بحيث يبقى فيه نوع من الانتقال التدريجى ومايفاجأش مرة واحدة خصوصا الفئة المتوسطة دى. فإحنا بنقترح تعديل الفئات الضريبة ما بين الـ ١,٩ و ٧,٤ بحيث يبقى الانتقال الضريبى تدريجى من الـ ٥٠٠ الى ٦٠٠ مايبقاش انتقال مفاجئ من ٢ الى ٧,٥٪.

عمال ومستخدمين باليومية، حدود الاعفاء بالنسبة للعمال الدائمين كانت ارتفعت من ١٥٠ الى ٢٥٠ حسب حالتهم أعزب أو متزوج أو متزوج وله أولاد. عمال اليومية حد الاعفاء بتاعهم ١٠٠ أو ١٥٠، فإحنا بنقترح إن العمال اللى بيشتغلوا باليومية ومازالوا حدود الاعفاء بتاعتهم ١٠٠ الى ١٥٠ نرفعهم الى ١٥٠، ٢٠٠؛ حتى يتساووا مع العمال الدائمين ويبقى فيه نوع من التساوى ما بين طوائف العمال.

فى نفس الوقت بعض الناس اللى بتجيبهم مثلا مؤسسة السينما أو بعض الخبراء اللى بيشتغلوا وبياخدوا أجر باليوم ولمدد قصيرة شهر أو اتنين أو تلاتة، يطبق عليهم فئات الضريبة على أساس إنهم عمال يومية مش على أساس إنهم خبراء بيحصلوا على مرتبات ومكافآت. وبالتالى بنجد إن سعر الضريبة على هؤلاء الناس ومنهم ناس بييجوا فى السينما وفى بعض المؤسسات بيحصلوا على مبالغ كبيرة، بنجد إن سعر الضريبة بتاعتهم من ١ الى ٢٪ لأنه بيعامل معاملة اليومية.

فإحنا بنقول: إن لازم نعدل النص التشريعى، بحيث إنهم يعاملوا معاملة الخبراء الخاضعين مش على أساس إنه عامل من عمال اليومية؛ وبالتالى بنحتاج الى مساوة عمال اليومية مع العمال المستديمين، ونستخرج من هذه الفئة الناس اللى هم بيتقاضوا فبعضهم بيصل الى ١٠ أو ٢٠ جنيه فى اليوم، ويخضع لضريبة ١ و ٢ ٪! فإحنا بنقول: لأ.. دول يخرجوا عن هذه الطائفة.

فيه موضوع قد يمس السادة الوزراء، لذلك لو سيادتك تسمح لى إنى أتكلم عليه بصراحة وبيمس كل الناس اللى بيحصلوا على بدلات تمثيل والخارجية متقدمة بمشروع. النهارده بدل التمثيل بيدخل كوعاء ضريبى، بينما فى الواقع أنا عندى شكاوى وعندنا متأخرات فى الخارجية يمكن ما يقرب من ٣٠٠ ألف جنيه؛ باعتبار إن بدل التمثيل يعتبر شأنه يعامل معاملة الأجر. فيه نزاع بين كثير من الناس فى مصلحة الضرايب على إن بدل التمثيل جزء منه على الأقل بيمثل مصروف يعنى فى مقابل مصروفات؛ ففيه مشاكل ضخمة مابين الخارجية وبين مصلحة الضرايب لأنها واضحة فى الخارجية بشكل ظاهر. مصلحة الضرايب فى بعض الحالات خدت قرارات إنها تخصم من بدل التمثيل عند حساب الضريبة نسب معينة ما بين ١٠ وما بين ٢٥٪، وفيه اشكالات مفتوحة لغاية النهارده.

أنا شخصيا يافندم مش بادافع عن نفسى إن أنا باخد بدل تمثيل، ولكن لا أقتنع اطلاقا إن بدل التمثيل ده عبارة عن شأنه شأن الأجر. بدل التمثيل فى معظمه مقابل مصروف، وبالتالى أنا باعتقد إن جزء منه على الأقل لابد أن لا يخضع للضريبة بأى حال. ده بيحل لنا مشكلات خاصة بمصروفات بالذات بتاعة وزارة الخارجية، وماعرفش يعنى من حيث السياسة العامة اذا كان مثل هذا يعتبر نوع من التيسير للناس اللى بياخدوا بدلات تمثيل؛ لأنه فعلا لا يمثل أجر أو ماهية شأنه شأن الأجور والمهايا، خاصة اذا كان المصروفات بتدفع من بدل التمثيل.. فده برضه جاى فى مذكرة الخارجية المعروضة على المجلس كأحد الاقتراحات.

أنا شخصيا فنيا وعلميا وموضوعيا أنا باعتقد إنه لا يخضع لكسب العمل كله، أنا شخصيا واخد أحكام فى الضرايب بأن جزء منه يعنى يعفى، وصلنا معاهم الى ١٠ و١٥٪، الخارجية وصلت فى بعض اللجان الى ٢٥٪ اعفاء. عندى شكاوى ضخمة من الخارجية ومبالغ لا تدفع، فيه مستحقات على اخوانا الدبلوماسيين وصلت الى ٣٠٠ ألف جنيه وواقفين ومابيدفعوش وإحنا الحقيقة عايزين قرارات. يعنى أنا طبعا باعرضه لأنه بيمثل سياسة عامة وبالتالى هو كان معفى أصلا وبعدين صدر بقانون.

عبد الناصر: أنا أصلا صاحب اقتراح.. (ضحك)

حجازى: ما أنا علشان كده جيبته.

عبد الناصر: استكماله هو الحقيقة هو المرتب بيتاخد علشان يتصرف وبدل التمثيل بيتاخد علشان يتصرف.

حجازى: لأ.. بس بيتصرف فى الوظيفة مابيتصرفش فى.. بدل التمثيل بيتصرف فى الوظيفة يافندم.

عبد الناصر: طب إنت دلوقتى بتصرف ايه فى الوظيفة.. بتصرف بدل التمثيل فى الوظيفة ازاى؟

حجازى: أنا بصرف على الأقل ٤٠ جنيه فى الشهر يافندم، لأن قهوتى وشايى وتلغرفاتى وكل حاجة أنا بدفعها من بدل التمثيل؛ فصافى مرتب – أنا هاقولها بمنتهى الصراحة – صافى مرتب الوزير النهارده ١٠٠ جنيه، سيادتك ده حساب مضبوط صافى مرتب الوزير ١٨٠٠ بعد مابنخصم منه كسب العمل والايراد العام بيوصل لـ ١٨٠٠. لو أنا بشيل منه متوسط ٤٠ الى ٥٠ جنيه فى الشهر مصروفات متعلقة بالوظيفة، أنا بقول: صافى مرتب الوزير ١٠٠ جنيه. وكذلك أنا كعبد العزيز حجازى خارج الوزارة أنا كنت دخلت مع مصلحة الضرايب فى مناقشة لخصم مصروفات مقابل بدلات التمثيل، أنا وأنا عميد فى كلية التجارة كنت بصرف ٢٥ جنيه بدل تمثيل يافندم بالرغم إنى كنت باخد ١٢ جنيه ولاّ ١٥ جنيه، فأنا ماعرفش يعنى السادة الوزرا بيعملوا ايه؟ انما أنا شخصيا بادفع مصروفات خاصة.

صوت: طب ما كلهم بيعملوا كده.

حجازى: لا.. يعنى أنا باعتبرها مصروفات ماهياش أبدا ايراد ولا هى كسب اطلاقا، وبالتالى أنا لذلك لما كتبت مذكرة وأنا مش قادر أقف قصاد بتوع الخارجية؛ لأن أنا أعلم إن أى واحد من كبار المسؤولين فى هذه الدولة بيزور أى سفارة فى الخارج بيتعمل له حفلة غداء أو حفلة كوكتيل، يعنى فيه لقاء سياسى وبيتحمله.

وبعدين آجى أنا أحاسبهم كضرايب أقول لهم: كل المبلغ بتاع بدل التمثيل لا يخضع حرام! أنا جالى الأخ نجيب هاشم مطلوب منه ٣ آلاف جنيه دافع للضرايب ٢٤ ألف جنيه، بعد ما رجع بيطالبوه بـ ٣ آلاف جنيه منين؟! قال لى: منين؟ أنا معايا فواتير آهى لبعض الحفلات اللى أنا عاملها والمسألة عاوزة قرار، أنا مش قادر آخد قرار لأن مش قادر أتدخل فى اللى جاى من مصلحة الضرايب.

فالحقيقة من الوجهة الفنية بدل التمثيل ماهواش تعويض عن مرتب، على الأقل أنا بقول: جزء منه يقابل للمصروفات، أنا ماعرفش الأخ حلمى مراد بصفته ضريبى.

مراد: دلوقتى أنا موافق سياسيا وضريبيا، يعنى سياسيا فى الوقت اللى بنطالب فيه الشعب بالتضحيات والتقشف وبعدين نقول للناس يتحملوا، وبعدين نيجى إحنا الوزرا نعمل لأنفسنا..

حجازى: ماباتكلمش على الوزراء.. لا ماباتكلمش على الوزراء.

مراد: دى نمرة واحد، نمرة اتنين ضريبيا وزى ما بيقول الأخ الأستاذ حجازى: اذا كان مبالغ ممنوحة مقابل مصروفات فعلية بتحسب ضريبيا، وده صدر قانون قال إنه يفرض عليه الضريبة بالكامل كان ماعدا بدل الانتقال بس.

حجازى: لأ.. بيخصم عليه.

صوت: بيفرض عليه.

حجازى: لا.. بيخصم منه، فى مصلحة الضرايب النهارده قرارات بيخصم منه مقابل مصروفات بس النسب بقى ١٠، ١٥، ٢٥.

عبد الناصر: بدل التمثيل؟

حجازى: نعم؟

عبد الناصر: بدل التمثيل؟

حجازى: أيوه.

صوت: مابيخصمش منه.

حجازى: لا.. لا.. بيخصم، عندى أحكام أنا فى الضرائب.

عبد الناصر: هو إحنا عملنا عملية إن احنا خفضنا الماهايات لبعض الناس ورفعنا بدل التمثيل فيعنى..

حجازى: كله اتخفض دلوقتى.

عبد الناصر: لكن رفع بدل التمثيل بعدين اتخفضت ٥٠٪، هو الحقيقة أنا باعتبر مرتب الوزير أنا معاك غير مجزى.

حجازى: ١٠٠ جنيه والله يافندم.

عبد الناصر: لأ.. ١٨٠ جنيه يعنى.

حجازى: لأ.. يافندم أنا حسبتها كويس، ضريبة الايراد العام لما تفرض.

عبد الناصر: لأ.. بعد الخصم مش ١٨٠ جنيه؟

صدقى: لأ.. هو بيتكلم على الايراد العام اللى بيدفع سنويا بعدين بيخصموا تانى.

عبد الناصر: آه.

حجازى: أنا باتكلم على صافى الـ net بعد مصلحة الضرائب العامة ما بتاخد القيمة.

عبد الناصر: بعد القهوة والشاى والتعازى والتغرافات والسينما والكلام ده.

حجازى: لا.. لا.. لا.. ياريت والله يافندم.

عبد الناصر: نجيب لكم سينما هنا يوم الأحد اذا كنتوا عايزين! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: وبعد الجلسة بنخليكوا تشوفوا. (ضحك)

حجازى: أنا بقول يافندم بناء على أنا نفسى واخد مع مصلحة، يعنى أنا مقتنع علميا وأنا ماعرفش يعنى اذا كان مقابل مصروفات بيقدم مستندات فبتخصم منه. بعدين بتوع الخارجية فى مذكراتهم بيطالبوا بهذا وأنا معاهم؛ لأن أنا مقتنع يافندم أنا بروح أى واحد يسافر قطعا بيصرفوا مبيصرفهاش من فلوس السفارة ولكن بيصرفوا من بدل التمثيل اللى هو بياخده.

مراد: يافندم اذا كان زى ما اقترح السيد وزير الخارجية، إنه يخصص مبلغ للانفاق على مثل هذه الأغراض فى حساب السفارة علشان مانحملهمش تكاليف، انما إن احنا نقول: إن هم يصرفوا من عندهم وفيه بعضهم مابيصرفش. ومذكرة وزارة الخارجية فيها كلام كتير بس مش وقته، فيعنى بياخدوا عملات صعبة فى بلاد شرقية بيتاجروا فيها وبياخدوها أضعاف مضاعفة، وبعدين بقى نقارن بين النرويج والكويت ولا نقارن بالدول الشرقية.

عبد الناصر: لأ.. هو انشاءالله بعد ازالة آثار العدوان بنقدر نرجع بدل التمثيل الى وضعه الطبيعى، بدل نص بدل تمثيل نخلى فيه بدل تمثيل كامل؛ لأن احنا خصمنا الربع ثم خصمنا النص وده الحقيقة أثر على دخول الناس. واللى أنا متصوره الوزراء برضه حقيقى إن الماهيات بتاعتهم قليلة طبعا الأخ مراد وحدانى أصله! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: واخد الوزارة وكل جمعة قاعد فى محافظة لو كان متجوز ماكانش يعمل كده! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: بتصرف فيهم ماهيتك، منين؟

مراد: مرتبى يافندم نقص بعد مابقيت وزير!

عبد الناصر: ليه؟

مراد: كنت باخد مرتبى وكان لى كتب وانتدابات ولجان، كله دلوقتى راح!

مرزبان: مافيش لجان ولا حاجة.

عبد الناصر: طب ما ندى على اللجنة ٥ جنيه اللجنة الاقتصادية واللجنة.. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

مراد: اللجان الوزارية.

عبد الناصر: اللجان الوزارية علشان تحضروا اللجان الوزارية! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: هو اللى هيحصل يافندم إن احنا هناخد الخصم برضه ١٠٪ زى ما كنا بنعمل قبل كده، اذا كان دكتور حلمى ماكانش بياخد من الضرايب.

عبد الناصر: خصم ايه؟

حجازى: يعنى إحنا بناخد دلوقتى فى الايراد العام مقابل مصروفات، أنا واخد حكم قبل ما أتعين ١٠٪ مقابل مصروفات.

عبد الناصر: هو الحقيقة برضه اللى أنا متصوره إن الايراد العام هو عايز اعادة نظر الحقيقة؛ لأن هو القانون برضه أنا اللى اقترحت الشرايح اللى فيه (ضحك) يعنى وصل لغاية ٩٥٪ فى بعد الـ ١٠ آلاف جنيه.. أظن ٩٥٪. معنى هذا الحقيقة هو فى وقتها كان لازم هذه العملية؛ فى وقت ماطلع القانون ووقت ماطلع بدل التمثيل كان لازم الحقيقة نلم العمليات دى كلها. دلوقتى ماحدش.. يعنى مين عمل دخل غير الجماعة المهربين دول بتوع التجارة اللى بنتكلم عليهم، دول مابيدفعوش ضرايب.

فبرضه بعد ازالة آثار العدوان – انشاءالله – نقدر نعيد النظر فى الشرايح بتاعة الضريبة؛ لأن الناس عندنا الحقيقة النهارده برضه ماهيتها قليلة، وبعدين أنا شوفت الحقيقة الناس برضه كفرانة ده اللى هو فى البيوت؛ مثلا اللى بانى فيلا برضه عليه ضريبة مش فاهم ايه وايه وايه ودفاع وغفر وكذا وكذا وكذا! طبعا كل حاجة دلوقتى بقت فيها التزامات

كتيرة الحقيقة. ولذلك أنا بقول للناس أنا يوم ما قلت الناس مش مستعدة تدفع مليم فعلا الناس مش مستعدة تدفع مليم؛ فبنفكر فى الشرائح إن احنا نخفضها خصوصا هى اللى ضريبة الدخل العام دخلها مش كتير برضه ولاّ ايه؟

حجازى: لا.. لا.. مش كتير قليلة.

عبد الناصر: فبنفكر برضه بعد ازالة آثار العدوان نرجع بدل التمثيل كما كان، وطبعا اذا رجعنا بدل التمثيل كما كان لازم هنرجع البدلات اللى خفضناها. الحقيقة إحنا خفضنا البدلات على القوات المسلحة، طبعا هم اللى اتأثروا يعنى نزل كله اللى نزل ٨ جنيه واللى نزل ٩ جنيه دخلها بسيط، لكن البدلات بره أقل. يعنى هم القوات المسلحة الحقيقة هم يعنى اللى أضيروا من هذا الموضوع وأخذوه حتى على إنه عقاب ليهم، لكن هو النهارده مانقدرش نعمل حاجة من هذه العمليات يعنى بنبص فيها بعدين.

حجازى: أصل يعنى كانت رد فعل لأى كلام وبعدين من ناحية فنية.

عبد الناصر: هو الحقيقة الواحد فكر، هو فيه حاجة اسمها بدل تمثيل فيه بدل استقبال، هو ده الاستقبال مش فيه بدل استقبال مش كده ولاّ مافيش؟

صوت: لا.. مافيش.

عبد الناصر: ده اتلغى؟

صوت: ده كله اتلغى مافيش الكلام ده.

هويدى: الواحد متحرج فى الواقع إنه يتكلم فى موضوع بتاع الخارجية؛ لأنه ممكن بينعكس على الواحد فى فترة ما كان سفير فى بغداد. هو السفير بيبقى بياخد نوعين بدل التمثيل.. بدل التمثيل العادى وبدل التمثيل الاضافى. السفير فعلا بيقوم بكل الالتزامات فى داخل البيت بتاعه حتى العربية بتاعته بيصرف عليها وبيصلحها، كل الدعوات اللى بتبقى موجودة، ويمكن اللى بيبقوا مظلومين فعلا الناس اللى بتخدم فى البلاد العربية وبعض المناطق زى مابيقول يمكن الدكتور حلمى. فهو بدل التمثيل الاضافى كان مخصص للسفير علشان

بيقدر يصرف منه على كافة الدعوات والحفلات.. الى آخره؛ يعنى كان مثلا بييجى حفلة ٢٣ يوليو بتجد يمكن سيادتك بييجى فى السفارة ٥٠٠٠ واحد أو ٣٠٠٠ واحد أو ٤٠٠٠ واحد فى البلاد العربية، ففعلا بيخصص هذا المبلغ للسفير علشان الصرف منه على كل هذه النواحى. هو كان الطلب بتاع الخارجية إنه يتعافى بدل التمثيل الاضافى من ضريبة الدخل، على ما أظن كده يادكتور عبد العزيز مش كده برضه؟

حجازى: كان ده الاقتراح، هم دلوقتى خدوا أحكام فى المحاكم.

هويدى: هم فعلا خدوا أحكام.

حجازى: إن احنا نعفيهم من ٢٥٪، انما فى الاستئناف المصلحة استائنفت لأنها ماتقدرش توقف لازم تستأنف فهينزل الى ١٥٪، وبالتالى هم كلهم واقفين مابيسددوش لغاية لما يوصلوها للنهاية. الحقيقة أنا باحاول أوصل الى رقم وأفرضه ومش قادر أتدخل لأنى ماليش سلطة على اللجان نفسها.. يعنى ماقدرش أعدل أنا إلا بقرار.

هويدى: يعنى فعلا يافندم فيه ناس عليها ١٢ ألف جنيه و١٥ ألف جنيه، أنا شخصيا على مثلا ٣٥٠٠ جنيه، فعلا الواحد مش قادر يغطى هذا المبلغ مش علشان حاجة، هم فعلا صرفوا فى ما كان يصرف أو ما كان مخصص من أجله.. ده موضوع الخارجية اللى هو بدل التمثيل الاضافى.

يعنى برضه بيدفع محتمل جدا على المرتب على بدل التمثيل، أما بدل التمثيل الاضافى بيقفز بيه لشريحة كبيرة جدا، فبتجيب يمكن عليه ١٠٠ جنيه فى الشهر ضريبة دخل لأنه بيدفع له ١٢٠٠ جنيه ١٣٠٠ جنيه فى السنة.. يمكن بتجيب عليه ١٠٠ جنيه فى الشهر على طول.

عبد الناصر: هو الخارجية هنبحثها فى الجلسة..

حجازى: يافندم برضه علشان الصورة، جملة الحصيلة فى السنة ونص مليون.

عبد الناصر: بتاع ايه؟

صوت: بتاع المهن الحرة المحاسبين والمحامين والدكاترة طبعا الحصيلة عاوزة كنترول، فإحنا مقترحين بعض اقتراحات اللى هى متركزة فى القاهرة واسكندرية أصلا، وبالتالى إحنا بنحول التنظيم حاليا الى مأموريات مستقلة للمهن الحرة، بنجمع فيها كل الدكاترة علشان نقدر نحصر أولا الناس ونقدر نتابع العملية. وبعدين بالنسبة لطائفة هم بيشتكوا باستمرار من الضريبة ولذلك إحنا بنفكر، اللى هم كل الفنانين والناس اللى فى الناحية الفنية.

عبد الناصر: اللى احنا عفيناهم من الـ ٢٥٪.

حجازى: آه.. ومع هذا برضه مش قادرين نوصل للايراد.

عبد الناصر: بس مهربين كل دول مهربين، يعنى عندك بيجيلهم من اللى هو الآداء بيجيلهم فى الشهر ده عبد الوهاب بيجيله ٢٠٠٠ جنيه فريد الأطرش بيجيله ٢٠٠٠ جنيه فى الشهر، اللى هى حق الأداء ولاّ ايه؟ وبعدين كلهم عاملين اسطوانات بره ومهربين فلوسهم.

حجازى: عايزين نخصم من المنبع يافندم، يعنى كل فاتورة تطلع نخصم فيها ضريبة مثلا ٢٠ – ٢٥، مقترحين ٢٥٪ على أساس إن هو إن هو هيضطر لما هنخصم هنجمع الفلوس وييجى يحاسبنا فى آخر السنة؛ لأن اللى بيحصل إن هو دلوقتى بعد ما بياخد الايراد بتاعه من الاذاعة والتلفزيون أو من أى مؤسسة أو من أى جهة، طبعا إحنا علينا نجمع بقى البيانات ونثبت الكلام بتاعه.

عبد الناصر: هو الحقيقة حكاية بناخد من المنبع يعنى أحسن حاجة.

حجازى: أنا بقول: حتى لو ٢٠٪ يعنى إحنا مقترحين ٢٥ يعنى أحسن من مافيش، وبنحاول نطبق دى على معظم الفئات؛ يعنى بنحاول أنا لسه بافكر حتى بالنسبة لأساتذة الجامعة والكتب وكل المسائل اللى ممكن ناخد عند المنبع حاجة بناخدها، يبقى أحسن ما أبتدى آجى أتشاكل فى الآخر وأقول الايراد كام، حتى ولو كانت الحصيلة منخفضة. يعنى لو خدت ١٠٪ أو ١٥٪ خير من إن أنا أستنى للآخر، وبالتالى بتخفض المناقشات اللى بين المصلحة وبين الفنانين دول أو الأدباء أو كل الأجهزة اللى هى النهارده بتخضع لضريبة المهن غير التجارية.

أنا شايف إن الحصيلة فعلا لا تمثل شئ، مش قادرين نوصل الى الحصيلة نص مليون على مستوى الجمهورية كلها لكل الممولين، وبالتالى إحنا مقترحين إن احنا ناخد نوع من الضريبة عند المنبع على أساس إن احنا هنسويه فى نهاية العام، لما هتتجمع بقى لكل واحد هو هيجرى وراء تسوية الضريبة بتاعته إن كان له ياخد وإن كان عليه بيسدد الباقى.

عندنا مكافأت بتدفع للارشاد والتبليغ عن التهريب الضريبى وغير خاضعة، وفيه ناس دلوقتى متخصصين فى العملية بياخدوا مكافآت ضخمة وغير خاضعة؛ فإحنا بنقترح برضه إن احنا نخصم فى مصلحة الضرايب جزء من هذه على أساس إنه نقدر نتابع تحصيل الضريبة على الناس دول، وناس متخصصين فى التبليغ عن التهريب.

كان فيه اقتراح، وأظن فيه مشروع كمان تقدمنا بيه علشان خصم المصروفات الفعلية بدل الضريبة ١٢٠٪ مقابل مصروفات.. دى عاملة اشكال؛ فالمشروع تقدمنا بيه وأظن راح مجلس الأمة فده مشى. كان فيه برضه اشكال بإن مصلحة الضرايب ماكانتش بتعفى المبالغ اللى كانت بتدفع من الناس المهنيين الى نقاباتهم، ماكانتش بتعتبرها مصروف. إحنا بنقول: إنه مثل هذه المصروفات مصروفات فعلية، وبالتالى بنسمح لهم على أساس إنها تضاف الى ما يسمح بخصمه من الايرادات بتاعتهم، وبوالص التأمين كذلك أو نظام المعاشات فى حالة وجود نظام معاش فى النقابة؛ كل ده ماكانش بيخصم.. ده بالنسبة للمهن الحرة.

بالنسبة للايراد العام: المعاشات بتخضع للايراد العام، ودى الحاجة الوحيدة اللى بتخضع لضريبة الايراد العام. إحنا بنقول: إنها تخرج يعنى لا تخضع للضريبة يعنى معاش غير خاضع لأى نوع من الضريبة ولكن بيخضع للايراد العام. والمبدأ فى الايراد العام إن ما يخضع لضريبة نوعية يخضع للايراد العام، فهنا فيه تناقض فى العملية؛ فإحنا بنقترح المعاش لا يخضع لضريبة الايراد العام.

عبد الناصر: كمال عبد الحميد طلع من الضريبة! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: عايزين الفلوس دى اللى هم بيهربوها الحقيقة هى دى اللى تجيبه بقى (ضحك)، برضه فى الايراد العام يافندم، الايراد العام اللى بيخضع لـ ١٠٠٠ المفروض إنه معفى من ١٠٠٠ اذا وصل لـ ٢٠٠٠ يبقى يخضع. بيترتب على هذا برضه ولو بجنيه واحد فوق الـ ٢٠٠٠ يعنى لو بيكسب ٢٠١٠ ماياخدش خصم فى الـ ١٠٠٠ جنيه؛ إحنا بنقول: يصح إنه اللى يوصل لـ ٢٠٠٠ و٢٠١٠ إنه مايضارش لرفعه الى ٢٠٠١ و٢٠١٠ بحيث إن عبء الضريبة مايرتفعش على طول مرة واحدة.

بعدين برضه الكلام اللى كنت بقوله الايراد العام، ترحيل النفقات يتحتم على دفعها حاليا هى بتعفى حسب مساومات بين مصلحة الضرايب وبين الممولين بتكون ١٠ – ١٥ ساعات، إحنا بنقول لازم نحط لها حد بالتشريع لأنه مش موجود فى التشريع.

فإحنا بنقول: إن احنا نقننها على أساس ١٠٪، بعدين بنقول: برضه إن احنا نيسر على الايراد العام ودى برضه هتحسن الحصيلة، لأنه بدل ما يدفعها فى آخر السنة نقسطها على مدار السنة ونعمل لها اختيارى على الأقل فى البداية. يعنى مش ضرورى بالإجبار إنه بدل ما ييجى الشخص بياخد كذا، ونيجى آخر الشهر نقول له: هات ٢٠٠ جنيه، بنعملها كنظام اختيارى، بالنسبة للذين يخضعون للايراد العام يسمح لهم بإنهم يخصم شهريا، ييجى على آخر السنة يبقى مسدد الضريبة وإذا كان فيه تسوية تعمل له هذه التسوية، فمعنى هذا إن احنا بنسمح بتحصيل الضريبة على أشهر.. ده بالنسبة للايراد العام.

إحنا عاملين شوية تيسيرات فى مذكرة مستقلة، هى الهدف منها إن احنا نشوف الـ ١٥٠ مليون، ٥٠ هيحصل فيهم اسقاط نتيجة عدم قدرة وعجز، ولكن فى نفس الوقت عايزين ندى نوع من التيسيرات بحيث ننقذ أكبر قدر من الـ ١٠٠ مليون اللى هى فاضلة، والمفروض إن احنا يعنى نقدر نحصلها.

القطاع الخاص ممكن تحصيل ٧٩، القطاع العام عليه ٣٩، الحراسات ٢٣ وإحنا عملنا هذا الأسبوع اتفاق مع الحرسات إن احنا نديهم موظفين من مصلحة الضرايب ١٠ أو ١٥ واحد يشتغلوا معاهم؛ بحيث إن المراكز اللى خاضعين للحراسة اللى غادروا واللى موجودين حاليا بحيث نحدد مراكزهم الضريبية، وبالتالى ممكن نحصل الجزء الأكبر من المبالغ المستحقة على الحراسات.

بالنسبة للقطاع الخاص اللى هو ٧٩ مليون، مبالغ مستحقة ومصلحة الضرايب بتقول: ممكن تحصيلها. الجزء الأكبر منها مقسط على سنوات، دايما فى العادة يكون التقسيط على ضعف عدد سنوات الضريبة يعنى لو كان عليه ضرايب عن ٣ سنين تتقسط على ٦؛ علشان نعمل عملية تحصيل مسبق أو سريع. حصل فى السنين اللى فاتت عدة محاولات

لاعطاء ما يسمى بخصم تعجيل دفع، إن احنا ندى فرصة للناس إنه فى خلال سنة معينة اللى هيسدد اللى عليه هنخصم له ١٠ – ٢٠ – ٣٠٪.

النسب فى السنين اللى فاتت كانت منخفضة، إحنا بنقترح إن احنا نبدأ فى عملية – وهو فيه شوية تعديلات بس فى المذكرة – إن احنا نخصم ٢٠٪ لمن يقوم بسداد ٥٠٪ على الأقل من الضرايب المستحقة عليه حتى سنة ٦٥. بهذا الشكل كل الناس اللى عليهم ضرايب لغاية سنة ٦٥ اللى بيدفع فى خلال الفترة بندى له خصم من الضريبة، ودى حصلت فى كثير من الدول ٢٠٪ لمن يقوم بالسداد ٥٠٪ على الأقل من الضريبة المستحقة عليه.

معنى هذا بننقذ قدر كبير من الضرايب القديمة اللى ياإما ناس عاجزة عن سدادها دفعة واحدة أو اللى أقساطها بقت طويلة بحيث لابد أن ننتظر سنوات طويلة لغاية لما نحصل الضريبة. اللى يسدد كل الضرايب لغاية سنة ٦٥ نخصم له ٣٠٪ من الضرايب المستحقة عليه، وبعدين بنحدد مدة سنة من تاريخ العمل بالتشريع ده اللى هى بتعتبر هدنة للناس؛ اذا كانوا هيسددوا فى خلال هذه السنة بنديهم هذه الخصومات، وبالتالى بننقذ قدر كبير من الحصيلة المتأخرة الموجودة فى مصلحة الضرايب.

بنقترح أيضا الغاء القيد المفروض حاليا على التقسيط الذى يقضى بعدم جواز تقسيط الضرايب المستحقة عن سنتين فأقل. اذا كان هو عليه ضرايب عن سنتين فأقل لا تقسط له الضريبة لازم يدفعها مابيقدرش يدفعها، طب نضطر نحجز عليه وناخد اجراءات حجز؛ إحنا بنقول طب حتى اللى عليه سنتين نديله فرصة إنه يسددها ولو شهريا، وبالتالى بنرفع القيد اللى هو كان محطوط على السنتين.

برضه فى السنين اللى فاتت اتعملت تشريعات فيما يتعلق بفوائد التأخير، النهارده إنه بيفرض عليه فوايد تأخير تتراكم بيبقى عليه عبء كبير لا بيسدد ولا الأصل ولا الفايدة، نضطر ناخد اجراءات حجز وبيع.

إحنا بنقترح فى المذكرة استبدال نظام الفوائد بغرامة تحدد فى مرتين فى السنة شهر يونيه وفى شهر يناير؛ بحيث بنديله فرصة يسدد اذا ماسددش لغاية يونيه بناخد عليه غرامة بسعر معين، ويبقى بالتالى بتعفينا من حساب الفوائد باليوم وسنة سنة عملية حسابية معقدة وأدت الى إن الممولين مابيدفعوش، وبالعكس كل ما بتتراكم عليه الفايدة لامؤاخذة بيبلطج أكتر وبالتالى بنخش معاهم فى اشكالات فيما يتعلق بعملية الحجز والبيع.

إحنا بنقترح: إن العملية تبقى غرامة بتفرض على الرصيد اللى موجود فى تاريخين فى السنة يونيه وديسمبر من كل سنة.

عبد الناصر: اشمعنى الأمريكان بيعملوا بالنسبة للضرائب السجن؟

حجازى: لا.. هو فيه أسهل من السجن إن أنا أسحب رخصة.

عبد الناصر: يعنى بالنسبة لأمريكا فى عملية تحصيل الضرايب دى هم قساة جدا ولا يمكن، أى واحد يعمل بياخدوه.

جاب الله: السجن بالنسبة للى بيتهرب من الضريبة يافندم مش متأخر، يعنى متأخر برضه بيبقى بفوايد.

عبد الناصر: مش عارف النظام بالضبط، لكن اللى أنا فاهم إنه..

حجازى: هو.. هو.. وبيستخدموا عملية سحب الرخصة؛ يعنى الطبيب مثلا وكده بيسحب الرخصة سنة أو سنتين بيعطله لمدة معينة، لما يعرف إنه هيتعطل هيدفع الضريبة ١٠٠٪ فى مواعيدها.

عبد الناصر: يعنى بيحصلوا فلوسهم.

جاب الله: آه.. وبيقدموا اقرار، أى إخفاء لجزء من الدخل فالسجن على طول.

حجازى: يعنى هو اجراء يعنى أنا بفكر فى الرخص، يعنى إن احنا نسحب ولو لفترة مؤقتة دى بتدى.. ولو تطلع فى تشريع.

عبد الناصر: هى عملية التهريب برضه اللى بيهرب واللى بيجيب فلوس وبيهرب، وبعدين عندهم مباحث ويدور وراء الناس وبيشغلوا إيه.

حجازى: دلوقتى المخبرين شغالين وعددهم بيزيد ومكافآتهم، يعنى هو علشان كده عاوزين نتابع العملية، إحنا نقترح إن الغرامة تحصل ٢٪.

عاشور: عاوز أسأل السيد وزير الخزانة عن التقيسط.. التقسيط ده هيبقى اختصاص مين؟

حجازى: إحنا.. الضرايب يعنى.

عاشور: رئيس المصلحة ولاّ رئيس المأمورية اللى فى المحافظة؟

حجازى: الايراد العام.

عاشور: أيوه.

حجازى: الايراد العام هاندى تعليمات لكل أجهزة شئون العاملين إنهم يعرضوا، أى يعنى هو الحقيقة كانت تبقى أحسن لو كانت عامة وهو المفروض إنها بتسهل للناس، انما هتدى المظهر فى البداية انما هى نزلت يعنى أحسن من الناحية النفسية. انما هى من مصلحة كل واحد خاضع للايراد العام إنه يعرف عبئها الشهرى ويخصمه، هييجى آخر السنة مش هيبقى عليه أى ضريبة. فإحنا بنقول: نخليها اختيارى يعنى على أساس إنه يعرض على اللى خاضعين لضريبة الايراد العام.

وبعدين هو فيه اقتراح اجراء إدارى أنا هاعمله، إن كل واحد فى أى موقع سواء فى شركة أو فى حكومة فيه بطاقة دخل هتتعمل له مع كشف الأجور بتتجمع فى السنة، وبعدين فى آخر السنة تروح مصلحة الضرايب؛ بهذا الشكل بنقدر نعرف كل الخاضعين للضريبة. حاليا يعنى اللى بيوصل وبيبلغ هو اللى بيتحاسب، انما اللى مابلغش مافيش أى وسيلة لمعرفة اطلاقا يعنى.

فالنهارده هندى توجيه لكل الحكومة والقطاع العام، بأن فيه بطاقة فيها دخل الفرد بتتجمع فيها المبالغ شهر بشهر فى آخر السنة. هذه البطاقة بتروح مصلحة الضرايب بتتجمع وتبوّب بيطلع على طول الممولين الخاضعين للضريبة على الايراد العام. حاليا القانون بيفرض كل واحد خضع للضريبة يقدم اقراره، اللى بيقدموا اقرار طبعا اللى عندهم الاحساس واللى مابيقدمش بقى اذا انضبط آهو بيخضع ماتتضبطش آهو..

عبد الناصر: ماهو ممكن تجيب كمبيوتر يشتغل لك العملية دى كلها.

حجازى: للأسف يافندم الحته الوحيدة فى الدولة مافيهاش كمبيوتر وزارة الخزانة، وبالتالى هو فيه مشروع.

عبد الناصر: يعنى يشتغل العملية دى كلها ويضبطها وبعدين بيطلع ايجاره بسيط.

صوت: خد من أى حد كمبيوتر.

حجازى: أنا بشتغل دلوقتى مع معهد التخطيط ومعهد الاحصاء ومعهد التعبئة، وفيه محاولات إننا يجيلنا كمبيوتر كده معونة.

عبد الناصر: منين؟ الأمريكان؟!

حجازى: والله الأمريكان عن طريق الانجليز!

عبد الناصر: (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: هو يافندم كان فيه معونة قبل العدوان، وبعدين يظهر بعد العدوان قالوا مش هاندى المعونة.

عبد الناصر: الانجليز؟

حجازى: لأ.. الأمريكان، فدخلوا الانجليز دلوقتى فى الخط وجم كلمونى.

عبد الناصر: ماشيين فى الكمبيوتر السنة دى؟

حجازى: وقالوا لى: بيحاولوا يدوا كمبيوتر كمعونة للخزانة بالذات..

عبد الناصر: السيد مرعى هيعمل الجمعية التعاونية بالكمبيوتر.

مرعى: آه.. هانعملها.

حجازى: والله أنا لى رأى أصل فى موضوع الجمعية التعاونية يافندم، يعنى أنا موضوع الجمعية التعاونية وبنوك القرى والعملية عاوزة ناحية مالية وحسابية يمكن فى خطوطها كلها أنا متفق مع الأخ سيد مرعى، انما فى التنفيذ العملية الحقيقة محتاجة الى فكر محاسبى شوية.

عبد الناصر: آه.. طب ما تقول رأيك يعنى تكلمه.

حجازى: هو دلوقتى اللى حاصل.

عبد الناصر: لأ.. ده موضوع.

مرعى: اتكلمنا فيه.

حجازى: اتكلمنا فيه وفيه يعنى مشروع.

مرعى: تقريبا الخطوط العامة ومتفقة، وهو هيشيل حمل كويس فيها، بس هو رجائى ليه يعلن الحيازات.

حجازى: لأ.. إحنا بدينا، الكلام اللى وصلك مش صح البطاقات مطبوعة وبتعلن وماشيين.

مرعى: لأ.. بس إخطرونا بيها برضه.

حجازى: حاضر.. أنا قلت له يرد عليك وماشيين فيها. هو طبعا الخزانة كلها أرقام وكلها حسابات، وللأسف أى واحد مننا يروح يحاسب مصلحة الضرايب هيجد الملف مافيهوش ولا ايصالات ولا حاجة، وكثير من الأحيان بيحجز على ناس من كل الفئات لأن حسابات مصلحة الضرايب غير سليمة. ويمكن ده السبب إنى دخلت فى مشروع مش إن أنا أزود موظفين انما يعنى أقضى على القديم علشان أبقى up to date وبالتالى أقدر أوقف

الحسابات على رجليها. وبالتالى أنا مابطلعش بصفتى مصلحة الضرايب خدت الاعفاء وديته الجهاز المركزى، وبالتالى عاوز تصفى لنا الاعفاء لأن عملية الاعفاء دى معناها إن ملفات الممولين الاعفاء هتتفصل على جنب، هيبقى فيه تركيز على الـ ٥٠ ألف ممول هم دول اللى هيتحسابوا حساب اللى هم المفروض بيكسبوا.

فالحقيقة أنا شايف كل الاجراءات الادارية لازم تاخد عملية جذرية، مش عملية إن أنا أزود موظفين كل سنة وأزود أعباء مصلحة الضرايب علشان أحل ٣ – ٤ سنين الحاجات القديمة الموجودة، فهى أنا باحلها بوسائل تنظيمية أكثر منها زيادة عدد موظفين وزيادة عبء وزيادة مستندات وزيادة اشكالات.

المستحقات على القطاع العام، يعنى إحنا عملنا جواب واتنين وتلاتة يعنى فيه حالة حركة، وأنا قلت: أظن فيه ١٠ مليون زيادة فى الضرائب فى الـ ٦ أشهر الأولى نتيجة القطاع العام، فأنا هاخد توصية سيادتك وهانفذها.

الحراسات، إحنا اتفقنا مع مندوبين الحراسات بالنسبة لإنهاء القضايا القائمة بين مصلحة الضرايب. هو فيه قانون حاليا لعملية تصالح وهينتهى وإحنا بنقترح مده الى ١٩٦٩/١٢/٣١.. إن احنا نمد القانون الحالى لأن مدته خلصت كان لغاية يونيه ٦٨، إحنا عايزين نمد القانون ده سنة كمان علشان نستمر فى عملية اتصال فى الضريبة.

ده بالنسبة للضرايب ضرايب الدخل، بالنسبة للأموال المقررة هى الاجراءات يافندم هناخد بعض القواعد اللى احنا بنتبعها.

صدقى: هو الحقيقة الاقتراحات اللى قالها الدكتور حجازى هى بتمس الأسلوب العملى، انما الحقيقة يافندم الجهاز بتاع مصلحة الضرايب هو الموضوع مش موضوع قانون أو القواعد المطبقة، أيضا ينطبق على نوع الجهاز اللى هيطبق. ولازم الواحد بناقش هذا الموضوع بنقول الصورة اللى موجودة اللى هى الجهاز الحقيقة يعنى سئ جدا! وأظن الدكتور حجازى فى الحديث معاه هو نفسه أقر بهذا حتى فيما يختص بالحسابات. يافندم المصلحة مافيهاش فى دفاترها ايه المستحق على الشخص، فتبعت تطالبه بمبلغ علشان هو يبتدى يجيب المستندات اللى يبتدوا يحاسبوه على أساسها. فهى عامله الحقيقة نوع من الضيق النفسى لدى كل واحد؛ لأنه مش عارف بكره هيفاجأ بخطاب جاى له من مصلحة الضرايب يطالبه بكام، بينما يكون هو سدد هذا وعنده الايصالات.. فدى أول نقطة.

النقطة التانية: متعلقة – أنا آسف إنى هاقول هذا – بالنزاهة يعنى جزء من هذه العملية يعمل عن قصد حتى إنه بعد كده يتم التسوية على أساس إنهم طيب نمشى لك العملية بس تدفع كذا! فإن ماكانش الجهاز نفسه الى جانب التيسيرات فى التعامل اللى هتنص عليها الاجراءات الجديدة يقابلها تغيير حقيقى فى الجهاز، متهيألى إنه الموضوع مش موضوع بس أسلوب بقدر ماهو الناس اللى هينفذوا.

حجازى: تسمح لى ياسيادة الريس! هو الرد على هذا يافندم إن التراكمات الخاصة بالماضى بقت ضخمة لدرجة إنهم مش قادرين يلاحقوا عمليات الحسابات.

ثانيا: مصلحة الضرايب كانت زمان مصلحة الأموال المقررة هى اللى بتحصل الضريبة لغاية عهد قريب، بعدين انتقلت العملية الى مصلحة الضرايب. لما بدأت العملية فى ٦٤ يعملوا لها عملية حصر كل الحسابات القديمة خلاص يعنى، فبدأوا بتاريخ معين الملفات مافيهاش لا وصولات والحساب الأصلى غير موافق عليه فبدأ الحساب من بدايته خطأ.

وبعدين عملية الإرفاق بتاعت المستندات بتاعت الضرايب.. سداد الضرايب عملية غير منتظمة. بعض المأموريات، يافندم أنا زرت بعض المأموريات ١٠ – ١٥ واحد قاعدين فى أوضة ولافيش أى امكانيات. وكانت سياسة ضغط الانفاق فى الخزانة – وهى بتعتبر من المصالح الايرادية فى العالم – الى نسبة المصروفات الادارية الى الحصيلة أقل ما يمكن؛ فلما آلاقى ١٠ مأمورين قاعدين فى أوضة، يعنى أنا شفت ملفات محطوطة فى الطرقات فمافيش لا حفظ ولا نظام، وبالتالى طالما فيه تراكمات ومافيش تنظيم فى المأموريات فمش ممكن هنوصل الى up to date.

علشان كده كانت كل الاجراءات اللى قصدت إن أنا أعرضها إن أنا أحل القديم ده بمجموعة من الوسائل الجذرية؛ بحيث آخد فرصة معينة يبقى كل واحد عارف حسابه up to date، مع ضرورة إدخال نظام آلى؛ مش ممكن يبقى عندى نص مليون ممول وضريبة واحدة وبشغل بعمليات يدوية، وبعدين يعنى إن ماكانش عمليات الحفظ وعمليات الحساب بتاع كل ممول محفوظة على أساس سليم لايمكن اطلاقا هيبقىup to date.

وهو من مصلحة المأمور اللى هو مش على مستوى المسؤولية إن الحساب يبقى ماهواش مضبوط، وبالتالى الحوادث اللى احنا بنسمعها. ومهما قلنا إن هنغير الجهاز بالكامل أنا بقول: بناخد خطوتين.. إحنا بنغير شكل التنظيم بتاع المصلحة بحيث نفس الناس اللى ربوا صدقات بيتغيروا؛ يعنى مثلا فى مأمورية المهن الحرة اللى باقترحها فى القاهرة، حاليا

يعنى أنا أعرف برضه مأموريات ناس كانوا بيخشوا يتحاسبوا ويطلعوا فى خمس دقايق، وناس يقعدوا يطلعوا فى شهر واتنين وتلاتة!

بمجرد أنا هاعمل مأمورية جديدة، هيتغير فيها الأوجه يتغير فيها الأيدى غيرت الأسلوب نفسه، فتحت مأمورية على أساس أرشيف جديد نظام جديد، والمآمير نفسهم مش هجمع نفس المآمير على مستوى القاهرة، أنا هاشكل مجموعة جديدة وبالتالى الأوجه هتتغير مايبقاش صداقات موجودة قطعا.

وبعدين عملية التجميع، لما هجمع مثلا الـ ١٠٠٠ دكتور فى القاهرة هقدر أعمل لهم تصنيف، هقدر أعرف مستوى الدخول بتاعتهم إيه، هقدر أعرف الحصيلة اللى بياخدوها من المجموعة.

وبعدين متوزعة على ١٤ مأمورية فى القاهرة، لا يمكن اطلاقا عمل دراسة يعنى أنا علشان أوصل لأى نوع من الاحصاءات لازم أقعد ٣ أشهر علشان أوصل لأى أرقام فى المصلحة!

ولذلك هم بيحاولوا معايا دلوقتى بيقولوا: طب خليها مأموريتين، أنا قلت لهم: لأ.. أنا عاوز أشوف مجموعة متكاملة أقدر بعد كده أربط مجموعة الأطباء مع النقابة، مجموعة المحامين مع نقابة المحامين، مجموعة المحاسبين مع نقابة المحاسبين، المهندسن.. وهكذا وبالتالى يبقى فيه حصر وأقدر أتابعهم.

إنما من غير كده يعنى العملية فلتانة، ده لو واحد اتنقل من مأمورية لمأمورية يعنى فيه صعوبة للمتابعة، وبالتالى أنا باخد ده كاجراء موضوعى يقابله اعادة تنظيم فى الهياكل نفسها بتاعة المأموريات والأفراد اللى دخلت فى المأموريات.

عاشور: لو سمحت يافندم النقطة دى من واقع التجربة فى محافظة الاسكندرية، هتكلم عن لجنة الطعون بس. هو دلوقتى الدكتور عبد العزيز بيقول: هيغير وهيغير فى المفهوم نفسه، فلجنة الطعون بتتبع مصلحة الضرايب؛ فكان بييجى كثير من الممولين سواء أطباء أو محامين وبيشتكوا وبيتقدموا الى لجنة الطعون، فلجنة الطعون هى مقيدة بمصلحة الضرايب بيبقى خصم وحكم فى وقت واحد. السيد مدير مصلحة الضرايب كان بييجى باقعد معاه بجيب له كبار الممولين مابنخرجش بنتائج، فكنا بنقترح سنة ٦٦ إن لجان الطعون تتبع جهاز خاص تتبع وزير الخزانة مباشرة مش مدير مصلحة الضرايب؛ لأنه خصم وحكم فى وقت واحد والعملية دى بتتراكم مابتحسمش اطلاقا!

حجازى: هى العملية صعبة، الحقيقة عشان نخرجها من مصلحة الضرايب بنعتبرها عملية مراجعة فى المرحلة الأولى؛ لأن فيه قضاء بعد كده يعنى القضاء بيعتبر هو الفيصل. وبالتالى إحنا عملنا دلوقتى لجنة داخلية، موجود فى القانون وفى النظام الحالى لجنة داخلية عملية مصالحة داخلية، مابتنجحش المصالحة الداخلية بتتعمل لجنة طعن. وفيه كثير من الحالات بتبت فى كثير من الموضوعات الحقيقة، انما هى الفكرة إن احنا نبعدها؛ مثلا مصلحة الضرايب فى الاسكندرية تبقى ماهياش خاضعة خضوع مباشر للشخص المسؤول عن المأموريات.

عاشور: ما ده اقتراحى يافندم، يعنى هى تتبع وزارة الخزانة.

حجازى: لأ.. ما هى برضه تبع مدير عام مصلحة الضرايب بس مستقلة عن الإدارة المباشرة للمأموريات كإدارة مستقلة.

مرزبان: بمناسبة ماذكر عن الوضع بتاع مصلحة الضرايب، مافيش شك إن الصورة دلوقتى أقل من الأول لأن حلول القطاع العام مافيش شك قلل من حجم النشاط والمراجعة اللى هتواجه مصلحة الضرايب؛ زى التبسيطات والاعفاءات دى مافيش شك هتقلل من النشاط اللى بتقوم بيه، وطول مدة الخبرة اللى فاتت مافيش شك مستوى مصلحة الضرايب النهارده أحسن مما كانت عليه من ٥ – ٦ سنين.

لكن النقطة اللى قالها الدكتور عزيز فى هذه المناسبة، مكاتب التأمينات الاجتماعية هى الصورة النهارده زى ما بدأت مصلحة الضرايب من عدة سنوات من حيث الدقة، من حيث الحسابات. من حيث معاملة الناس يمكن تستاهل من أولها من دلوقتى قبل ما تستفحل وتصل للصورة بتاعت مصلحة الضرايب؛ إن أيضا مراجعة الاجراءات اللى فيها ومستوى العاملين فى مكاتب التأمينات الاجتماعية.

حجازى: بالنسبة للأموال المقررة وهى آخر نوع من أنواع الضرايب، إحنا عاوزين ناخد بعض القواعد اللى بتطبق على ضرايب الدخل، ونحاول نستفيد منها فى القضاء على كثير من المشاكل الموجودة فى الأموال المقررة، وبالتالى بتحل جزء من الاشكالات الكبير بالنسبة للفلاحين. اللى حاصل إن برضه فى نطاقات الحيازات الخاصة أو بطاقات الحسابات الخاصة بالفلاحين، فيه مبالغ كثيرة بتبلغ الى ٨٤ نوع وجدنا فيه مبالغ مرحلة من سنة ٣٠

لغاية النهارده محطوطة حتى فى الحسابات وموجودة على بعض الفلاحين بمبالغ صغيرة أو مبالغ كبيرة.

إحنا بنقول برضه: نبتدى من العام القادم نفصل الضريبة المستحقة عن السنة عن المتأخرات، ثم نستخدم فى المتأخرات حاجتين.. عملية اسقاط زى التشريع الضريبى بالضبط إن النهارده مافيش فى قانون ضريبة الأموال المقررة إن لهم حق الاسقاط، نفرض إن الراجل عاجز عن الدفع أو توفى أو مافيش متابعة لازم تستنى الحسابات فى البطاقات بتاعت الناس دول الى أبد الآبدين!

فإحنا بنقول: بندخل فى التشريع نص يبيح للجان برضه بالدراسة والفحص، بحيث فى حالة العجز أو حالة عدم وجود عدم قدرة على السداد بيبقى له المصلحة الحق تسقط هذه الايرادات من حسابات الناس. فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة الحية اللى لسه يمكن تحصيلها، بنقول لازم نحط له برضه نظام تقسيط زى ما موجود فى الضرايب على سنة على اتنين على تلاتة، بنعمل برضه فى الأموال المقررة.

بالنسبة للمتأخرات، بدل ما كل سنة الفلاح بنقول له: والله إنت عليك متأخر ٤٠ – ٥٠ جنيه، بنقول له: ٤٠ جنيه بنقسطهم على ٥ سنين أو ٨ سنين، وهيبقى عارف إنه كل سنة عليه قدر من هذا المبلغ؛ بحيث زى ما عملنا فى السنة دى فى القطن ١٥ جنيه بنقدر نقول: والله بناخد ١٥ من السنة زائد ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ قدر معين على عدد من السنين، وبالتالى يبقى بنصفى القديم.

فإحنا مقترحين فى الأموال المقررة حاجتين.. إن احنا نفصل المستحقات الدورية ودى لازم نحصلها بالكامل. المتأخرات مقترحين اقتراحين.. استصدار نص تشريعى يبيح للمصلحة الاسقاط زى ماهو حاصل فى مصلحة الضرايب. والجزء التانى إدخال نظام التقسيط عن المتأخرات بناء عن دراسة لكل حالة؛ لأن عندنا أرقام بتقول: إن فيه متأخرات فى الأموال المقررة ٤٠ – ٤٥ مليون، جزء كبير منها إحنا عارفين إنه موجود فى الحسابات ولكن لن يحصل بأى حال.

الاقتراح التانى اقتراح تنظيمى: وده مشروع بنعمله مع الإدارة المحلية أن ننشئ أقسام ايرادات على مستوى الإدارة المحلية. حاليا الصيارف يداروا من القاهرة ومافيش سيطرة عليهم، بنقترح إن احنا نفصل الربط بتاع الضريبة عن التحصيل، وبالتالى الصراف بيبقى موظف إدارة محلية وبالتالى يبقى هو عبارة عن صراف جزء من إدارة عامة فى الإدارة المحلية. بنعمل دلوقتى نوع من مديرية خزانة مسؤولة عن ميزانية وحسابات وتفتيش ومراجعة على الإدارة المحلية؛ عشان نحل جزء من الاشكالات الخاصة بالناحية المالية، وبيتحط واحد مسؤول ويبقى زى ممثل لوزير الخزانة فى المنطقة.

والنهارده مع زيادة رسوم الإدارة المحلية وامكانية التحصيل بنقول: لازم يبقى فى المحافظة قطاع للايرادات مسؤول عن متابعة هذه الايرادات، ويبقى المحافظ والأجهزة الموجودة فى المحافظة مسؤولة عن هذه الأجهزة. وبالتالى بنقترح إن الصيارف كمرحلة أولى بيضموا الى جهاز الإدارة المحلية، ويبقى للمصلحة هنا بس عملية الربط لأنها عملية فنية مانقدرش نسيبها.

هى الخطوة الأولى اللى اتبعت فى السنين اللى فاتت فصلوا الربط عن التحصيل، إحنا بنقول دلوقتى نتبع أجهزة التحصيل نفسها الى الإدارة المحلية، وبالتالى نوجد نوع من اللامركزية فى داخل الإدارة المالية الخاصة بالإدارة المحلية. وحاليا إحنا بنعمل مشروع مشترك مع وزارة الإدارة المحلية؛ على أساس إن احنا ننشئ مديرية خزانة زى مديرية التربية والتعليم والمديريات الأخرى فيما يتعلق بالعمل الخاص بالإدارة المحلية.

مرعى: تسمح لى سيادتك سؤال فى الحته دى صغير.. هل يمكن تماشيا مع الاقتراح اللى بتقوله ده إن احنا نفصل عملية التحصيل لحساب الأموال المقررة نهائيا عن عملية التسويق؟

حجازى: أيوه.. ماهو ده اللى هنعمله.

مرعى: خلاص يبقى دى هتحل مشكلتنا.

حجازى: ما إحنا ماشيين فى خط على أساس إن احنا هنفصل التحصيل، هيطلع من عندى من إدارة الأموال المقررة الربط.

مرعى: نحصل عادى بالطريق العادى بتاع زمان، يعنى مايحصلش من عملية تسويق محاصيل.

حجازى: لأ.. ما إحنا لسه هنتفق على الجمعية وازاى الحساب هيمشى.

مرعى: لأ.. أنا بسألك هل ممكن؟

حجازى: يعنى إحنا عاوزين الجمعية يافندم ما لم تكن هى المركز الرئيسى لحساب الفلاح ولا أحد غيرها، يبقى مافيش بطاقة فى بنك التسليف وبطاقة فى كل حتة يبقى فيه بطاقة واحدة هى المسؤولة عن مركز الفلاح.

مرعى: لأ.. ما النقطة دى إحنا متفقين فيها.

حجازى: أنا بقى عندى الصراف بقى بتاع الأموال المقررة مسؤول عن التحصيل.

مرعى: زى ماكان طول عمره.

حجازى: آه.. هيبقى موجود فى الجمعية.

مرعى: ويحصل بطريقته.

حجازى: ويحصل من وعلى أساس الربط اللى هيجيله من إدارة الأموال المقررة، هابعت للجمعية اخطار سنوى بالضريبة، زى ما بنبعت لأى واحد يخطر بالضريبة وتبقى المسؤولية هى إن الصراف يحصل من الجمعية.

مرعى: يمشى.

حجازى: وبالتالى مش هيبقى فيه بطاقة فى بنك التسليف الزراعى، لأن حاليا النهارده له فيشة فى البنك وله بطاقة الجمعية وبطاقة الأموال المقررة، وطبعا فى الغالب التلاتة ولا واحدة لفقة مع التانية، وبالتالى كثير من الاشكالات بتنتج من هذه البطاقات.

عبد الناصر: رأى سيد فى هذا الحقيقة إن احنا بنعمل مشاريع ثم بتطلع اختراعات جديدة تحمل هذه المشاريع ما لا طاقة لها به! ينتج عن هذا إن المشكلة دى بتبوظ. قبل ما نعمل التسويق التعاونى قبل ما نتدخل كنتوا بتاخدوا فلوسكم ازاى؟ بتحجزوا على الصراف وبيعمل، لما جينا نعمل التسويق التعاونى بوظتوه، كل واحد دخل على العملية دى بوظها! فأنا بقول: الحقيقة عايزين نحرر كل العقد اللى اتحطت دى كل البلاوى اللى جت دى، ونرجع تانى زى ما كنا زمان فى القطاع الخاص.

حجازى: الوِرد يافندم كان كل حاجة.

مرعى: إتلغى الوِرد.

عبد الناصر: ودلوقتى نرجع زى ما كنا، ليه أربط التسويق بالضريبة بالدين باللى ايه؟! يعنى دى عملية الحقيقة.. نلغى التسويق خالص وحصلوا فلوسكم.

مرعى: سنة ونرجع تانى سنة نمشى كويس على ما يعودوا هم يحصلوا فلوسهم.

حجازى: كان بياخدها من الفلاح ماكانش بياخدها من البنك ولا من أى حتة، بس كان له القدرة يحجز ويمشى فى اجراءات .

عبد الناصر: إيه يمنع إنك إنت تحجز وتاخد ايه؟

حجازى: لأ.. بنيجى نحجز، وبعدين يقولوا: لأ.. التعليمات والتوجيه كذا كذا.. ده اللى حصل.

عبد الناصر: توجيه مين؟!

مرعى: لأ.. هو فى الواقع يافندم يعنى الواقع للتاريخ.

عبد الناصر: مابيدفعش! يعنى هى الحقيقة العملية إن احنا كل ما نعمل خطوة اشتراكية نلاقى اللى يبوظها كده فى كل حاجة.. فى كل عملية من العمليات!

حجازى: يافندم ماهو اللى بيحصل ايه؟ بيحصل بنعمل تسويق تعاونى، دخل بنك التسليف ودخلت شركات التسويق ودخلت جمعيات ودخلت الأموال المقررة خلال الجهاز.. ارتبك!

عبد الناصر: باظت العملية!

حجازى: وتو الحسابات ما ارتبكت سنة واحدة ماليا وحسابيا لا يمكن يافندم يبقى من الصعب، بقى دلوقتى بنلاقى نفسنا داخلين مع بنك التسليف محصل لنا فلوس، فيه حالات تانية حصل فلوسه وساب الأموال المقررة وفيه تحقيقات فى بعض المحافظات فى هذه العملية.

عبد الناصر: طيب الكلام الأول كان أحسن، الأول حتى بنك التسليف ماكانش مداين الناس.

مرعى: كان سداده ٩٥٪.

عبد الناصر: كنت إنت فى بنك التسليف، فدلوقتى يعنى جينا نعمل خطوة اصلاحية يطلعوا لنا ٥٠ واحد ده من هنا وده من هنا ويدخلوا يبوظوها!

حجازى: عشان كل واحد بيبص يافندم من وجهة نظره.

عبد الناصر: آه.

حجازى: فبالتالى واحد بيتفقد فى السكة، فالعادة الخزانة بتتفقد!

عبد الناصر: لأ.. اللى بيتفقد الناس! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: لأ.. يافندم إحنا مفروض نحصل فى الأموال المقررة ١٩ مليون بنحصل ١١!

عبد الناصر: ليه؟

حجازى: طب والباقى ليه؟ هو علشان مافيش أى control على نسبة التحصيل نزلت لـ ٧٠٪.

مرعى: لأ.. لأنه الحمل كله اترمى على عملية التسويق.

عبد الناصر: العملية بترجع زى قديمه.

مرعى: الأموال المقررة إنتو حصلوها وإحنا حسب صورة بنك التسليم.

حجازى: طب ماهو دلوقتى إنت الفلوس موجودة النهارده مثلا فى القطن، الشيك بيطلع من شركات القطن.

مرعى: ما طول عمره بيطلع من شركة القطن.

حجازى: ما أنا عارف.

مرعى: بس ماكانش يتنقل إلا بتصريح من الصراف.

حجازى: طب ما أنا آخد اجراءاتى بقى بالكامل.

مرعى: آه.. أوى.. أوى.

مرزبان: يعنى برضه الظروف مختلفة، لأن فى الأول اتفاجئ إن الصراف بيحجز والفلاح كان بيلجأ الى تاجر يسلفه أو يديله جزء من بيع المحصول، وبناء عليه يسدد وبعدين يشيل. النهارده اذا كان موجود التسويق التعاونى مش هيقدر يتصرف إلا اذا كان التسويق التعاونى مستعد يدفع المبلغ بتاع الأموال الأميرية، وإلا هيحجز. هو الراجل مايقدرش يتصرف فى المحصول بتاعه إلا اذا لجأ تانى الى التاجر، مايوردش الى التسويق التعاونى.

حجازى: هو الاقتراح الأخير كويس، يعنى أنا مع الأخ سيد لما كنا بنتكلم على أساس بنك التسليف هيسلف الجمعية مبلغ – مش هيسلف فلاح – هيسلف الجمعية مبلغ معين على أساس الذمامات والقدرة الموجودة. بعدين الجمعية هى اللى بتوزع المبلغ الصراف بيبقى موجود فى الجمعية، لما ييجى يحصل الفلوس يبقى الصراف يقدر يحجز وتبقى الجمعية هى المسؤولة عن الحساب والصراف موجود فى الجمعية.

عبد الناصر: ده موضوع مفروض نناقشه فى جلسة تانية الحقيقة، لكن هو اللى أنا بقوله: إن تحميل المشروع هذه المشاكل كلها سيحجب عن المشروع النجاح، إن باستمرار الفلاح متهيأ له إن التسويق التعاونى جابله مصيبة، كل فلاح تقابله يقول لك: بتاع التسويق التعاونى جاب لى مصيبة، وإن أنا باروح أسلم المحصول وبعدين الآخر بياخدوا منى ٢٥ قرش حتى فوق الفلوس اللى مستعدين يدوها لى! مابنحسبش أبدا العملية.

مرعى: هو اللى اتصرف السنة دى فى القطن ٨٥٪ من قيمته.

عبد الناصر: بعد القرار اللى اتعمل يعنى.

مرعى: لأ.. يعنى التسوية الحسابية، يعنى تمن القطن كان ١١٧ مليون جنيه اللى وصل ايد الفلاحين بعد سداد الأموال وبنك التسليف وكله ٥٨٪. مابقولش إن دى حسابات مضبوطة، انما فيه مبلغ هو فيه ظاهرة السنة دى برضه بتبين إنها بادرة خير فيما لو حسمنا الموقف اللى سيادتك بتشير اليه؛ إن جملة السلفيات اللى احنا صرفناها النهارده للفلاحين لهذا العام ٦٨ مليون جنيه، تحصيلنا السنة دى ٧٥ مليون يعنى حصلنا ٦٨ مليون و٧ مليون من..

عبد الناصر: طبعا كمان بنك التسليف عايز تطهير كامل فى المحافظات وفى كل مكان وهذا معروف للكل، وهذه المواضيع تتراكم وبالذات بعد كده بتبين إن احنا فاشلين فى كل السكة اللى احنا ماشيين فيها!

عاشور: الحقيقة يافندم – لو سمحت لى – لو أسرعنا مع وزارة الخزانة فى انشاء مديرية الخزانة فى المحافظة، أصبح المحافظ مسؤولا عن الايرادات وعن المصروفات وبيقدر يجمع بنك التسليف، وإذا سيطر على المحصلين كلهم كل الخلافات بتاعتنا بتوقف.. يعنى أنا أرجو كل واحد يقولى مثلا يقدر ينفذ هذا الكلام ده ولا لأ؟

عبد الناصر: فاضل لك ٣ دقايق ياحجازى!

حجازى: أنا قربت أخلص أنا بس هادى صورة.

عبد الناصر: ساعة ونص أصلك!

حجازى: الأموال المقررة يافندم – يعنى أنا برضه عاوز مش هادافع انما على الأقل هادى صورة – الحصيلة بتاعت ضريبة الأموال المقررة سيادتك ٣ مليون من ١١٢ ألف حائز حاليا، منهم ١,٥٤٧ مليون حائز بيدفع ضريبة جنيه. سيادتك تصور المجهود اللى بيبذل عشان نص العدد بتاع الحائزين باخد منه ضريبة أقل من جنيه.. حتى مش جنيه أقل من جنيه!

عبد الناصر: ضريبة ايه دى؟

حجازى: أموال مقررة.

عبد الناصر: على الأرض؟

حجازى: على الأرض جنيه؛ لأن هو مفروض ٥ بيعفى من ٤ فجنيه، ٥٣٤ ألف من الحائزين من جنيه الى أقل من اتنين؛ فيعنى آدى ٢ مليون من ٣ مليون كل الضريبة بناخدها منهم يعنى جنيه واتنين جنيه سواء سيادتك بالمجهود الحسابى الذى يعمل بالنسبة لهذه العمليات.. يعنى هو بيعمل حسبة وبتاع وبعدين فى الآخر يتحصل.

عبد الناصر: دول طبعا للحائزين على ٦ فدادين.

مرعى: ٥ فدادين فأقل بيعفى من الـ ٤ جنيه، وبعدين يعنى ضريبة يعنى مثلا بـ ٥ جنيه الفدان بيعفى من أربعة لحد ما يطلع للشريحة الخامسة بتبقى الضريبة كاملة، هو بيتكلم على الضريبة الأصلية.

حجازى: أنا باتكلم على الضريبة الأصلية.

عبد الناصر: طب ما نعفيهم دول.

حجازى: ما أنا بفكر والله أنا بدور على وسيلة نعفيهم بس أنا بدور على وسيلة.

عبد الناصر: وننزل بدل التمثيل ربع! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: دى جنيه دى، ده أنا شخصيا يافندم بفكر فيها فعلا.

عبد الناصر: آه.

حجازى: على أساس الجنيه الضريبة.

مرعى: بس هترد معاك فى ضريبة الدفاع والضرايب التانية وده شئ كويس.

حجازى: بس مش كتيرة مش كتيرة.

مرعى: بس نحسبها فى الجملة.

عبد الناصر: بس مش هنفرض ضريبة على سجاير ولا ضريبة السنة دى ولا مليم.

حجازى: طب سيادتك هتشوف بقى الصورة.

جاب الله: هو الفريق أول محمد فوزى..

عبد الناصر: ده هرب ماجاش يعنى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

جاب الله: لو ماخدش المبلغ اللى هو طلبه، كان السنة دى أكبر قدر من الاستثمار فى عهد الثورة كلها وبدون التمويل بالعجز والضرايب ولا الحاجات دى كلها.

عبد الناصر: فالحقيقة إحنا قدامنا السنة دى يعنى اليهود هم السنة دى يابنخلص منهم يابيخلصوا مننا، يعنى هو ده كلام دايان إنهم يعنى يائسين مننا جدا وبيقول: إن الحل الوحيد إنهم بيجوا الى القاهرة، وبيفكر فى إن ده حل يمكن قد يتبعوه فى الخريف القادم ويحتفظوا بقناة للسويس ويحلوا العملية كلها. وبعدين بقى بيشتروا كميات باهظة من الأسلحة، يعنى الحقيقة عندهم فلوس وعندهم عملة صعبة وبيجمعوا فلوس وبيشتروا بكميات كبيرة جدا من الأسلحة.

هو إحنا الحقيقة ليس أمامنا من سبيل إلا إن احنا نستفيد من التفوق البشرى ونجند عدد كبير كمان من القوات، ونحاول الحقيقة نحصل على المعدات الحديثة بالذات. وكنت فى الجيش يوم الجمعة اللى فاتت باسمع الأجهزة الاسلكى بتاع الدفاع الجوى، عاملين احتياطات بس مافيش مواصلات حتى من الغردقة مافيش اتصال بالقاهرة غير الاتصال بخط التليفون، واذا ماحطتش جهاز لاسلكى مضبوط.. عندهم جهاز مابيوصلش، الصعيد والحتت دى ماحطناش.

دلوقتى إحنا عاملين خطط إن اذا جم فى أى حتة مجهزين لهم قوات هنا وطيارات وهليوكبتر ومظلات، إن اذا جه يعنى مجهزين ننزل هنا ومجهزين فى مراكز مختلفة. طيب اذا مابلغنيش الراجل ده إلا بعد ساعتين ما هيكون خلصوا ومشيوا أو بعد ساعة؛ يعنى لازم بعد دقيقة يكون بلغنى أقدر أروح له لأنه هياخد ساعة اذا مابلغنيش مش هقدر أعمل العملية الحقيقة.

طيب دلوقتى عملنا طيران ومطارات وبتاع مافيش الـ startars ولا المعدات دى، والروس إدوا لكن مادوش كل حاجة، الحقيقة فى اللاسلكى إدوا لكن مادوش فيه حاجات الحقيقة عايزينها. طيب صرفنا فى المطارات دى مش قادرين نستخدمها يبقى اذاً لازم نشترى الحاجات دى.. والى آخر يعنى الموضوع.

مانقدرش نيجى دلوقتى ونقف الحقيقة، وبعدين برضه مش باين فى العملية إن حد هيقدر يوافق على حل سلمى من اليهود. ده إشكول لما قال: خط على نهر الأردن وهياخد شرم الشيخ والجولان والقدس والبلاد اللى فيها عرب يعنى مالهمش مطامع فيها، الدنيا اتقلبت عليه فى اسرائيل واضطر يكذب الحديث بتاعه.. بتاع النيوزويك.

وبعدين الدول الأربعة يعنى على رأى الأمريكان لن يغيروا موقفهم، بدى أقول لك حاجة: أمريكا لن تغير موقفها، مش بالسهل طبيعة السياسة الأمريكية مش بالسهل إنه يغير مرة واحدة، يعنى هو اذا أراد أن يغير فالوضع الطبيعى إنه يغير ببطء. وبعدين كلامهم كله إن أى حاجة لكن برضى الأطراف المعنية، يعنى اسرائيل ليها حق الفيتو لغاية دلوقتى يعنى مافيش أبدا أمل فى العملية.

وبعدين موضوع العربيات، يعنى إحنا راح لنا ٢٠ ألف عربية اللى جالنا لغاية دلوقتى حوالى ٩ آلاف من الموضوع الأولانى، وبعدين هم ميزتهم الجنزير برضه وإحنا عايزين نشترى حتى لازم الحقيقة نكون مستعدين للعملية.

بالنسبة للمعدات الصغيرة وحاجات بهذا الشكل لازم نكون جاهزين بيها، الروس وافقوا يدونا حاجات كتير على إنهم هيسلمونا السنة دى، وإحنا بنستعجل فى حاجات كانوا بيقولوا هيأجلوها يعنى عايزينها السنة دى؛ بالذات بالنسبة يعنى أسلحة يمكن مادوهاش للدول الاشتراكية. إحنا اللى خدناه من الروس ده كله مادفعناش فيه ولا مليم الحقيقة، يعنى أومال لو ماكانوش الروس إدونا كان زمانا ماعندناش حاجة خالص! فالعملية مع إن دلوقتى اسرائيل بتقول بعد سنة هتنتج كل حاجة فى المصانع الحربية، وبيركزوا بعد عملية فرنسا الى إنهم ينتجوا كل حاجة.

البشرى: هو فى الأسلحة يافندم مش زيادة عن اللى موجود هنا غير الحاجات اللى بنستوردها، انما هم فى الصناعات الحربية..

عبد الناصر: يعنى ركب المدفع على شاسيه الدبابة وعمل.

البشرى: لأ.. ما إحنا بنعمل الحاجات دى يعنى المدافع المضادة للطائرات الحاجات دى كلها.

عبد الناصر: لأ.. ركب المدفع على شاسيه دبابة مدفع مضاد للطائرات عملية تانية مؤقتة. هو فى هذا إحنا فيه حاجات كتير الحقيقة.. وبعدين يعنى عايزين نشترى ورش وعايزين نضبط نفسنا هنا الحقيقة، وإلا نبقى باستمرار متخلفين.

فموضوع الجيش الحقيقة بنقول إن احنا بناخد سنة ٦٩ لكن الى متى؟! ماتحلش الموضوع الى متى هنقدر نصبر الحقيقة؟!

حجازى: وبعدين إحنا كل ما بنتأخر هم برضه بيزودوا يعنى امكانيات.

عبد الناصر: آه طبعا.. يعنى هم الجيش عندهم ٣٠٠ ألف.

حجازى: يظهر يافندم إنهم معرضين السنة الجاية الى أزمة اقتصادية داخلية، أنا شايف تقرير النهارده يعنى كل الأمريكان..

عبد الناصر: لا.. هايدوهم فلوس ويسافر آلون يلم ٣٠٠ مليون دولار ومش فاهم ايه يعنى، وبعدين الجيش بيوحد البلد ويشتغل.

حجازى: هل الخلافات اللى موجودة فى الحكومة هناك دى حقيقية ولاّ مجرد بس دعاية؟

عبدالناصر : هو المجتمع أصلا كله خلافات، اليهودى العراقى والشرقى تلاقيه أقرب لنا من اليهودى الأوروبى.. مجتمع كله خلافات اللى بيوحد بينهم الحقيقة هو الجيش.. المؤسسة العسكرية؛ لأن كل الناس جنود حتى الوزرا يعنى آلون ده ضابط احتياطى اللى هو نائب رئيس الوزارة؛ كلهم ضباط احتياط وكذا وممكن يعنى فى وقت يونيه استدعوهم كلهم، وكلهم مدربين وعندهم الحقيقة أحسن نظام احتياطى فى العالم بيقعد فى وقت السلم بـ ٥٠ ألف وفى وقت الحرب بيعمل ٣٠٠ ألف على طول.

إحنا الحقيقة بالنسبة لينا أيضا بالنسبة للتعليم والثقافة صعب العملية دى، فلازم الحقيقة نحتفظ بأعداد كبيرة. هو النهارده محتفظ بأعداد كبيرة ولكن هم حاسين إن الحرب آتية لاريب فيها لذلك مستميتين. والانجليز بيسلحوهم يعنى موضوع التسليح ده أنا اتكلمت مع وزير الدولة على معلوماتنا بالنسبة للتسليح والكلام اللى بيدوه، وقال: إن موضوع التسليح ده مايقدروش يمنعوه لأنه بيخلوهم يضغطوا، لكن العملية هى الحقيقة مش عملية ضغط أبدا لأن هم طبعا منحازين لاسرائيل.

جاب الله: فى تعليق نكسون على أزمة الشرق الأوسط لأنها تهدد بالمواجهة النووية، سيادتك تسمح تعلق على هذه العبارة؟

عبد الناصر: هو إحنا كانت معلوماتنا الحقيقة من ناس قريبين من نيكسون إنهم خايفين من المواجهة مع روسيا، بس معلوماتنا عن التانيين إن هم أيضا خايفين من المواجهة مع أمريكا؛ هو ده الحقيقة العامل اللى بيحرك الأمور. ولذلك كل التوتر ما يزداد الأمريكان بينزعجوا واليهود بيقولوا أبدا ده مافيش توتر فى المنطقة، والكلام ده يقولوه الفرنساويين والروس بس على هذا الأساس الحقيقة يعنى بيحاولوا يبينوا إن الموضوع هادى.

طبعا هم متصورين إن احنا عندنا خبرا روس وإن احنا دلوقتى عندنا أسلحة روسى؛ فالحقيقة الروس commited فيه أكتر من العملية اللى كانت فى سنة ٦٧.. فى سنة ٦٧ الخبراء الحقيقة مابيدخلوش الجيش كانوا قاعدين فى الكليات! دلوقتى عندنا خبرا روس حتى لغاية الكتيبة يعنى طلبنا للكتيبة، هم الروس لذلك برضه فى رأيهم إن احنا لا نتسرع أبدا فى الحرب إلا أما نكون جاهزين جدا؛ لأن طبعا هم متصورين إن هذا بيأثر عليهم.

من رأينا النهارده الحقيقة إن تأزيم الموقف قد يفيد فى الحل السياسى، ولكن الى أى مدى ماقدرش أقول؛ يعنى الى أى مدى اسرائيل تستجيب؟ لا تستطيع اسرائيل إنها تستجيب. وبعدين برضه عملية المواجهة الأمريكان والروس بيخافوا لينزلقوا الى مواقف غصب عنهم، يمكن إحنا كدول صغيرة مابنخفش من انزلاق الى موقف مش هيجيب مصيبة كبيرة، لكن هم اذا انزلقوا الى مواقف هم بالتالى بيتحطوا زى عملية كوبا ياكذا ياكذا، وبيبقى هنا موضوع الكرامة صعب جدا وموضوع التراجع صعب. طبعا هم لازم عندهم معلومات عن الاتحاد السوفيتى والعسكريين فى الاتحاد السوفيتى متشددين، يعنى ده واضح حتى من المقالات اللى بتتكتب فى الجرايد الغربية عن الناس الاخصائيين، حتى من بعض المقالات اللى طلعت فى بعض الصحف السوفيتية، فهم برضه بيعملوا حساب لهذا الموضوع.

فهو ده موضوع الخوف من المواجهة، لكن هل يعنى هذا إن أمريكا ستستجيب الى اقتراحات الاتحاد السوفيتى؟ لا أتصور؛ لأن فيه قوة تانية هتأثر فى الموضوع.

البشرى: فيه يافندم كان بن جوريون ورد تصريح على لسان موشى دايان من أسبوع أو حاجة هل هذا صحيح؟ إن هو بيقول: إن العرب فى المستقبل البعيد بيتفاوضوا مع اسرائيل، هل ده صحيح ؟ يعنى بيعكس شعور داخلى داخل اسرائيل..

عبد الناصر: لأ.. هو عايز سلام.

صوت: يعنى بيقول يعنى ينسحب من الخطوط..

البشرى: لأ.. بيقول برضه سلام فى خطوط فى اتجاه الانسحاب، أظن حاجة كدا.

عبد الناصر: سلام دائم، يعنى هم اليهود مابيعتبروش الكلام اللى بنقوله إحنا سلام دائم ولا قرار مجلس الأمن سلام دائم، اليهود بيعتبروا هذا الكلام إن هو رجوع الى ما كنا فيه سنة ٦٧ لكن لا يمثل سلام دائم. أما السلام الدائم بالنسبة لاسرائيل هو اقامة علاقات دبلوماسية ثم اقامة علاقات اقتصادية.. هذا هو السلام الدائم، واعتراف طبعا وده مش ممكن طبعا.

رفعت: فيه موضوع يعنى بيثير الانتباه فى شكوى اسرائيل..

عبد الناصر: الناس زهقت من الاقتصاد يادكتور حجازى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

حجازى: هم كانوا كلمتين يافندم.

رفعت: بيثيرنى انتباه فى شكوى اسرائيل الأخيرة فى مجلس الأمن، بتقول: على إن الفدائيين اللى بيشتغلوا فى سينا ويدربوا فى الاسكندرية، ماعرفش هل يعنى عاملين حاجة فى اسكندرية ولاّ لأ؟

عبد الناصر: هو يعنى عمل أى حاجة فى أى حتة يعنى مش ضرورى فى اسكندرية يعنى.

رفعت: بيدربوا فى منطقة اسكندرية واحتمال يعنى يكون..

عبد الناصر: هم الحقيقة كل واحد امبارح كان بيدور علينا لأن افيه انذارات جاية، هو طبعا فيه فدائيين موجودين فيه دخلوا فى سينا ناس اشتغلوا وعملوا ألغام. هم اليهود مسكوا عدد أظن مش من العسكريين من ناس مدنيين.. مسكوا حوالى ٩ بيستجوبوهم وقالوا عليهم إنهم بيتدربوا.

العملية لسه من أولها، والمفروض من ناحيتنا إن احنا هنصعدها بسيط يعنى طبعا ده مش فى إيدنا لأن هم ممكن يصعدوا أكتر، طبعا اسكندرية أو قيادة اسكندرية ماتقدرش تعرف ليه مش القاهرة؟

يعنى هو إحنا الحقيقة الشهر الجاى جيالنا الطيارات الجديدة، هم مايعرفوش بهذا الموضوع خالص. والحقيقة أول ما بتوصل الطيارات دى بتقلب الموقف كله؛ لأن هم يعلموا إن طائرتنا ماتوصلش اسرائيل لكن الطيارات الجاية على طول هتوصل اسرائيل؛ لهذا هم بيحسبوا حساباتهم كلها على أساس إن طياراتنا مش هتوصل اسرائيل. مجئ الطيارات دى بيغير الموقف جدا بالنسبة لاسرائيل، طبعا مجى الفانتوم بعد كده أيضا بيغير الموقف بالنسبة لينا.

وبعدين إحنا عندنا القاذفات، عيبها إنها بطيئة وموجودة هنا وممكن توصل لكن التانية طيارات super sonic وبتوصل؛ لذلك إحنا مش عايزين نصعد بسرعة لغاية ما نستوعب الحاجات اللى جاية دى.

ولكن أنا لازلت أعتقد إن هو جواب نيكسون مش عايزين حاجة غير عودة العلاقات الدبلوماسية بس أو كل الحاجة اللى فيه، حتى كلامى ماردوش عليه وماناقشهوش يمكن هم تعمدوا وبان إن نكسون مش عايز يلتزم بالموقف.

أبو العز: هو كما وصلنا من السيد أمين هويدى نشرة معلومات من ييجى عشر أيام عن مؤتمر يهودى عقد فى القدس وحضره مندوبين من جميع الجمعيات اليهودية فى العالم. فى الواقع هم ماجابوش سيرة الخلاف بين العرب وبين اسرائيل سوى فى الجهة الحربية، وموشى ديان اتكلم فى ٣ نقط : اتكلم فى أول نقطة بأهمية الجبهة المصرية على إنها أهم جبهة موجودة حاليا، واتكلم على سرعة تسليح الجيش المصرى، وبعدين قال فى نقطة: إنه لا يعتقد الجمهورية العربية المتحدة ستحارب فى الصيف القادم.

دى يعنى التلات حاجات اللى اتكلم عليهم فى هذا، أما خلاف ذلك فماجابوش سيرة خالص عن الحرب سوى إنهم ركزوا على أهمية التعليم اليهودى يظل فى جميع أنحاء العالم، وعدم الامتزاج والذوبان لليهودية فى العالم خصوصا فى الشعوب المتقدمة، وأهمية الابقاء على الشعب اليهودى وتشجيع الهجرة بحيث أن يصل عدد سكان اسرائيل الى ٥ مليون على نهاية هذا القرن.

عبد الناصر: طبعا هو بيحسب العملية إن احنا مانقدرش نهجم فى الصيف القادم على نقتطين.. النقطة الأولى اللى هى الطيران والطيارين وده موضوع ممكن إنه يعرفه. والنقطة التانية هى خفة الحركة وده أيضا سهل إنه يعرفه. اذا كان ماعندناش الطيران كويس وإذا كان ماعندناش خفة حركة طبعا النقطة التالتة اللى هى تدخل ضمن خفة الحركة هى خطة معدات العبور؛ إن ازاى هنهجم اذا ماكانتش عندنا معدات كاملة للعبور؟ وبهذا يقدر يحسب وفى رأيى إن هذا الحساب هو حسابه صح.

غانم: لو تتكرم سيادتك وتقول لنا اذا كان موقف ديجول مختلف عن موقف الاتحاد السوفيتى ولاّ مقارب له فيما يتعلق بطريقة حل الأزمة؟

عبد الناصر: هو طبعا موقف ديجول مقارب لموقف الاتحاد السوفيتى، لاختلاف الاتحاد السوفيتى مابيقولش حاجة إلا اذا إحنا وافقنا عليها.. بياخد موافقتنا عليها؛ يعنى مثلا فى ربط عملية قناة السويس باللاجئين يعنى ممكن هو يمشى بهذا، ديجول ممكن مايمشيش فى هذه العملية. فرق الاتحاد السوفيتى بيناقشنا وياخد رأينا فى كل شئ ولا يمكن أن يقترح شئ إلا اذا إحنا وافقنا عليه.

بنأجل بقى رسم القيلولة..

حجازى: دول ٣ دقايق يافندم.

عبد الناصر: خلصوا!

حجازى: مش هياخدوا عشان بس مافتحش الموضوع تانى.

عبدالناصر : طيب.

حجازى: هو الاقتراحات بسيطة جدا.. أول اقتراح إحنا عندنا ضريبتين تركات ورسم قيلولة، وإحنا بنقترح إنهم يبقوا ضريبة واحدة تخضع للوارث مش واحدة على التركة وواحدة على الوارث؛ فده توفيق دون أن يزيد العبء، عملية بتيسر العملية.

حدود الاعفاء، إحنا بنقول: إن حدود الاعفاء للمجموعة الآتية بترفع من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ ابناء الشهداء اذا كان الابن طالب على أن لا يزيد سنه عن ٢٥ سنة، اذا كان ذو عاهة وتفقده الكسب، اذا كان بنت غير متزوجة أو مطلقة أو أرملة فبنرفع حد الاعفاء من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ اللى هم فئة الطبقة الأولى فى هذه الحالات.

بعدين الطبقة التانية: اللى هى فى القانون بتشمل الأصول على الأب والأم والأخوة والأخوات، ماكانش لهم حد اعفاء بنحط لهم حد اعفاء. بعدين برضه فيه نص على أساس إن الدار السكنى بتعفى حاليا من الضريبة على إن لو حدث فيها تصرف فى خلال ١٠ سنين تخضع للضريبة؛ فإحنا بنقول: إنها تبقى ٣ بدل ١٠ برضه عملية تيسير لأن بعضهم بيحب يبيع فبيضطر يخضع الدار الى الضريبة.

بعدين فيه برضه حاليا نص فى القانون إن اذا كانت تركة معينة ووارث عايز يبيع حقه أى جزء من التركة يتباع يبقى لازم يدفع الضريبة بالكامل؛ وبالتالى يبقى بتمنع بعض ورثه من التصرف فى الضريبة، طالما إن التركة بتحمل ضريبة مافيش مانع إن احنا ناخد ضريبة من أول عملية بيع، نقدر ناخد جزء منها ونقترح ٥٠٪ من أى بيع يبقى الضريبة طالما إن الباقى محمى.. آدى كل العملية عمليات تيسير.

عاشور: يعنى بياخد نصيبه بس؟

حجازى: نعم؟

عاشور: يعنى بيؤخذ النصيب اللى عليه؟

حجازى: آه.. يعنى إحنا بنقول: إن هو بنحصل على نصف المبالغ المتحصلة فعلا من المبالغ المتربتة على بيع جزء من التركة.

عاشور: لا.. يعنى نصف المستحقة عليه يعنى هو مثلا ٥ ورثه فتاخد نصيبه، فالوارث اللى يبيع يدفع ما عليه من مستحق، مع إن دى بتعمل تعقيدات كثيرة جدا وبتعمل ارتباكات كثيرة جدا يعنى موجودة.

حجازى: ماهو لما هتتحول الضريبة الى الوارث يعنى مش تركة زائد وارث، عندنا دلوقتى قيمة ضريبة التركات على التركة وضريبة رسم القيلولة على الوارث، هيتوحدوا هيبقى على الوارث. فى الحالة دى هتحل الاشكال ده، اذا كانت الضريبة على الوارث يبقى اذا تصرف فى جزء..

عاشور: يدفع ما عليه.

حجازى: لأ.. يعنى إفرض إن هو عنده ٥ – ٦ حاجات وراح بايع جزء منها أقوم واخد حصيلة الضريبة من أول جزء هيبيعه.

عاشور: يعنى ده أسهل جدا فى الناحية العملية لأن دى بنشوف لها تعقيدات كثيرة.. فى الواقع أسهل من الناحية العملية الوارث اللى بيبيع يدفع اللى عليه.

عبد الناصر: على كل حال يعنى إحنا سمعنا أكثر مما ناقشنا، الجلسة الجاية نستطيع اللى عايز يناقش يقدر يتناقش.

ننتقل الى موضوع آخر وهو موضوع الجيش الشعبى والدفاع، اذا كنا بناخد صورة من الأخ حمدى.

عاشور: سيادتك تذكر إن الجيش الشعبى ينقسم الى قسمين.. القسم الأول: حماية المرافق وعندنا حوالى ١٣٠٠ هدف قسمناهم الى حوالى ٢٥٤ قايمة بها القوات المسلحة و٥٠ شرطة مشددة و١٥٩ المنظمة. احتلت كلها وحددنا الميعاد هتكمل كل الاحتلال القوات المسلحة يوم ١/١٥ الشرطة يوم ١/١٥ المنظمات الشعبية عدا ١٢ هدف، آخر ميعاد ليها فى حوالى ٢/٢٤ هنكون احتلينا كل الأهداف. سيادتك تفضلت ووجهت إن ضرورى حماية المدن كأهداف حيوية، إحنا اخترنا ٣٧ مدينة واتشكلت لها الدفاعات كلها، هو الموضوع ماشى بحماس محافظة دمياط العدد لغاية النهارده ٢٠٠، البحيرة ٣ مواقع اللى هى أهم رشيد ومديرية التحرير مجموع المتطوعين بتاعهم..

عبد الناصر: وادكو؟

عاشور: ادكو داخلة فيها القوات المسلحة انما رشيد..

عبد الناصر: ادكو خدتها القوات المسلحة؟

عاشور: أيوه يافندم مع البرلس اللى هى فوق مع كفر الشيخ.

عبد الناصر: لأ.. هم خدوا البرلس اللى أنا فاهمه وماخدوش ادكو.

عاشور: أخدوا يافندم برج البرلس.

عبد الناصر: طب ادكو؟

عاشور: أنا كنت كلمت السيد وزير الحربية عشان إضافتها، وهو دلوقتى فى جولة أظن هيوصل الى أسوان الليلة وهييجى مكتبه يوم التلات الصبح، مجموع المتطوعين فى البحيرة ٤٠٢، المنيا ٤ مدن بلغ مجموع المتطوعين لغاية النهارده ٢٤٠ .

عبد الناصر: خدتوا السلاح؟

عاشور: أيوه يافندم كله تم وفى أماكنهم من يوم ١/١٠، وإحنا الخطة بتاعت يوم ١/١٥ واحتلال جميع المواقع هيتم يوم ١/٢٠.

وكل رئيس مدينة أصبح مسؤولا عن الجيش بتاعه ومعاه مستشار عسكرى مساعد اذا كان مدنى غير إن احنا غيرنا له الضباط. فيه بعض مشاكل صغيرة خاصة بالتدريب ماقدرتش أحلها لوجود سيادة الفريق فى الرحلة برا، على اعتبار إن أطقم التدريب عاوزة زيادة من المتطوعين، والاتحاد الاشتراكى معانا على اعتبار استقبال عدد أكبر يبقى فيه احتياطى أكبر.

بعض المشاكل الصغيرة الخاصة بالتدريب فقط هى اللى بتأثر لغاية النهارده على حماية المدن، أرجو إن أنا أوفق فى حلها مع سيادة الفريق باعتبار مضاعفة عدد المدربين.

طبعا كل خطط الدفاع وضعت، ولكن سيادة الفريق عامل فكرة اللى هو لجان التفتيش جابتلنا صورة الحقيقة صعبة شوية، باعتبار إن الموضوع عاوز عناية أكبر سواء كان فى التدريب أو فى الأسلحة أو فى المواقع.

برضه سيادة الفريق هيطلع الفرق تانى تفتش بعد العيد يوم ٣، أرجو الملاحظات كلها بتاعت جيش الدفاع تكون اتلافت ورجعت تانى. طبعا سيادتك عارف إن كل مدينة فيها ٦٠ بندقية فقط، على اعتبار إن بنضاعف عدد المتطوعين باعتبار يبقى فيه ٣ مثلا هنزود السلاح فى المستقبل انشاءالله.

الأهالى قبلوا الفكرة بحماس، مابقاش فيه مشاكل باعاشة ولا لبس ولا أى حاجة، شعروا بإن كل مدينة مسؤولة عن حمايتهم.

عبد الناصر: آه.. يعنى دلوقتى اذا عوزتوا سلاح فيه سلاح.

عاشور: نقول الضعف مثلا يافندم، بنقول نعمل خطة على إن الضعف كل مدينة يبقى فيها ١٢٠.

عبد الناصر: آه.. يعنى منعتبرش السلاح هو مشكلة أبدا.

عاشور: أيوه.

عبد الناصر: ولكن يبقى معروف المسؤولية، إن احنا نستطيع إن احنا ندافع بالنسبة للمدن أو بالنسبة لأى حتة.

عاشور: هو كان فيه بعض قيود على الذخيرة بالذات، يعنى حبينا نكتر عدد الذخيرة فى التدريب بالذات عشان يبقى فيه ثمرة فى التدريب أكتر. برضه دى نقط بتوقفنا لما يوصل سيادة الفريق ونتكلم عليها معاه، وبرضه السيد وزير الداخلية موجود فى جولة على اعتبار إنه ينسق بعد زيارة الوجه القبلى كله فى جلسة خاصة.

عبد الناصر: وبعدين المحافظين بياخدوا مسؤولية بيمروا على الأهداف، اذا كان ليهم ملاحظات بيبلغوك وإنت تبلغنا.

عاشور: نزلت أنا يافندم خطوة يعنى بعض المحافظين كل سكرتير عام يعنى أصله عسكرى أصبح مسؤول عن مواقع كل المدن، وعملنا اجتماع وبيعاونوه المساعدين جدا فى مراجعة الأهداف.

عبد الناصر: لا.. لا.. حتى بالنسبة للقوات المسلحة، يعنى دلوقتى المحافظ هو دلوقتى القوات المسلحة هتشوف ايه ولاّ ايه متوزعة على حاجات صغيرة، فالمحافظ بينزل يمر اذا لاقى موقع إن الناس اللى فيه نايمين العملية ايه بيبلغ إنه راح الحتة الفلانية ولاقى الناس نايمين، ويعنى هو مالوش دعوة مابياخودش اجراءات معاهم لكن يبلغك يوميها بالتليفون.

عاشور: يافندم أنا بعت صور التفتيش كله لكل محافظ خاص بالمحافظة بتاعته، وقلنا له: إن هو مسؤول عن المرور تانى واليقظة مع المواقع واستكمالها، وبنتابع كل ١٥ يوم فهخلى المتابعة كل أسبوع.

عبد الناصر: آه.. يعنى باستمرار الحقيقة المحافظ لأن هى لجان التفتيش دى ماهياش هتكون..

عاشور: مستمرة.

عبد الناصر: لأ.. يعنى مش هتكون كل يوم، فلازم يبقى فيه رقابة والمحافظ لازم يعرف إن اذا حصل عنده حاجة هو بيبقى مسؤول.

عاشور: شرحت وفهمت يافندم.

عبد الناصر: يعنى العملية بهذا الشكل.

عاشور: حتى قلت لكل وزير أصبح مسؤول عن القطاع بمصانعه بكل العملية يعنى.

عبد الناصر: يعنى هو كلام دايان امبارح إنه هيضربونا فى حتة لا نفكر فيها! قعدت طول الوقت أفكر امبارح بعد ما شوفت التصريح فين الحته اللى احنا مابنفكرش فيها؟ طبعا بعدين فيه واحد جنرال تانى إدى برضه تصريح بهذا الشكل؛ فبرضه المحافظين يقولوا لنا ايه الحتت اللى مابنفكرش فيها.

عاشور: فيه احساس عام إن الضربة الجاية هتبقى فى غرب الاسكندرية بالذات، وأنا كلمت سيادة الفريق بالذات على اعتبار إن بيتقال إن فيه فدائيين فى برج العرب بيتدربوا .

عبد الناصر: لا.. ده هم اليهود عارفين إن فيه قوة فى العامرية مايقدروش يروحوا برضه.. عارفين إن فيه قوة كبيرة هناك لأن هم كانوا بيسألوا قريب عليها، فمش ممكن يروحوا غرب اسكندرية. هم الحقيقة لخبطتهم عملية انشاء جيش التحرير والكتايب والتوزيع.. متهيألى لخبطت المعلومات اللى عندهم كلها، مش عارفين ايه الحته الفاضية اللى ممكن يعملوا عليها العملية. وأنا فى رأيى إنه مايقدرش يعمل عملية إلا اذا كان عنده معلومات كاملة ١٠٠٪.. يعنى منطقة زى ماكان عنده على هنا ونجع حمادى. فهو دلوقتى لازم بيجمع معلومات ولازم بيحاول يدور على حتة فاضية عشان يوصل لها ويشتغل فيها فغرب؛ اسكندرية فاضية ازاى.

عاشور: سيادتك لو سبنا البرج لغاية العملين.. العلمين ماعلهوش حراسة غير قوات بسيطة.

عبد الناصر: اللى هى بتاعت البترول دى آه.

عاشور: أيوه يافندم، وكلمنا الجيش على اعتبار إن المنطقة دى عاوزة قوات مسلحة، فقالوا: إن دى شركة أمريكية مش ممكن يهاجموها.

عبد الناصر: أنا فاهم إن هم واخدين بترول.

عاشور: وبعين لما نيجى نطلع لغاية فوق مطروح، برضه فيها بعض القوات لكن ماهياش للدرجة اللى تدافع عن مطروح والسلوم. أنا كنت فاهم نقدر نجيب منظمات شعبية، فالجيش القيادة إدونا من ضباط الحدود فقط، ضغطت على المحافظ قال لى: مش هقدر أجيب متطوعين إلا ٢٠ واحد! فقلت له: موضوع إن دى منطقة وإنت مسؤول عنها بالكامل.. مطروح والسلوم.

عبد الناصر: يعنى مطروح أنا فاهم إن فيها أولا كتيبة الدفاع والمطار زائد فيه قوة أخرى.

عاشور: بس ماتتسابش مع الدفاع مطروح بالذات.

عبدالناصر : المدينة يعنى؟

عاشور: أيوه يافندم.

عبد الناصر: طب المدينة ما نعمل مقاومة جيش شعبى.

عاشور: ماهو بدأ يافندم فعلا لكن مطروح بقى هى اللى فيها شغل.

مراد: ولاء الأهالى فى هذا القسم ماهواش ولاء سليم.

عبد الناصر: ما هم اللى هينضربوا.. يعنى عايز دفاع عن المدينة هم اللى هينضربوا لأن المطار عليه كتيبة حراسة.. أنا سألت بالنسبة للمطار العملية دى موجودة حراسة.

أبو نصير: يافندم برضه جبهة البحر الأحمر متهيألى مازالت ضعيفة.

عبد الناصر: نعم؟

أبو نصير: مازالت ضعيفة يعنى جنوب الغردقة، يعنى من الممكن يحدث أى تسلل منها وخصوصا برضه فى المنطقة اللى ما بين القصير وقنا اللى هى أقصر مسافة فى الصحراء الشرقية، ومن الممكن برضه إنه يكرر ويعيد الكرة مرة أخرى بنفس الطريقة اللى اتبعها فى ضرب نجع حمادى.

عبد الناصر: آه.. بالطيران يعنى؟

سليمان: بالهليوكبتر.

عبد الناصر: يعنى هو ده محطوط حسابه، لكن فيه دلوقتى كتايب دفاع وفيه قوات دفاع بالنسبة للأهداف إحنا عايزين بالنسبة للمدن، وإحنا اتكلمنا فى اللجنة المركزية على إن فى الصعيد المدن بيعملوا الجيش الشعبى.

عاشور: وخدنا القصير يافندم، القصير فيها ٣٠٠.

عبد الناصر: ولكن أما سفاجا أنا فهمت إن الجيش برضه واخد سفاجا.

عاشور: هو يافندم سيادة الفريق كان قال إن احنا مسؤولين عن القصير بس، وهو مغطى الباقى.

عبد الناصر: آه.. يعنى هم الجمعة اللى فاتت كانوا قالوا إن هم عندهم سفاجا، والحقيقة العملية أصلها دى هتعوز وقت برضه لغاية ما تكبر.

رفعت: أنا بقول لو المحافظين لو يعملوا تجارب فى محافظاتهم مش مجرد احتلال مواقع مجرد إن تبقوا واقفين فى منطقة معينة، ويقولوا الاجراء اللى يتعمل يبقى تدريب عملى باستمرار على العملية، يمكن بتساعد على فهم الموقف.

عاشور: فى كل خطة وضعت عاملين نقط الانذار ووسائله وإيه الطرق وبروفات فعلية، انما يعنى التفتيش بيبقى حاكم الموضوع كمان أكتر، ونقط الضعف يافندم عندنا لغاية دلوقتى اللى هى نقطة المواصلات، محافظ البحر الأحمر، محافظ قنا. يمكن محافظ قنا قال لسيادتك المواصلات لكن برضه النقط فى التبليغ هتاخد فترة أطول، انما فى وجه بحرى برضه عملوا تجارب.

عبد الناصر: مانقدرش نعمل خط direct من هنا لقنا؟

أبادير: عملنا الخط، هو كان فيه قبل شهر ١١ دايرتين وفى شهر ١١ زودنا دايرة تالتة، وبعدين لقينا الحكاية بتاخد وقت كان بيوصل التأخير لـ ١٧٠ دقيقة ولما عملنا دايرة تالتة نزل لـ ٤٠ دقيقة، وبعدين عملنا مجهود فنى كبير خاص وبامكانا إن احنا نحول دايرة من التلاتة دول الى آلى.. يعنى يقدر فى دقيقة فى ثانية اثنين لمصر.. موجود دايرة دلوقتى بحيث إن احنا فى خلال دقيقة يعنى أنا عندى بييجى لى كشف أسبوعى طوالى.

عبد الناصر: فى الصعيد يعنى؟

أبادير: فى قنا.. بيتعامل فى قنا، هو كان طالبها فى المكتب بتاعه لو جبنها له فى المكتب بتاعه ويراجع ١٧٠ دقيقة. هو كان عندى فى مكتبى واقتنع إن هو يكون موجود هناك، وأنا عندى التسجيل لأى طلب هو بيطلبه وبيجيلى أسبوعى فى دقيقة أو دقيقتين؛ زى ما يكون قال للسكرتير بتاعه ادينى الخط مع كذا فبجيله على طول على أساس إن أنا فى مارس هزود ٣ دواير تانية، فى الحالة دى أقدر أديله الخط عنده مباشر فى مكتبه.

عاشور: هو السؤال التانى يافندم البحر الأحمر؟

أبادير: البحر الأحمر، أنا برضه فيه موضوع يعنى كنا لفتنا النظر له ودخل فى المطالب اللى اتعرضت على اللجنة الاقتصادية، وبعدين هو دخل كمرحلة تانية وهيخش فى الميزانية الجاية. وكلمت سيادة الفريق قوزى فقال لى: إن هو هيمشى بشوية أجهزة لاسلكى مؤقتا عقبال ماتمشى فى الموضوع التانى بتاع الخطوط.

عاشور: المهم إحنا يافندم فى كل أسبوع بيبقى فيه تحسن أكتر، يعنى أرجو لغاية يوم ٢٠ يكون الموقف استكمل كله ولجان التفتيش ولجان التقارير تكون أوقع من اللى فاتت، وبالذات سيادة الفريق مع شعراوى جمعة هيدينا صورة أكبر عشان الشرطة والمواقع التانية.

عبد الناصر: وبالنسبة للقاهرة والمقطم؟

عاشور: كان السيد محافظ القاهرة قدم اقتراح لسيادة الفريق يجوز ينزلوا بالهليوكبتر فوق المقطم.

عبد الناصر: آه.. لأنها حتة فاضية الحقيقة ومافيهاش حاجة.

عاشور: فقال له: دى موضع اعتبار وإحنا ماشيين فيه، ماعرفش حتى الآن هو عمل إيه.

عبد الناصر: مافيش هناك قوات مسلحة، يعنى بالنسبة للمقطم بالنسبة للمعادى برضه ماعرفش.. يعنى هو أنا رأيى إن احنا باستمرار لازم نقيم عمليات جديدة ونلخبط معلومات اليهود، يعنى كل شهر لازم نروح مطلعين حاجات جديدة، وفى رأيى فى الأسلحة الصغيرة والعمليات دى ماهياش مصاريف طالما مافيش مصاريف اعاشة يبقى كل شهر نلخبط المعلومات اللى عند اسرائيل. وبعدين هو الجيش الشعبى لن يقف عند الكلام اللى احنا بنقوله ده، يعنى أنا

متصور إن احنا بنمشى الجيش الشعبى انشاء الله يوصل مليون؛ لأن فى هذا حتى يوم ما يبدأ العمل بالجبهة الشرقية فى الشرق الجيش قد نحتاج إن كله يعدى، طب مين هيبقى هنا فى البلد؟!

الحقيقة يبقى الاتحاد الاشتراكى ضامن الناس كلهم، ودول هم اللى بيبقوا القوة لأن الاحتمال الأساسى.. إحنا برضه قعدنا بحثنا كل الاحتمالات إن بعد ما تبتدى العمليات، إنه بييجى وبيكسر لنا كل خطوط مواصلاتنا ويسبب لنا عملية؛ فلازم الحقيقة نعتمد على الجيش الشعبى.

عاشور: انشاءالله بكره يافندم هنغطى فى الجيش الشعبى – زى ماسيادتك قلت دلوقتى – فى المعادى والمقطم وسفاجا هرجع عليها تانى نشوفها عشان نحط فيها منظمات اللى هى عند القصير، وهاتأكد من ادكو كمان اذا كان هم أخدوها زى البرلس ولاّ إحنا اللى هناخدها.

عبد الناصر: طب السلوم فيها ايه بقى؟

عاشور: السلوم يافندم فيها من الحدود فصيلتين، فصيلة فوق فى التبة وفصيلة فى..

عبد الناصر: لكن فيها ايه يعنى منشآت؟ مافيهاش حاجة.

عاشور: يعنى باعتبار إنها يمكن تنزل هناك، يعنى يعمل أى حاجة.

عبد الناصر: يعمل ايه؟

عاشور: كل محافظ واخد فى ذهنه إنه هينزل عنده حاجة.

عبد الناصر: لأ.. هينزل فى السلوم هيلاقى ايه يعنى؟ أنا فاكر لما روحت السلوم مافيهاش حاجة أبدا، لكن هو الهدف مطروح.

البرلسى: سؤال من فضلك.. هو الجيش الشعبى فى كل مدينة، اللى بيدافع عن المدينة مسؤولية مين أو قيادته فين أو متصل بمين بعد كده؟

عاشور: الجيش الشعبى له على مستوى المحافظة مجلس الدفاع الشعبى حسب القانون ٥٥، فيجتمعوا والمحافظ مسؤول عن المجلس.

البرلسى: لأ.. بقول الأفراد الـ ٢٠٠ اللى تطوعوا فى المدينة.

عاشور: رئيس المدينة هو قائد وأصبح ضابط وإذا كان مدنى بنجيب له ضابط احتياط بيعاونه.

البرلسى: بعد كده اتصاله بالمحافظة بتاعته بس؟

عاشور: آه.. طبعا.

عبد الناصر: هل فيه حد متصور فيه هدف كده غير منتظر؟

أبو العز: هو فيه يافندم الاستادات والساحات الواسعة اللى موجودة فى بعض المدن فى الأقاليم يعنى دى بتصلح تماما كأماكن للهبوط؛ يعنى مثلا فى مدينة القاهرة ما فيه أرض الاستاد واسعة جدا من الممكن ينزل فيها أكتر من ٤ – ٥ – ٦ طيارات هليوكبتر بالليل ومافيش أى نوع من الحراسة، والناس تخرج وتستطيع أن تؤثر فى بعض المنشأت القريبة من منطقة الاستاد.

عبد الناصر: نحط فيها شوية براميل.

هويدى: دى قوات مسلحة كلها.

أبو العز: أنا بقول يعنى أى وسيلة من الوسائل إن احنا نستطيع برضه نحمى هذه المناطق ونحول دون..

عبد الناصر: بس الاستاد ده إنتو مابتستخدمهوش؟

أبو العز: هو فيه مدرسة ثانوية رياضية انما مابيستخدمش كملعب.

عبد الناصر: طب ممكن الملعب بالبراميل أو فيه الموانع اللى موجود منها البوابات دى تتحط فى الملعب.

أبو العز: وهكذا فى بقية المحافظات، يعنى فى اسكندرية فيه استاد، فى دمنهور فيه استاد، فى الغربية فيه استاد.

عبد الناصر: هو استاد اسكندرية صعب أوى ينزل فيه بالليل لو وقع فى سلك بيروح.

أبو العز: آه.

عبد الناصر: يعنى هو الحقيقة فى الحتة دى وهو متأكد إنها صحراء يعنى زى من هنا للجزائر مافيش حد ولا فى سلك ولا شئ، فنزل فى الصحرا ونزل على بعد ٥ كيلومتر من نجع حمادى فهو ضامن أوى الحته. وبعدين يوم ما جم الصبح دخلت الطيارات صورت المنطقة، حتى بقوا قاعدين يقولوا الطيارات داخلة ليه؟ ماحدش يتصور العملية!

مرعى: هل مابلغش عنها يافندم؟

عبد الناصر: لأ بلغ عنها، المنطقة دى مافيهاش رادار بلغ عنها إن دخلوا مرتين ودخلوا صوروا حاجة. اتعرف طبعا تانى يوم إنهم جم صوروا المنطقة دى لآخر مرة عشان الترتيبات النهائية وبالليل عملوا العملية. فالساحة اللى جوه البلد اذا كان فيه أسلاك أو بتاع بيبقى صعب إنهم.. وبعدين كمان المحطة كانت منورة وسهل أوى يوصل وينزل فى العملية والكوبرى منور والعملية كلها كانت..

فبرضه الحقيقة بالنسبة للمناطق الفاضية اللى بهذا الشكل ممكن نحط فيها موانع، ودى عملية ممكن برضه بندى بيها تعليمات للمحافظين.

بدوى: كان فيه مؤتمر امبارح فى المنيا، وسمع إن فيه استعداد للدفاع عشان فيه طيارة موجودة فى داخل المنيا، مش عارف اذا كان فيه تجربة يشوفوا الاستعداد قد ايه أو كان فيه طيارة صحيح؟

عبد الناصر: الساعة كام؟

بدوى: فى المنيا..

عبد الناصر: الساعة كام؟

بدوى: امبارح يعنى جالهم خبر إن فيه طيارة فى المنيا وإنهم بيستعدوا للدفاع ١٠٠٪.

عبد الناصر: الساعة كام يعنى؟

بدوى: مش عارف بالضبط الساعة، هو قال لى امبارح بس فيه..

عبد الناصر: لأ.. هو لازم عملية تصريح دايان يعنى، هم حتى كانوا مانعين وأنا قلت لهم يذيعوه عشان الناس برضه تسمع التهديد، فكل واحد سمع طبعا. وبعدين هم اتصلوا بالوزرا.. اتصلوا بصدقى وعزيز من عندى من المكتب، وبعدين إن احنا هننضرب فى المكان الغير منتظر، فيه ناس كانوا منتظرين إنه يضرب امبارح يعنى..

مرعى: فيه شعور عام يعنى.

عبد الناصر: آه.. بس هو الواحد قعد يفكر فين المكان!

بدوى: عاوز أقول: إنه صحيح الكلام بتاع السيد وزير الإدارة المحلية كلام مضبوط فى محله، وإحنا عايزين تدريب أكتر وتسليح أكتر برضه لأن الواحد مش لازم ينتظر إنهم يهجموا فى حته فاضية، يعنى يقدر يهاجم فى القاهرة أو فى المنيا أو فى أسيوط.

عبد الناصر: لأ.. إحنا اتكلمنا على الحتت دى كلها.

عاشور: إحنا مركزين فى كل حتة.

البشرى: اتكلم على الزيتية برضه.

عبد الناصر: أصل الزيتية دى عمرى ما فكرت فيها، أنا باعتبرها مفقودة من الأول ومريح نفسى يعنى.

صدقى: فى الأسبوع ده لو دارت معارك نقدر نوقفها ونسحب البترول، حتى لو ضرب مايحصلش ضرر يعنى.

البشرى: بس الزيتية فيها كميات كبيرة يافندم برضه.

صدقى: ٤٠٪، أقل من كده هيبقى وصلنا فى المخزون اللى يدوب يقدر يمشينى.

عبد الناصر: والله لما باقعد أفكر الزيتية مابفكرش فيها ولا فى السويس ولا فى الاسماعلية.

مرعى: والله الاجراء اللى بيقوله الدكتور عزيز أحسن فى فترة الأسبوع ده.

عبد الناصر: لأ.. يعنى هو الأسبوع ده إحنا بنجهز فى العمليات.

صدقى: مش هتنتهى بعد أسبوع؟

مرعى: أنا متهيألى التوقيت على حسب الواحد ما بيشوف إنه يعنى..

صدقى: يعنى اذا كانت مسألة أسبوع نوقف.

عبد الناصر: لأ.. هى العملية مستمرة.

مرزبان: فى منطقة الهرم، ماعرفش اذا كان الجزء الصحراوى اللى فى أول طريق الاسكندرية فى المنطقة الصحراوية، وفوق فى الهرم برضه فى الناحية الغربية شوية فى الطريق اللى قبل دهشور.. هى منطقة قريبة برضه.

مرعى: لأ.. هى منطقة حلوان هى الأخطر.

عبد الناصر: متهيألى فيه قوات فى دهشور، هيعمل ايه هناك فى الهرم.

مرزبان: هينزل على القاهرة يعنى.

كامل: والله هو يافندم بافكر فى الضربات اللى حصلت، يعنى الواحد لما يشوف ترتيبها يجد أولا ضربة رئيسية على المطارات، وضربة مركزة على الجبهة الشرقية، وبعدين جه على الصعيد ضرب ضربة، وكانت ضربة على أساس علمى واضح جدا لأنه اختار مايمكن نسميه دلتا الجنوب بتاعت مصر، فالحقيقة يعنى برضه الإنسان يتصور الهدف بتاع الضربة هيكون ايه؟ هل هو هدف منشآت ولاّ هدف عشان يبين فيه مثلا للعالم إن احنا بنستعد استعداد عسكرى لعملية كبيرة؟

أنا متصور نقطة ولو إنها عدت عابرة فى الحديث وأشرت اليها قبل كده وهى برضه موضوع الصحراء الغربية وموضوع مرسى مطروح بالذات؛ على أساس إنها منطقة من الناحية البشرية تعتبر من أغلى المناطق الموجودة عندنا لأن فيها تدريب الطيارين النهارده يافندم، وأى ضربة هتيجى فى الصحراء الغربية على أساس امكان فصلها هتدى تأثير ضخم جدا ولو لوقت معين.. يعنى يفصلها عن بقية جسم الوادى وسهلة جدا لأن هى مالهاش غير شريان واحد بس هو اللى بيوصلها للوادى كله ياإما عن الطريق البرى وعن السكة الحديد. وبعدين آدى اللى عندى بيوصلنى للصحراء الغربية كلها ماعنديش أكتر من كده، فيقدر يتحكم فيها تحكم كبير تحت لفترة طويلة أو قصيرة؛ على أساس إن دى منطقة تدريب ومايصحش إنهم يعملوا كده لأنهم بيستعدوا للحرب.

عبد الناصر: يعنى الخطة لهذا أصلا هى إن احنا بنقدر..

كامل: مابيوصلش.

عبد الناصر: لأ.. ممكن يوصل.. ممكن، ممكن يوصل لأن اذا كنا إحنا نقدر نوصل هو ممكن يوصل على طول من حتة شرق القناة، ومانحسبش إنه جاى من جوه ممكن يوصل لمرسى مطروح.

كامل: ياسيادة الريس العملية بتاعت قنا والكلام إن قامت باخرة بالتلات طيارات من قبرص.

عبد الناصر: لا.. لا.. ده فى الـ Figaro، لأ.. ده إحنا ممكن بنوصله بالطيران لأن اذا جاب الهليوكبتر هيجيب قوة صغيرة. هو فيه نقطة بدى أقولها: كل ما تطول المسافة كل ما يقل الأفراد اللى هيركبوا لأن لازم هيحط تانكات احتياطى؛ فدى خطتها إن احنا هليوكبتر وبمظلات وهو مش هيجيب معدات ثقيلة يعنى.

كامل: دى يافندم فكرة، الفكرة الأخرى إنه يهجم على منطقة إحنا بنتصور إنها أشد المناطق تحصينا بالنسبة لنا ولتكن العاصمة أو اسكندرية، ويروح ضارب ضربة فى وسطها عشان خاطر يبتدى يهز الجبهة الداخلية من ناحية قدرة القوات المسلحة على حماية حتى العاصمة بتاعتها.. ده تصورى يافندم يعنى.

عبد الناصر: يعنى ايه يضرب ضربة فى وسط العاصمة؟

كامل: ممكن جدا أى عملية انزال سريعة زى بتاعت مطار بيروت، بس تتعمل فى منطقة مركزية.

عبد الناصر: هينزل فين فى القاهرة فى العتبة يعنى؟!

كامل: لا.. اذا كإن احنا لسه بنتكلم يعنى على أساس إن منطقة المقطم مكشوفة يافندم لحد النهارده!

عبد الناصر: آه.. ما إحنا كلام امبارح إن كان المقطم ممكن ينزل..

كامل: منطقته ونفس الخط بتاعها ومنطقة الكريمات ووادى حوف، كلها مناطق مكشوفة فضربة سريعة منها ويروح راجع؛ يبقى اسمه إنه استطاع إنه يعمل شئ فى العاصمة.. ده شئ.

عبد الناصر: طيب ما احنا فكرنا عايزين أفكار جديدة يعنى فكرنا فى المقطم وفى المعادى والعملية دى، ايه تانى؟

عاشور: لو سمحت لى يافندم، اتصلت بالسيد محافظ بورسعيد وباسأله عن الترسانة والحوض العائم؛ يعنى أنا متوقع برضه بورسعيد هيحصل فيه حاجة خطر.

عبد الناصر: طب الحوض العائم ليه قاعد فى بورسعيد ليه مايروحش اسكندرية؟

صدقى: أصله تابع للقناة.

عاشور: كلمت مشهور وقال: إن بيشكل عمالة ضخمة، فإذا قدر يوقف الترسانة والحوض العام مرة واحدة، أهالى بورسعيد طبعا ناس صعبة وهيحصل مشاكل. وبعدين أنا سألت السيد المحافظ على عدد الفناطيس بتاعت البترول، كنت سمعت من الدكتور عزيز إن فيه تعليمات تبقى فاضية على قدر الامكان، فللأسف فيها لأن سيادة الفريق مرة بلغنى إن فيه صواريخ موجهة هناك والمحافظ جاب بيان عن أظن ٦ ملأى.

صدقى: دى فى السويس ولاّ فى بورسعيد؟

عاشور: بورسعيد.. أنا باتكلم على بورسعيد دلوقت، يعنى الترسانة والحوض العائم عاوزة برضه التفكير من مشهور، وفى الوقت نفسه نشوف الأهالى لأنها هتوقف عليهم ايه؟

عكاشة: هو فيه فكرة السادة المسؤولين خاصة بالمعابد الأثرية، ولكن فيه اتفاقية من اليونسكو بعدم الاعتداء فى حالة الحرب على الآثار إلا اذا كانت هناك منشآت عسكرية الى جوار هذه الآثار. المعابد، يعنى مااعتقدش موجودة عندنا أى وحدات عسكرية فى أى منطقة من المناطق المزدحمة بالمعابد الأثرية الخاصة بمنطقة طيبة وإدفو وأبيدوس ودندرة وأبو سمبل.

عبد الناصر: يعنى ماأظنش هاحرس المعابد يعنى، أسيب أبوسمبل ورمسيس! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: بالنسبة لقوص والحتت ديه والمصانع اللى هناك.

صدقى: فيه يافندم، بس هو الحقيقة التقرير الأخرانى إن مستوى التدريب عند الناس اللى بيعتبروا مدربين مش كفاءة!

عبد الناصر: ماهو إنتو يعنى اللى عندكوا.

صدقى: لأ.. ماهو فيه نقص فى امكانيات التدريب اللى فى مراكز التدريب اللى هى تبع المحافظات بيدرب فيها والعدد بيستكمل، انما هم بيتكلموا على مستوى الفرد نفسه فى التدريب.. دى مش مسؤوليتى.

عاشور: كل محافظة يافندم فيها مركز تدريب واحد طقم واحد، نحاول مع سيادة الفريق لأن ماعندوش صف ضباط لأن خدهم حطهم فى كتاب؛ فهناقش مع سيادة الفريق المدربين بتوع الجامعة والمدارس وهم واقفين ناخدهم نوزعهم.

عبد الناصر: آه.

عاشور: السلاح كله كامل يافندم، سلاح وذخيرة.

عبد الناصر: أبو زعبل؟

عاشور: أبو زعبل داخل يافندم من ضمن الأهداف.

عبد الناصر: هو السكة الحديد فيها؟

البشرى: مصانع الحديد فيها قوات كبيرة كويسة.

عبد الناصر: وفيه خطة يعنى؟

البشرى: فيه خطة معتمدة.

عبد الناصر: وبالنسبة لأبيس؟

فايق: أبيس تبع القوات المسلحة.. أبيس وكيلوباترا.

عبد الناصر: شكرا.